

نحو بلورة استراتيجيات تنمية جهوية بديلة — الجزء الثاني —

نحت انتراف ونسيق:
د. عبد الجليل البدوي

FTDES 2020

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

**نحو بلورة
استراتيجيات تنمية جهورية بديلة
(الجزء الثاني)**

تحت إشراف وتنسيق:
د. عبد الجليل البدوي

تونس 2020

الفهرس

05	 التوطئة
07	 المقدمة
	<u>الباب الأول: سياسات التنمية الجهوية منذ ستينات القرن</u>
12	<u>الماضي</u>
14	I. المرحلة الأولى (1960 – 1971)
18	II. المرحلة الثانية (1972 – 1986)
21	III. المرحلة الثالثة (من 1986 الى يومنا هذا)
	<u>الباب الثاني: تجليات إخفاق منوال التنمية النيوليبرالي</u>
27	<u>وارتفاع حدة التفاوت بين الجهات</u>
29	I- البطالة والفقر من الأسباب الرئيسية للهجرة
29	1- الهجرة الداخلية نَتَاجٌ للتفاوت الجهوي
33	2- على مستوى التفاوت في نسب البطالة
35	3- على مستوى التفاوت في نسب الفقر
	II- الفوارق من حيث توزيع الاستثمار والمؤسسات
38	الصناعية
38	1- الفوارق الجهوية من حيث تطور الاستثمار الخاص والعمومي
40	2- التفاوت على مستوى التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية
43	3- الفوارق الجهوية على مستوى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
47	III- الفوارق الجهوية من حيث توفر المرافق الاجتماعية ..
47	1- على مستوى الخصائص التربوية
47	• التفاوت في مستوى نسب الأمية
49	• على مستوى المرافق التربوية

52	• على مستوى البنية الأساسية للتكوين المهني والتعليم العالي
53	2- على مستوى البنية الأساسية لقطاع الصحة
55	IV- الفوارق الجهوية من حيث توفر البنية الأساسية
56	1- توزع المناطق الصناعية جغرافيا
57	2- البنية الأساسية للاتصالية
59	V- مؤشر التنمية الجهوية
	<u>الباب الثالث: نحو اعتماد استراتيجية بديلة للتنمية</u>
62	<u>الجهوية</u>
63	I. نحو ضرورة اعتماد منوال تنمية جهوية بديل
65	II. منوال التنمية الجهوية وتدخل الدولة
68	III. التهيئة الترابية في خدمة التنمية الجهوية
69	1. اعادة تهيئة الفضاء الترابي: الاشكاليات والرهانات
78	2. ضرورة ضبط استراتيجية مجالية للتنمية الجهوية
78	أ. العلاقات بين الولاية ومحيطها
79	ب. التنمية الحضرية: العلاقة بين المدينة والريف
82	ت. التعاون بين البلديات المتجاورة
85	IV. اللامركزية واعادة توزيع الأدوار بين الجهة والمركز
88	V. نحو اعتماد آلية جديدة للتنمية الجهوية
	VI. ضرورة ارساء منظومة معلوماتية جهوية (SIR) ونظام
89	محاسبة جهوية comptes régionaux
89	1. غياب إحصائيات جهوية ناجعة والمحاسبة الجهوية
91	2. ضرورة الإسراع بتركيز منظومة معلوماتية جهوية فعالة بالبلاد
95	VII. ضرورة إصلاح النظم المالية على المستوى الجهوي ..

VIII. نحو تحسين الاطار المؤسّساتي واعادة هيكلة

98 مؤسسات التنمية الجهوية

IX. ضرورة إثراء وتنمية الموارد البشرية

100 1. الحد من الفوارق الجغرافية في مجال التعليم والتكوين المهني

103 2. الحد من الفوارق الجغرافية في ميدان التشغيل

104 3. الحد من الفوارق الجغرافية في ميدان الصحة

106 4. الحد من الفوارق الجغرافية من حيث البنية التحتية للنقل

107 5. الحد من الفوارق الجغرافية على مستوى الثقافة والترفيه

107 6. الحد من الفوارق الجغرافية في المجال البيئي

108 7. الحد من الفوارق الجغرافية على مستوى السكن

X. ضرورة تنمية الموارد والقدرات الإنتاجية للجهات بهدف

تركيز منظمات انتاجية جهوية وتحقيق تنمية جهوية

109 متناسقة ومستدامة

109 1. هشاشة النسيج الاقتصادي الراهن

110 2. متطلبات تنمية الموارد والقدرات الانتاجية للجهات وشروطها

3. التخصص والميزات التنافسية للجهات إحدى الركائز الأساسية

112 لإستراتيجية التنمية الجهوية

XI. المشاريع الكبرى والمهيكلة لتقوية النسيج الاقتصادي

117 ودعم الترابط بين الجهات

120 الخاتمة

123 فهرس الجداول

124 المراجع

توطئة

يندرج هذا العمل (إستراتيجية التنمية الجهوية البديلة) في سياق سعي المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لبلورة منوال تنموي بديل للبلاد التونسية يستجيب لمشاغل مختلف جهات البلاد.

ولابد من الاشارة الى أن انجاز هذه الدراسة قد سبقه عمل ميداني شمل كافة ولايات الجمهورية، في تفاعل تام مع كافة مكونات المجتمع المدني، ومختلف المتدخلين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، على الصعيد الجهوي، بالإضافة الى ممثلين عن الادارة. وهو يوفر أرضية ملائمة نحو تبني هذا المشروع من مختلف الأطراف المتدخلة.

يُعدُّ تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي أحد العناصر الأساسية والضرورية. فأى رؤية استراتيجية للعمل التنموي، لابد أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف الديناميات والعوائق التنموية الموجودة عند ضبط أي خطة تهدف إلى تحسين الوضع التنموي القائم للجهات أو تغييره. وفي هذا المجال، تم الاعتماد على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT) عند إعداد التقارير الجهوية.

ولتحقيق هذه الأهداف تم اعتماد ثلاث مراحل عند إعداد التقارير الخاصة بكل ولاية:

- المرحلة الأولى تتمثل في تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي لكل ولاية (معطيات بيانية...).

- المرحلة الثانية مكنت من تحديد مختلف العراقيل التي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحدودية السياسات التنموية المعتمدة حالياً.

- المرحلة الثالثة تم من خلالها ضبط استراتيجية التنمية البديلة لكل ولاية ومختلف التوجهات الجديدة الممكنة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد تقارير مدمجة خاصة بالجهات الاقتصادية الكبرى للبلاد لاعتقادنا أن الولايات بالبلاد التونسية لا تملك الحجم والتجانس الضروريين لحل إشكاليات التنمية الاقتصادية القائمة. وهو ما يتطلب رؤية تشمل مجالاً ترابياً أوسع لتحقيق التكامل الضروري لأي عمل إنمائي بين مكونات هذا الفضاء.

مقدمة

لقد مثل النهوض بالتنمية الجهوية أحد المطالب الرئيسية للثورة التونسية إلى جانب جملة من المطالب الأخرى على غرار الكرامة والحرية والمساواة والعدالة.

لقد أخفقت سياسة التنمية الجهوية المعتمدة منذ الاستقلال في تحقيق العدالة الاجتماعية مما أدى إلى نقض العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين.

وقد كرس المنوال التنموي المعتمد منذ الاستقلال، وخاصة مع اعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي مزيدا من التفاوت والفوارق وعدم المساواة بين الفئات وبين الجهات. وهي نتيجة لاعتماد التوجه الليبرالي للاقتصاد الذي بلغ حد التوحش، خاصة مع ظهور العولمة وتطبيق الوصفات النيوليبرالية الجاهزة لمعالجة القضايا المحلية مما أدى إلى توسيع الهوة التنموية وتفاقمها بين الجهات الساحلية والجهات الداخلية للبلاد.

مع الملاحظ أن هذا الاختلال التنموي كان أيضا نتيجة حتمية لمركزية القرارات الاقتصادية والسياسية للبلاد، ولغياب حوكمة ترابية، وبالتواطئ مع النخب السياسية والاقتصادية الجهوية التي كانت «تتمعش» من نتائج هذه السياسات على ضعفها وضآلتها لتعيد استثمارها خارج هذه الجهات.

في المحصلة، يمكننا القول أن المنوال التنموي الذي اعتمد في تونس منذ الاستقلال وإلى غاية الآن لم يكن فقط السبب الرئيسي في تعميق التفاوت الجهوي واتساع الفوارق الاجتماعية، بل كان السبب الأساسي في

تنامي ظاهرة البطالة وتفشيها خاصة لدى حاملي الشهادات العليا، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة التشغيل الهش. كما أن هذا المنوال ساهم في تدنى الخدمات العمومية وفي تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي، هذا فضلا عن تدهور الاوضاع البيئية. وهو ما يؤكد *الكتاب الابيض الصادر عن وزارة التنمية الجهوية عام 2011* ص 44، حيث ورد ما يلي: «إن الاختلال التنموي كان في الغالب مصحوبا بأحادية المنتج ولم يأخذ بعين الاعتبار عنصر الاستدامة والمحافظة على ثروات البلاد».

وتتوفر ثروة حقيقية ومتنوعة بالجهات الداخلية إلا أن عدم تثمينها، بالإضافة إلى التصريف الممنهج للفوائض الاقتصادية بهذه الجهات نحو الجهات الساحلية في إطار علاقات غير متكافئة، يُعد من الأسباب الرئيسية لتنامي الفقر وتواصله بهذه الجهات التي يغلب على سكانها الطابع الريفي الفلاحي خاصة بالمناطق الريفية المهمشة.

كما كان للتصريف الممنهج للفوائض الإنتاجية من الجهات الداخلية نحو الجهات الساحلية الأثر السلبي على عملية تراكم الثروة بالجهات الداخلية، ومن ثمة فقدان هذه الجهات القدرة على مجابهة إشكالياتها التنموية وإيجاد الحلول الملائمة حيث بقيت تعاني من صعوبات جمة تتعلق بالتشغيل وضعف الدخل الفردي وضعف الخدمات بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالعنصر الديمغرافي (الهجرة، الإفقار السكاني ..).

ومن المؤكد أن خلال الحقبات الماضية تم رصد استثمارات عمومية هامة لانجاز مشاريع بالجهات الداخلية للبلاد على غرار السدود الكبرى بالشمال الغربي، إلا أن هذه المشاريع في غالبيتها لا تنتفع بثمارها الجهات الداخلية باعتبار أن مردوديتها تعود بالنفع على جهات ومناطق أخرى من البلاد.

إن القرارات الاقتصادية والخيارات السياسية يتم إقرارها على الصعيد المركزي رغم وجود نظريٍّ للمجالس الجهوية حيث لا يتم من خلال هذه القرارات المركزية الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات الجهات ولمشاغلها وإشكالياتها التنموية. وفي هذا الإطار فإن المخططات التنموية الجهوية تكون مسقطة من قِبَل الوزارات في إطار استراتيجية وطنية قد لا تتلاءم مع تطلعات الجهات ومن ثمة يتم إهمال أهمية الجانب العلائقي بين القطاع والفضاء الترابي، رغم ما لهذه العلاقات من أهمية في خلق ديناميّة تنموية بالجهات.

وقد أدت هذه المنظومة إلى إرساء بيروقراطية مكبّلة أدت إلى تفشي سلوكيات سلبية، كعدم الشعور بالمسؤولية وعدم المساءلة، وغياب التواصل والإستشارة بين آخذي القرار السياسي بالبلاد ومن ثمة استعمال سيء للمال العام على حساب الجهات المهمشة (الكتاب الأبيض، ص 117-119).

ونتيجةً لكل ذلك، وخلافا لبعض البلدان الأخرى، فإن النمو الاقتصادي بتونس لم يكن مصحوبا بالتنمية الشاملة ذلك أن بعض الجهات لم تنتفع بثمار هذا النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ مختلف الإستراتيجيات الجهوية. إن السياسات الاقتصادية المتلاحقة بالبلاد كان لها الأثر على تشجيع التنمية الحضرية بالجهات الساحلية للبلاد.

كما أن السياسات المعلنة والهادفة للحدّ من التفاوت لم تُعطِ النتائج المرجوة بين جهات البلاد، إما لخيارات خاطئة أو لغياب الإرادة السياسية. إن المركزية المفرطة للسلطة التي أقصت كل مشاركة حقيقية للجهات في أخذ القرارات وفي التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى سوء الحوكمة والمحسوبية والفساد، عمقت الهوة. ومن ثمة تم

تهميش عديد الجهات بصفة ممنهجة من الدورة الاقتصادية: (الجهات الضحية نتاج للاختيارات التنموية)، (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية) - أكتوبر 2018.

فالبرامج والقوانين التي تم سنّها لفائدة التنمية بالجهات شهدت إخفاقات متكررة تعلقت بالخصوص:

- بإخفاق الإصلاح الزراعي
- ببرنامج التنمية الريفية (PDR)
- ببرنامج اللامركزية الصناعية
- ببرنامج النهوض بالبنية التحتية للبلاد (ساهم في تهميش دور النقل الحديدي..)

لقد أدت هذه الخيارات السياسية الخاطئة وما نتج عنها من إخفاقات إلى نشوء اقتصاد تهيمن عليه «مافيا» التهريب والقطاع غير المنظم. فم منذ استقلال البلاد تعمقت الفوارق التنموية بين الشريط الساحلي والجهات الداخلية للبلاد، والتي ما انفكت تتسع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لتبلغ مستويات غير مسبوقة، وباتت تهدد تماسك النسيج الاجتماعي الوطني.

ومن هذا المنطلق، بات من الضروري أن تكون أولويات سياسة التنمية الجهوية موجهة نحو الحد من التفاوت بين الجهات وبين الفئات. كما أن أي رؤية حول المستقبل الاقتصادي للجهة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المحيط الجهوي وذلك لكي يكون هناك تقدير واقعي وموضوعي للعراقيل التي تعيق العمل التنموي بالجهة، والتي تحول دون تثمين المقومات التي تزخر بها الجهة والطاقات الكامنة بها. وهو ما يتطلب:

- توفير الإطار الملائم للعمل التنموي من حيث إيجاد البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وإطار عيش مناسب ومشجع على الاستقرار بالجهة...

- تنمية الموارد البشرية بالجهة عبر تحسين المنظومة التعليمية والتكوينية وتجويدها. فرغم أهمية الموارد الطبيعية التي تشكل مقوما هاما لأي عمل تنموي، إلا أن الموارد البشرية تمثل في واقع الأمر الثروة الحقيقية والضرورية للتغلب على الصعوبات الطبيعية وقلة الموارد.

وخلاصة القول أن هذه الدراسة تهدف إلى رسم رؤية جديدة للتنمية الجهوية منصهرة في منوال تنموي شامل ومستدام وعادل، مقترح من *المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية*، إذ ستتناول هذه الوثيقة المسألة عبر ثلاثة محاور:

الباب الأول: سياسات التنمية الجهوية منذ ستينيات القرن الماضي

الباب الثاني: تجليات إخفاق منوال التنمية النيوليبرالي وتفاقم الاختلال التنموي بين الجهات

الباب الثالث: نحو اعتماد إستراتيجية بديلة للتنمية الجهوية

الباب الأول

سياسات التنمية الجهوية
منذ ستينيات القرن الماضي

إن ظاهرة الفوارق الجهوية والتمهيش والإقصاء تعتبر ظواهر قديمة خاصة في مجال التباعد الاقتصادي بين الجهات الداخلية والشريط الساحلي. وذلك لعدد الأسباب التي تخص:

– الموقع الجغرافي للشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط الذي عرف بروز وتطور أكبر الحضارات وكان الشريط الساحلي على الدوام فضاءً مفتوحاً على الاتصال والتواصل مع هذا المحيط.

– الدور الاقتصادي الناتج عن الموقع الجغرافي الذي أدى إلى تمركز العديد من الأنشطة التجارية والحرفية في المناطق الحضرية بالشريط الساحلي.

– الأهمية الإدارية للمدن الساحلية، الشيء الذي جعل منها إلى جانب أهميتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي إحدى أهم مراكز الاستقطاب الاقتصادي والتجاري مما ضاعف حجمها الديموغرافي مقارنة بالمدن الداخلية.

– الأهمية السياسية نتيجةً لتمحور السلطة المركزية حول المناطق الساحلية قبل الاستعمار وتمحور المصالح الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية للقوى الاستعمارية بنفس المناطق الساحلية قصد تحويل الفائض الاقتصادي للمراكز الأوروبية ومراقبة حركة الملاحة بالحوض المتوسطي. لكل هذه الاعتبارات حظيت هذه المناطق بعناية خاصة في مجال البنية التحتية.

وبعد الاستقلال كانت السلط التونسية تؤكد دائماً عبر كل المخططات على حرصها على التقليل من هذه الفوارق واعتماد سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة. إلا أن الواقع المعيش وبعد أكثر من ستين عام من الاستقلال يتميز باستمرار الفوارق وحدة أكثر في بعض المجالات، مما نتج عنه تعدد مظاهر التهميش والإقصاء الذي يمكن اعتباره ممنهجاً نظراً أنه حصل

نتيجة اختيارات تنموية وسياسات عمومية هي بدورها قائمة على الإقصاء السياسي وعلى مركزية القرار واحتكاره من طرف الفئات المهيمنة على الحياة السياسية والاقتصادية.

وفي ما يلي سنحاول الوقوف عند التطورات الحاصلة في مجال سياسات التنمية الجهوية في ظل منوال التنمية القائم منذ الاستقلال والذي شهد بدوره تطورات في مستوى أهدافه وأوليياته ودور وظائف الفاعلين الاقتصاديين والسياسات المعتمدة.

تطورت سياسات التنمية الجهوية في تونس حسب السياق السياسي والاقتصادي الذي يحكم البلاد.

ويمكن حصر تلك التطورات في المراحل الثلاث الآتية:

I- المرحلة الأولى: (1962- 1971)

تبنت تونس خلال هذه المرحلة سياسة التصنيع العام الإرادي والموجه من قبل الدولة عن طريق إنشاء أقطاب صناعية في معظم الجهات، وفي الوقت نفسه اعتمدت تدابير لتشجيع ودعم القطاع الخاص من خلال تقديم الإعانات والمساعدة الضريبية.

خلال هذه المرحلة قام منوال التنمية على بناء نسيج صناعي اقتصادي وطني محمي من المنافسة الخارجية وموجه إلى السوق الداخلية بالأساس في إطار تعويض الواردات بصناعات وطنية.

ففي العشرية الأولى 1962-1971 التي أنجزت أثناءها 3 مخططات (الأول غطى الفترة 1962- 1964 والثاني 1965- 1968 والثالث 1969-1972) قام منوال التنمية على بناء نسيج اقتصادي وطني محمي من المنافسة الخارجية وموجه بالأساس للسوق الداخلية، في سياق تعويض الواردات بصناعات

وطنية. وقد مارست الدولة الدور الأساسي على صعيد الإنتاج والتسويق والتوزيع وتعديل الدورة الاقتصادية. وفي هذا الإطار قامت الدولة ببعث أقطاب إنتاج في كل جهة تقريبا (مصنع السكر بباجة، مصنع تحويل الحلفاء بالقصرين، الصناعات الكيماوية بقابس، النسيج بالمنستير، صناعات ميكانيكية بسوسة، تكرير النفط ببزرت معمل الفولاذ بمنزل بورقيبة، صناعات غذائية بالوطن القبلي...). وكان الهدف يرمي إلى إحداث حركية جهوية بفضل إشعاع هذه الأقطاب وقدرتها على بعث أنشطة مختلفة حولها والقيام بدور القاطرة لدفع حركية التنمية بالجهة.

عموماً تتسم هذه الفترة بتمثلي إرادي قائم على التخطيط لبناء تنمية شاملة تحاول الربط بين المجال والسكان وخلق حركية تنموية بكل جهة في التراب التونسي.

ومثل المخطط الأول 1962-1964 انطلاق تجربة التخطيط لتنمية شاملة. من جهته يعتبر المخطط الثاني 1965-1968 مخطط طموح حاول بناء علاقة متينة وجدلية بين المجال والسكان عبر القيام بحصر وضبط دقيق لمعطيات كل جهة في كل المجالات: الطبيعية والاقتصادية والبشرية قصد تحقيق «التوازن بين الجهات في إطار إنجاز تنمية متناغمة ومتوازنة». كما حرص هذا المخطط على تشريك الجهات في عمليات التخطيط عبر بعث لجان محلية وجهوية للتخطيط وتأكيد ضرورة التناغم بين التقسيم الترابي الإداري والتقسيم الاقتصادي وبعث مناطق تنمية.

ومقارنةً مع المخطط الثاني الذي حرص على النهوض بالإنسان والعمل على إدماجه في محيطه في إطار مشروع تنموي متوازن ومتكامل على المستوى المحلي والجهوي والوطني فإن المخطط الثالث 1969 - 1972 أهمل إشكالية المجال عموماً والبعد الجهوي بالخصوص. ذلك أن هذا المخطط الذي تزامن

مع نهاية تجربة التعاضد والإصلاحات الهيكلية والتخطيط لتنمية شاملة ومستقلة نسبياً اكتفى بالتركيز على إشكالية النزوح وتأثيراتها على المناطق الساحلية مع التأكيد على بعث الجوانب التي تخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم مباشرة تأميم الأراضي الفلاحية التي كانت مملوكة من قبل المعمرين. كما شهدت سنوات الستينات محاولات إصلاح هيكل للقطاع الفلاحي والتجاري عبر تكوين تعاضديات من شأنها أن ترتقي بالإنتاج والمردود الفلاحي وأن تطور جودة الخدمات.

وفي نفس السياق، تم إنشاء أول منطقة لتحفيز الاستثمار في الجنوب في عام 1968 بموجب قانون 8 مارس 1968، والذي يمنح المستثمرين علاوة على المزايا العامة، دعم من قبل الدولة لإنجاز البنية التحتية الأساسية والإعفاء من ضرائب الدخل لمدة تصل إلى عشر سنوات.

والجدير بالإشارة إلى أن وثيقة الخطة العشرية للتنمية (1962-1971) تطرقت إلى موضوع المركز والأطراف في كامل التراب التونسي لتحقيق تنمية متوازنة ومتناغمة، وذلك دون تمييز بين الجهات.

لقد كان الاعتقاد السائد لدى السلطات العمومية أن الحد من الاختلالات بين الجهات يتمثل في مباشرة الوسيطتين التاليتين: إنشاء الأقطاب الصناعية (بشكل عام دفع الاستثمار) وإصلاح الهياكل الزراعية.

وكانت الأهداف المرصودة لتنفيذ هذه التدابير المختلفة إصلاح الهياكل الإنتاجية القائمة منذ الاستعمار وحتى فترة الاستقلال بغية القضاء على البطالة الموروثة من الفترة الاستعمارية.

وبغض النظر عن التقييم الشامل لمختلف السياسات الاقتصادية المتبعة خلال هذه المرحلة، فإنه يمكن اعتبار أن تلك السياسات قد أخفقت على الأقل، من حيث خلق فرص الشغل والحد من البطالة على الرغم من الجهود الاستثمارية المبذولة. ففي ما يتعلق بالتشغيل، تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية أنشأت في عام 1958 «لحضائر لمقاومة التخلف» التي كانت وظيفتها الرئيسية توفير فرص شغل لبعض الوقت لا سيما للعمال في الوسط الريفي.

وتقدر نسبة السكان الذكور في سن العمل المسجلين في هذه الحضائر سنة 1958 بـ 38 ٪ (يعتبر أول برنامج للتنمية الجهوية في البلاد).

هذا، وتشير الخطة العشرية للتنمية (1962 - 1971) إلى أن هذه الحضائر هي «وقتيّة» و«سيتم توفير التشغيل الكامل بحلول عام 1971»، غير أن النتائج التي تم الحصول عليها كانت بعيدة جداً عن التوقعات.

كانت التوقعات بالنسبة للصناعة والصناعات التقليدية تتمثل في خلق 275000 موطن شغل خلال الفترة 1962-1971. في حين أن الإنجازات الفعلية لم تتجاوز 45000 موطن شغل، أي 16 ٪ من التوقعات. ذلك ما وضع تونس أمام تحد كبير في أوائل سبعينيات القرن العشرين يتمثل في مواجهة 225000 عاطل عن العمل يفتقرون إلى الخبرة والمهارة إلى حد كبير.

لقد اتسمت هذه الفترة (1962 - 1971) بالركود الاقتصادي المتمثل في نقص في الطلب الداخلي وعدم قدرة التعاضديات على توفير فرص عمل كافية وتحسين ظروف عيش السكان علاوة على البيروقراطية الحاكمة وعداء البورجوازية المحلية، مما نتج عن ذلك ضغوط خارجية (التقرير السري للبنك الدولي بخصوص عجز المؤسسات العمومية) والتراجع عن جميع الإصلاحات التي تم تنفيذها.

بعد هذا الركود الاقتصادي، وسنوات الجفاف المتعاقبة (1966 - 1969) والفيضانات (1969 - 1970)، وتفكيك التعاضديات الفلاحية، شهدت الهجرة الريفية توسعا بوتيرة كبيرة باتجاه المدن الكبرى.

II- المرحلة الثانية 1972-1986

لمواجهة الوضع السياسي غير المسبوق والوضع الاقتصادي الصعب، اختارت الدولة التونسية الانضمام إلى التقسيم الدولي للعمل، من خلال تبني سياسة اقتصادية ليبرالية ومنوال تصنيع خارجي يهدف إلى استيراد الاستثمارات الأجنبية بدلا عن تصدير اليد العاملة. وفي هذا الشأن تم وضع قانون أفريل 1972 (القانون 72-38 المؤرخ 27 أفريل 1972) الذي مثّل قطيعة مع المنوال الإرادي والموجه من قِبَل الدولة والذي تم اعتماده خلال العشرية 1962-1971، وفسح المجال لتركيز نظام «خارجي» (off-shore) بالبلاد، مع منحه مزايا سخية للغاية (الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات والمواد الخام والمدخلات الوسيطة، والإعفاءات الجبائية بعنوان الضريبة عن الأرباح...).

وتم تعزيز هذا القانون من خلال الإصدار تباعا القانون 74-74 الصادر في 3 أوت 1974، (الذي وضع نظامًا جديدًا للاستثمار يهدف النهوض بالصناعة العملية «لتعويض الواردات بصناعة وطنية»، والتي تعطي الأولوية لإحداث فرص العمل كمعيار لمنح المزايا). والأمر المؤرخ في 16 أوت 1974 بشأن تنظيم وتسيير صندوق النهوض باللامركزية الصناعية (FO.PRO.D.I).

وأخيرًا، عَوِّض قانون 23 جوان 1981 جزئيًا قانون 3 أوت 1974 لجعل اللا مركزية أحد المعايير الرئيسية التي تمنح الحق في مزايا الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، وعملاً على مساعدة الاستثمار الخاص وتوجيهه، تم إحداث العديد من المؤسسات العمومية وهي:

- وكالة النهوض بالصناعة (A.P.I) في عام 1972،
- الوكالة العقارية الصناعية (A.F.I) في عام 1973،
- المندوبية العامة للتنمية الجهوية (C.G.D.R) في عام 1981.
- وكالة تشجيع الاستثمارات الفلاحية (A.P.I.A) في عام 1982
وتتمثل الأهداف المعلنة لهذه التدابير المختلفة (حوافز الاستثمار بشكل رئيسي) في تشجيع المؤسسات الخاصة بشكل عام وتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق "المحرومة" بغية التقليل من الاختلالات الجهوية والتقليل من الهجرة الريفية.

وفي إطار هذا المنوال التنموي تراجعت الإرادة السياسية فيما يخص التنمية الجهوية وأصبح التمشي تطغى عليه الصبغة العملية والنظرة الاقتصادية القائمة على النجاعة بمفهومها السلبي الضيق، مع غياب النظرة الاستراتيجية والاكتفاء بمواكبة متغيرات السوق العالمية وما توفره من فرص في سياق التقسيم الدولي للعمل المسموح به.

كما شهدت هذه الفترة هيمنة المنطق الاجتماعي على حساب المنطق الاقتصادي في ما يخص التعامل مع إشكاليات التنمية الجهوية، وذلك من خلال الاعتماد على برامج التنمية الريفية والتنمية المندمجة قصد توفير موارد رزق والحد من النزوح.

ولقد شهدت سنة 1973 إحداث برنامج التنمية الريفية (PDR)، والذي يرمي إلى تثبيت سكان الريف في وسطهم عن طريق توفير مقومات البناء الاقتصادي وتحقيق ظروف العيش اللائق.

لكنّ الاعتمادات الممنوحة في إطار هذا البرنامج لم تؤدّ إلى تحسن ملموس في ظروف عيش السكان في الوسط الريفي وتثبيت استقرارهم.

لقد خلقت هذه السياسة شعورًا بالإحباط بين سكان الريف، وزادت الهجرة الريفية إلى المناطق التي تحتوي على الصناعة الجديدة في الشريط الساحلي، والتي ساهمت فيها في نفس الوقت الظروف الداخلية الصعبة في الوسط الريفي مقابل التطور الصناعي وكذلك تحسن ظروف العيش في الوسط الحضري. ولقد ساعد تفاقم الإخلالات الجهوية إلى تعميق التفكير لاستنباط آليات أخرى للحد من التفاوت بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية.

وفي هذا المضمار تم إحداث المندوبية العامة للتنمية الجهوية (CGDR) في عام 1981، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يخصص فيها في المخطط السادس للتنمية (1982 - 1986) فصلٌ خاصٌ بالتنمية الجهوية. ولئن حمل هذا المخطط في طياته «مكونًا يتعلق بالتنمية الجهوية»، فإن ذلك المكون لا يرتقي لرتبة الإستراتيجية التنموية الجهوية بل يمكن اعتباره بمثابة باقة من المشاريع الجهوية تخص الاستثمارات المبرمجة من قبل الدولة أو القطاع الخاص دون أي تماسك، إلى درجة أنه لا يمكن بالمرّة أن نعتبر ذلك من قبيل التخطيط الجهوي. فالجهة ليست سوى تقسيم بسيط يمكن إعادة تشكيله من خلال مقتضيات اجتماعية وسياسية مختلفة وليست اقتصادية.

كما تم وضع برنامج التنمية الريفية المندمجة (PDRI) في عام 1984. ويعد هذا البرنامج بديل لبرنامج التنمية الريفية (PDR). وكانت الغاية منه معالجة إشكال تناثر الاعتمادات لصالح مقاربة تركز على الأنشطة ذات الصبغة الإنتاجية وتحسين الملاءمة بين الأنشطة المدرجة ضمن البرنامج المذكور. كما يهدف هذا البرنامج إلى القطع كليًا مع مقاربة توسيع المساعدات والهبات والانتقال إلى مقاربة تعتمد تشريك المستفيدين في تمويل مشاريعهم.

لكن، وبالرغم من طموح الأهداف المرسومة والرامية إلى تحقيق الاستقرار وفك العزلة على سكان الريف والعمل على إدماجهم في آليات السوق، فقد انزل البرنامج أثناء إنجازه (خاصة في الجيل الأول) نحو منطق المساعدة الاجتماعية وليس نحو دينامية لنظام إنتاج جهوي يفضي إلى خلق الثروة.

لقد أظهرت هذه الاستراتيجية حدودها منذ بداية الثمانينات، فانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 5.9% خلال المخطط الخامس (1977-1981) إلى 2.4% في المعدل سنويًا خلال المخطط السادس 1982-1986 (بلغ النمو 1% سنة 1986). وارتفعت نسبة الدين من 38% في عام 1981 إلى 59.5% في عام 1986 ومرّت نسبة خدمة الدين من 14% في عام 1981 إلى 27.9% في عام 1986 مما أدى إلى مراجعتها بصفة جذرية سنة 1986.

III-الفترة الثالثة من 1986 إلى يومنا هذا:

اعتمدت تونس منذ سنة 1986 برنامج الإصلاح الهيكلي (P.A.S) والانصهار في المنظومة النيوليبرالية والتخلي عن استراتيجية استبدال الواردات بالصناعات المحلية التي تم اتباعها منذ الاستقلال والتخلي أيضا عن السياسات القطاعية وعموما على كل استراتيجية تنموية. وأصبح مستقبل الاقتصاد بيد السوق الذي يُعْتَبَر حسب الفكر النيوليبرالي الضمانة لتحقيق أحسن استعمال للموارد وتسجيل أعلى نسب نمو، فالقطاع الخاص هو الوحيد الذي لَدَيْهِ القدرة على خلق الثروة. وأصبح مناخ الأعمال هو الهدف الأسعى لأي عمل حكومي وأصبحت التوازنات المالية (الداخلية والخارجية) الهدف النهائي لجميع السياسات الاقتصادية.

ومنذ تلك الفترة، عاش الاقتصاد التونسي مرحلة انتقالية في اتجاه تركيز منوال تنمية جديد من خلال عديد البرامج والإصلاحات الهادفة لتحرير الاقتصاد (تحرير الأسعار والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية، تفكيك منظومة الحماية الجمركية، إصلاح النظام الجبائي والبنكي...).

وبالتوازي تم تنفيذ برنامج خوصصة المؤسسات العمومية والذي يشكّل ركيزة أساسية في برنامج الإصلاح الهيكلي (P.A.S)، على أمل أن يحل الاستثمار الخاص «الأكثر نجاعة» محل الاستثمار العام «المكلف وغير الناجع»، كما يتصوره النيوليبراليون.

ففي الفترة الممتدة بين 31 ديسمبر 1987 و 31 جانفي 2009، تمّت خوصصة 217 مؤسسة عمومية بمبلغ 5963 مليون دينار. وتتوزع المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي كما يلي: 8.3 % قطاع الفلاحة والصيد البحري و 37.8 % قطاع الصناعة و 53.9 % قطاع الخدمات.

في هذا السياق، ظلت سياسات التنمية الجهوية محكومة بمنح حوافز الاستثمار، وتنفيذ برامج إعادة التوزيع المختلفة، وكذلك إحداث مؤسسات الدعم الجديدة ودعم الاستثمار الخاص في الجهات «المحرومة». وتم خلال هذه الفترة إصدار مجلّتين تخص التشجيع على الاستثمار تباعا في عام 1987 و 1994 وقانون التشجيع على الاستثمار سنة 2016، والتي من ضمن أهدافها منح الامتيازات الخصوصية لتشجيع إنشاء وتطوير القطاع الخاص في الجهات المحرومة. وبالتوازي مع قوانين الاستثمار التي تم إصدارها، تم إحداث العديد من هياكل الدعم والمساعدة لفائدة القطاع الخاص ومواصلة السلطات العمومية في تطوير وإحداث البرامج المتعلقة بالتنمية الجهوية إلى يومنا هذا.

وجاء المخطط السابع 1987-1991 امتداداً للمخطط السادس في مجال الأهداف وكمخطط انتقالي لمرحلة جديدة أكثر ليبرالية وانفتاح. علماً أن هذا المخطط في مستوى التشخيص يعترف بوجود فوارق واضحة بين الشريط الساحلي والجهات الغربية ويعبر عن مواصلة العمل على تحقيق أكثر توازن بين الجهات.

ثم جاء المخطط الثامن 1992-1996 ليقرّ من جديد وبوضوح وباعتماد نقد ذاتي صريح بفشل سياسات التنمية الجهوية السابقة¹ باعتبار ضعف الإرادة وقلة الإمكانيات المالية والقدرات البشرية على المستوى المحلي والجهوي بالإضافة إلى عدم تطابق النمو الاقتصادي والعمراني مع أمثلة الهيئة وعدم تلاؤم الانتشار الجغرافي للإدارة ولدواوين التنمية مع المتطلبات الحقيقية للتنمية الجهوية.

رغم هذا الكشف الموضوعي الذي أشار صراحة إلى عديد العوائق والنواقص، إلا أن الإجراءات التي وقع إقرارها منذ ذلك الوقت بقيت محدودة وغير قادرة على تمكين الهياكل المحلية والجهوية من بلورة توجهات تنموية تنطلق من الواقع المعاش وخصوصياته من جهة وتأخذ بعين الاعتبار محدودية منوال التنمية الجديد القائم على المبادرة الفردية ومنطق السوق في النهوض بالتنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى.

وقد حاول المخطط الحادي عشر 2007-2011 من جديد عبر تحديد مفاهيم وآليات جديدة تتجاوز نقائص الماضي باعتماد توجه يهدف إلى النهوض «بالجهة كقطب نشيط للتنمية» وتدعيم اللامحورية واللامركزية والعمل على إرساء علاقات تعاقدية بين الدولة والمجالس الجهوية لإنجاز

¹ انظر المخطط الثامن وحوصلة لما جاء فيه في /شكاليات التنمية بولاية الكاف الصادر عن الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، نوفمبر 2006.

مخططات قطاعية والحثّ على اللجوء أكثر للتعاون الدولي من طرف المجالس الجهوية لتدعيم التنمية الجهوية.

وقبل انتهاء فترة المخطط الحادي عشر طلع علينا المخطط الخماسي 2010-2014 للتأكيد على نفس التوجه الأساسي المعتمد من طرف المخطط الحادي عشر والرامي إلى النهوض بالجهة باعتبارها قطب تنمية نشيط مع اعتماد إجراءات إضافية تهدف إلى الرفع من القدرة التنافسية للجهات ودفع الاستثمار بها. والإجراءات المبرمجة تؤكد ضرورة «تطوير صلاحيات الجهات في مجال وضع خطط تنموية جهوية متكاملة ودعم الموارد المالية والبشرية للمجالس الجهوية بما يساهم في الارتقاء بأدائها إضافة إلى تعزيز صلاحيات الجهات في تنمية علاقات التعاون والشراكة مع الجهات في البلدان الشقيقة والصديقة»².

وجاء دستور عام 2014 لينص على تبني التمييز الإيجابي في المادة 12 منه: «الدولة تعمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين المناطق، من خلال الإشارة إلى مؤشرات التنمية والاعتماد على مبدأ التمييز الإيجابي. كما أنه يعمل من أجل الاستغلال الرشيد للثروة الوطنية».

ويتمثل التمييز الإيجابي في التعامل بشكل أفضل مع جزء من السكان يتعرضون عادة للتمييز وذلك بالقيام بسلسلة من العمليات التشريعية والتنظيمية الاستثنائية والمؤقتة.

إنه مفهوم قديم تاريخيا، ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك إدخال الحصص لتقليص الفوارق ذات الطابع العرقي في الستينيات.

² المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014 - المجلد الأول - المحتوى الجملي صفحة 255 - الجمهورية التونسية.

أما في تونس، فتوجد آليات تمييز إيجابي في السياسات العامة المعتمدة منذ سبعينيات القرن الماضي، مثل المزايا الضريبية وإحداث مناطق تعليمية ذات أولوية (Z.E.P) ...

وأخيرا، جاء المخطط الخماسي 2016-2020 وبدأ بنقد المنهجية التي اتبعتها المخططات السابقة حيث يذكر «اعتمدت منهجية التخطيط الجهوي التي تم اتباعها خلال المخططات السابقة على نظرة قطاعية للتنمية الجهوية دون الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات الجهوية» ... ويضيف: «تم اعتماد تمثلي مرحلي يركز على تقييم وتشخيص الوضع التنموي بكل ولاية لإبراز الإشكاليات العامة للتنمية ووضع تصورات للمحاور الإستراتيجية ...» أثناء إعداد المخطط الحالي (مخطط التنمية 2016-2020: الجزء الجهوي، صفحة 5).

رغم انطلاق أشغال المخطط على مستوى الجهات إلا أن الحصيلة كانت قائمة مطولة من المشاريع الموزعة على مختلف الجهات أدت إلى استياء وغضب الجهات التي لم تكن مقتنعة بهذه الحصيلة. وتركت الحكومة الناس يتجادلون ويحلمون كما يريدون لكنها فعلت ما تريد واعتمدت من جديد على التوزيع القطاعي للمشاريع.

وعموما، وإلى حدّ الآن فإن منوال التنمية الحالي القائم على المنطق السلعي ومنطق الربح العاجل والاعتماد على القطاع الخاص للنهوض بالتنمية وبالجهات، قد قاد إلى نتائج كانت كسابقاتها مخيبة للآمال كما تؤكد على ذلك الانتفاضة الاجتماعية السلمية التي عرفتها جهة قفصة في أوائل 2008 وانتفاضة 2010 وما تلاها من حركات اجتماعية تتواصل حتى اليوم.

فاقتصرت السياسات على التخفيف من حدة الفوارق عبر توظيف أكبر نسبة من الاستثمارات العمومية بالجهات الداخلية واعتماد برامج خصوصية لفائدتها، دون التوصل إلى بناء نسيج اقتصادي قادر على تحقيق حركية تنموية من شأنها النهوض بهذه الجهات بصفة مستدامة.

فتوسعت الفوارق بين الجهات وارتفعت ظاهرة النزوح من المناطق الداخلية نحو المناطق الساحلية وتفاقت كذلك ظاهرة الهجرة النظامية والسرية نحو الخارج.

الباب الثاني

تجليات إخفاق منوال التنمية
النيوليبرالية وتفاقم الاختلال التنموي
بين الجهات

تمثلت المقاربة المعتمدة في اعتبار النمو هدفاً أساسياً وإعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي في بناء الدولة وقد تم اختيار المناطق التي تؤمن ذلك النمو المنشود على الصعيد الوطني لتوطين مختلف المشاريع، فالجهة لم تكن إلا وسيلة لبلوغ الهدف الوطني.

النتيجة الحتمية لهذا التمشي كانت التركيز على المناطق الساحلية وتركز الاستثمار بها بصفة مبرمجة أو عفوية حيث نجد % 60 من الاستثمار العمومي و80% من الاستثمار الخاص تتركز في المناطق الساحلية.

لقد مرت البلاد التونسية منذ الاستقلال من اختلال بين الشمال والجنوب نجم عن المعطيات الطبيعية والاستعمار، إلى اختلال آخر بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية. فالواجهة الساحلية تضم أهم المدن وأكثرها دينامية ديمغرافية واقتصادية.

مع بداية السبعينات، تدعم هذا التوجه من خلال الصناعات التصديرية لقانون 1972 وتدعيم السياحة بدرجة كبيرة وتطور الزراعات السقوية وخلق أحواض لإنتاج الحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والبيوت المكيفة بالإضافة إلى إنشاء المركب الكيماوي بقابس، ثم المناطق الحرة لكل من جرجيس وبنزرت والمحطات السياحية لكل من القنطاوي وطبرقة وما تطلبه ذلك من تجهيزات كبرى من مطارات، وموانئ، وطرق سريعة، وجلب المياه للشرب وللري، تدعمت أخيرا بالأقطاب التكنولوجية وخلق الجامعات مما دعم أكثر فأكثر المناطق الساحلية ومما جعل البلاد التونسية تنشط إلى شطرين : مناطق تشهد نسبيا ديناميّة تنموية وجاذبيّة للاستثمار ولليد العاملة وهي مؤهلة للاندماج في الاقتصاد العالمي ومناطق داخلية مهمشة يرتكز اقتصادها على القطاعات التقليديّة وعلى قطاع صناعي هش يرتكز على المناولة هذا بالإضافة إلى البرامج الجهويّة (برامج الحضائر الظرفية ، البرامج الجهوية للتنمية والتنمية المندمجة...) والبرامج الظرفية للتشغيل.

I. البطالة والفقر من الأسباب الرئيسية للهجرة:

(1) الهجرة الداخلية نتاج للتفاوت الجهوي:

تعكس الهجرة الداخلية الاختلال الاقتصادي بين المناطق الداخلية للبلاد التي تعتبر منفرة للسكان، وبين الشريط الساحلي الذي يعتبر منطقة استقطاب للسكان واليد العاملة.

وتعتبر الهجرة نحو الشريط الساحلي حيث تتمركز المدن الكبرى وأغلب النشاطات الاقتصادية ظاهرة قديمة تعود إلى حقبة الإستعمار الذي غير التوازنات الاقتصادية وأعاد ترتيب مراكز الإنتاج، مما انعكس على التوزيع الديمغرافي للسكان. ولم تقم حكومات ما بعد الاستقلال، بالحد من هذا الخلل على مستوى التنمية الجهوية والتوزيع الديمغرافي للسكان، بل واصلت انتهاج نفس السياسة القائمة على تركيز الثروة وأغلب الأنشطة الاقتصادية بالشريط الساحلي لتبقى الجهات الداخلية مهمشة، يعتمد اقتصادها أساساً على الفلاحة التقليدية (الزراعات الكبرى، الغراسات، تربية الماشية، ثم على الزراعات السقوية وتربية الأبقار داخل الضيعات) وعلى بعض الأنشطة الصناعية محدودة القيمة المضافة والتشغيلية. ومن أبرز تجليات هذا الخلل على مستوى التنمية الجهوية ارتفاع نسبة السكان بالشريط الساحلي حيث كانت تمثل هذه النسبة 63,4% من سكان البلاد حسب التعداد العام لسنة 1966 وأصبحت تمثل حوالي 68% حسب تعداد سنة 2014.

وتفيد المعطيات المقدمة من التعداد العام للسكان لسنة 2014 والمسح السكاني لسنة 2009 أن صافي الهجرة خلال هذه الفترة كان ايجابيا بالنسبة لإقليم تونس الكبرى والشمال الشرقي والوسط الشرقي وسلي بالنسبة لباقي الأقاليم. وقد عرف إقليم تونس الكبرى أكبر صافي هجرة إيجابي

(47 800) خلال هذه الفترة في حين عرف إقليم الوسط الغربي أكبر صافي هجرة سلبية : 44400 (-).

وشهد إقليم تونس على مر السنين تطورا ايجابيا لصافي الهجرة الداخلية. وبالرغم من تراجع مكانته في الاستقطاب لحساب الولايات الساحلية فقد بقي من أهم المستقطبين للهجرة الداخلية إذ يقدر الوافدون على هذا الإقليم بـ 48,5% من جملة المهاجرين بين الأقاليم خلال الفترة 2009-2014.

ويعتبر إقليم الوسط الشرقي ثاني أهم مستقطب للهجرة الداخلية بعد إقليم تونس (استقطب 20,9% من جملة المهاجرين بين الأقاليم خلال الفترة (2009-2014)). وقد حافظت ولاية سوسة على مكانتها كأهم ولاية استقطاب للمهاجرين من الأقاليم الأخرى في حين أن ولاية صفاقس ورغم المعدل الايجابي لصافي الهجرة تأتي في المرتبة الثالثة تاركة بذلك مكانها لولاية المنستير التي أصبحت حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى 2014 ثاني ولاية مستقطبة للمهاجرين في هذا الاقليم.

ويتجه قرابة 50% من المغادرين لولايات الشمال الغربي نحو تونس الكبرى وبصفة ثانوية نحو الساحل والوطن القبلي. كما يتجه المغادرون من ولايتي المهدية والقيروان وبأقل حدة ولاية القصيرين إلى ولايتي سوسة والمنستير، بينما يستقر أكثر من ثلث المغادرين لولاية سيدي بوزيد بولاية صفاقس.

وتجدر الإشارة الى أن ولاية تونس شهدت هجرة عكسية منذ بداية الثمانينات حيث عرفت منذ ذلك التاريخ صافي هجرة سلبية لفائدة ولايتي أريانة (صافي هجرة يساوي 41200 خلال الفترة 2009-2014) وبن عروس (صافي هجرة يساوي 25000 خلال نفس الفترة). ويرجع ذلك أساسا إلى تحول

وسط العاصمة الى فضاء للخدمات والتجارة
(tertiarisation)

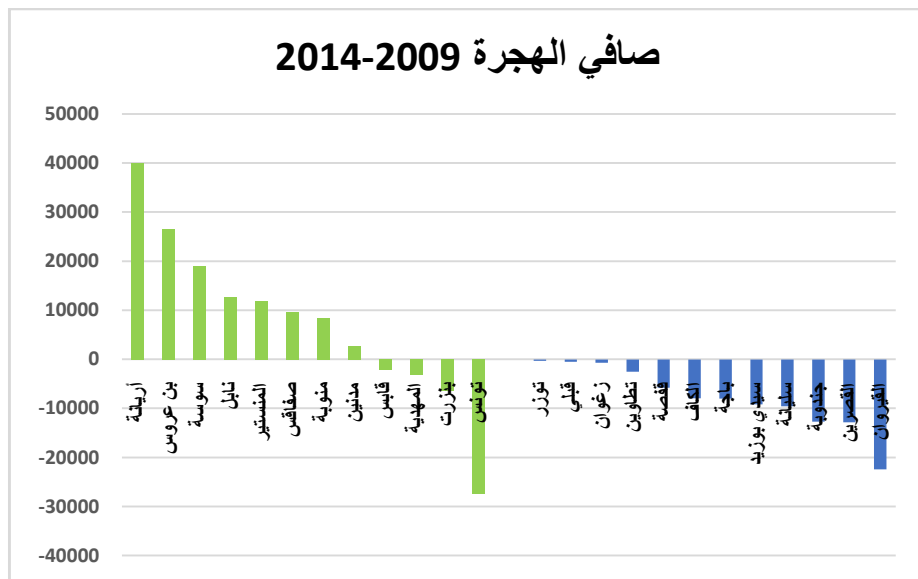
جدول عدد 1: صافي الهجرة 2009-2014			
الولاية	صافي الهجرة	الولاية	صافي الهجرة
أريانة	40087	توزر	-324
بن عروس	26625	قبلي	-463
سوسة	19156	زغوان	-678
نابل	12770	تطاوين	-2486
المنستير	11859	قفصة	-5746
صفاقس	9607	الكاف	-7898
منوبة	8468	باجة	-7964
مدنين	2694	سيدي بوزيد	-9138
قابس	-2173	سليانة	-9528
المهدية	-3127	جندوبة	-12722
بنزرت	-6384	القصرين	-12827
تونس	-27392	القيروان	-22418

المصدر: التعداد العام للسكان 2014 – المسح السكاني 2009، المعهد الوطني للإحصاء

والجدير بالذكر أن الهجرة الداخلية أصبحت تعني أكثر من أي وقت مضى الكفاءات وأصحاب الشهادات العليا حيث يبين التعداد العام للسكان لسنة 2014 أن من بين 338666 مهاجر أعمارهم أكثر من 10 سنوات يوجد 247716 مهاجر لهم مستوى تعليم ثانوي فما فوق (73.2%).

وقد بينت نتائج التعداد العام للسكان أن العمل يعتبر أهم الأسباب المباشرة للهجرة الداخلية بين الولايات تليه الدراسة. كما يعتبر الزواج من أهم الأسباب المباشرة لهجرة الإناث بين الولايات. وللهجرة الداخلية أسباب

تاريخية بنوية أهمها قضية ملكية أغلب الأراضي الفلاحية من طرف كبار الفلاحين الى جانب تطور طرق الانتاج وكذلك سياسات الدولة المتعاقبة والمكبلة تجاه أسعار المُنْتَجَات الفلاحية.



ومن تداعيات الهجرة الداخلية نذكر:

– الاختلال الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي وتعميق التفاوت الجهوي الموجود منذ حقبة من الزمن.

– إفقار الجهات المهمشة من مخزونها البشري الحيوي (وخاصة من الشباب) وحرمانها من خبرة وكفاءة أبنائها ذوي المستوى العلمي والمهني المتوسط والعالي وكفاءتهم، وقد كان من المفروض أن يساهموا في الرفع من مستوى التنمية بجهاتهم.

– الاكتظاظ السكاني في المدن الكبرى واختلال التوازن بين الموارد الاقتصادية المتوفرة والمتاحة وحاجيات السكان مما يؤدي إلى أنشطة اقتصادية موازية وهشة ومضرة بتطور الاقتصاد.

- تعريف المدينة وظهور ممارسات وسلوكيات تتعارض مع الحياة المدنية والحضرية مما يخلق إشكال في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ويخلق انتماءات جهوية وقبلية بالأحياء المحيطة بالمدن.

- بروز شكلٍ من أشكال التمييز بين السكان الأصليين للمدن والوافدين الجدد والمستقرين خاصة في الأحواز والأحياء الشعبية مما يعمق الشرخ الاجتماعي وتصبح المدينة عبارة عن مجموعة من الجماعات غير المتجانسة وحتى المتنافرة والمتصارعة.

- ظهور العديد من الأنشطة الاقتصادية الهشة التي لا تؤمن حياة لائقة لبعض المهاجرين وخاصة من ذوي المستوى الاجتماعي والدراسي الضعيف مما يضاعف من مخاطر انخراط هؤلاء في بعض الأنشطة الممنوعة كالسرقة والتسول والدعارة أو الانخراط في شبكات الجريمة المنظمة وحتى الشبكات الإرهابية.

(2) على مستوى التفاوت في نسب البطالة :

اعتمدت الأنظمة المتعاقبة منذ السبعينات على سياسات نيوليبرالية دون ضوابط ودون اهتمام كافٍ بقضايا توزيع الثروة والبطالة والأمية والفقر...وقد زادت حدة أزمة البطالة منذ التسعينيات بعد دخول الاقتصاد الوطني في سيرورة العولمة الليبرالية المتوحشة، حيث اتسعت هوة الإخلالات الهيكلية للاقتصاد.

ولعل من أهم أسباب ثورة جانفي 2011 والتي اندلعت شرارتها بالمناطق الداخلية للبلاد تفشي ظاهرة البطالة وارتفاع نسب الفقر مما تسبب في زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

وبين التعداد العام للسكان لسنة 2014 وجود فوارق هامة في نسب البطالة بين الولايات الداخلية وولايات الجنوب من جهة وولايات الشمال

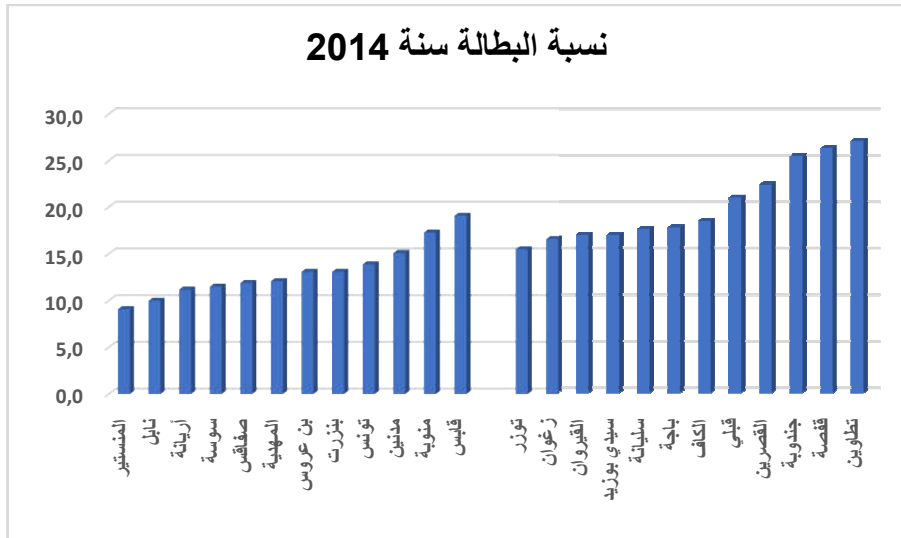
الشرقي والوسط الشرقي من جهة أخرى. من ذلك أن 5 ولايات من غرب البلاد ومن الجنوب تجاوزت نسبة البطالة بها 20% وهي جندوبة والقصرين وقفصة وقبلي وتطاوين بينما تتراوح نسبة البطالة بين 9.1% و 17.1% في ولايات الشمال الشرقي والوسط الشرقي. وقد سجلت ولاية المنستير سنة 2014 أدنى نسبة بطالة (9,1%) في حين سجلت ولاية تطاوين خلال نفس السنة أعلى نسبة بطالة (27,1%).

جدول عدد 2: نسبة البطالة حسب الولاية					
الولاية	2014	2018	الولاية	2014	2018
المنستير	9,1	7,5	توزر	15,5	21,1
نابل	10,0	8,9	زغوان	16,6	9,1
أريانة	11,2	10,9	القيروان	17,0	16,1
سوسة	11,5	13,4	سيدي بوزيد	17,0	18,2
صفاقس	11,9	8,6	سليانة	17,6	14,0
المهدية	12,1	11,1	باجة	17,8	18,9
بن عروس	13,1	18,4	الكاف	18,5	13,1
بنزرت	13,1	11,3	قبلي	21,0	24,7
تونس	13,9	18,2	القصرين	22,4	24,1
مدنين	15,1	19,9	جندوبة	25,5	21,6
منوبة	17,3	19,4	قفصة	26,3	28,9
قابس	19,1	25,4	تطاوين	27,1	32,4
المجموع	14,4	15,4			

المصدر: التعداد العام للسكن والسكنى 2014 – مؤشرات البطالة 2018 المعهد الوطني للإحصاء

وتفيد هذه المعطيات أن المناطق التي تحظى بنسب عالية من الاستثمارات العمومية والخاصة هي التي تسجل أقل نسب بطالة. ويبدو أن هذه المعادلة لا تنطبق على ولايتي تونس وبن عروس خاصة بالرجوع إلى معطيات سنوات 2016 و 2017 و 2018 حيث شهدت هاتين الولايتين ارتفاعا لنسب البطالة

نتيجة ارتفاع طلبات الشغل المتأتية من الولايات الداخلية وهو ما يعبر عنه بـ«مُفارقة تودارو» (Paradoxe de Todaro).



ولا بد من الإشارة إلى أن نسب البطالة ما انفكت ترتفع خاصة بعد سنة 2014 في عديد الولايات وخاصة بإقليم تونس (بلغت نسبة البطالة 19.4% بولاية منوبة سنة 2018 و18.2% بولاية تونس و18.4% بولاية بن عروس) وكذلك بولايات الجنوب (32.4% بولاية تطاوين سنة 2018 و28.9% بولاية قفصة).

(3) على مستوى التفاوت في نسب الفقر:

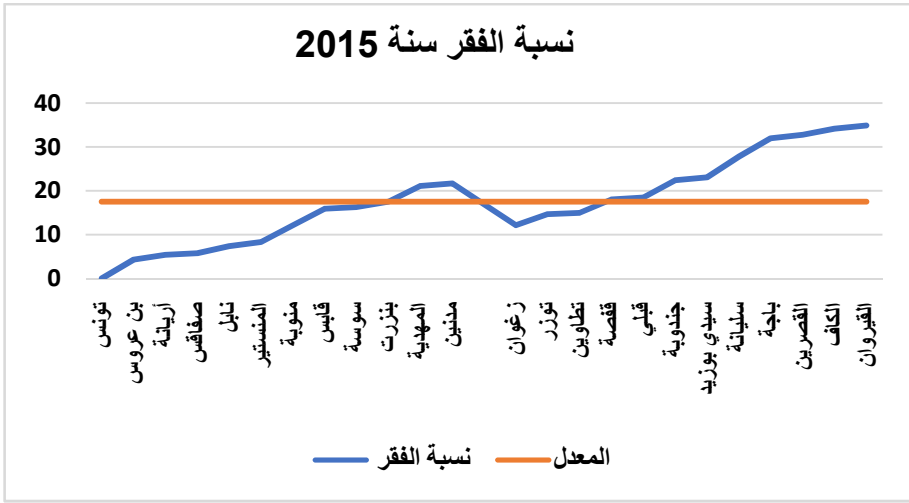
تختلف نسب الفقر من جهة إلى أخرى حيث تشير إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2015 أن نسبة الفقر بالشريط الساحلي تتراوح بين 6.3 % (تونس الكبرى) و12.9 % بالوسط الشرقي. وفي المقابل تتراوح نسبة الفقر بالمناطق الداخلية بين 17 % بالجنوب الغربي و30.3 % بالوسط الغربي، وبخصوص الفقر المدقع، يوجد بتونس حوالي 320 ألف يعيشون الفقر المدقع سنة 2015 حيث تجدهم عاجزين على توفير حاجياتهم

الأساسية الغذائية بغض النظر عن حاجياتهم الأخرى من سكن ولباس. وتتصدر ولايتي القصيرين والقيروان أعلى نسب الفقر المدقع حيث تتجاوز هذه النسبة 10 % تليهما في ذلك ولايتي الكاف وسليانة حيث تتجاوز هذه النسبة 8%. ففي ولاية القيروان تبدو الأرقام مفرقة حيث تبلغ نسبة الفقر قرابة 35% وهو ما يعادل 199 ألف شخص منهم ما يزيد عن 58 ألف تحت خط الفقر، أي بلا قوت يومي. وفي ولاية القصيرين تقارب نسبة الفقر 33% أي قرابة 145 ألف ساكن منهم قرابة 44 ألف تحت خط الفقر.

جدول عدد 4: نسبة الفقر ونسبة الفقر المدقع 2015					
الولايات الساحلية	نسبة الفقر (%)	نسبة الفقر المدقع (%)	الولايات الداخلية	نسبة الفقر (%)	نسبة الفقر المدقع (%)
تونس	3.5	0.3	زغوان	12.1	1.2
بن عروس	4.3	0.2	توزر	14.7	1.0
أريانة	5.4	0.1	تطاوين	15.0	1.5
صفاقس	5.8	0.9	قفصة	18.0	3.6
نابل	7.4	0.4	قبلي	18.5	1.7
المنستير	8.3	0.3	جندوبة	22.4	3.6
منوبة	12.1	0.6	سيدي بوزيد	23.1	4.1
قابس	15.9	1.2	سليانة	27.8	8.8
سوسة	16.3	3.2	باجة	32.0	6.9
بئررت	17.5	3.5	القصيرين	32.8	10.2
المهدية	21.1	4.0	الكاف	34.2	8.3
مدنين	21.7	4.7	القيروان	34.9	10.3
وطني	15.2	2.9			

المصدر: المسح الوطني للاستهلاك والنفقات 2015 – المعهد الوطني للإحصاء

ويُستنتج من هذه الأرقام أنّ مختلف السياسات الاجتماعية والاقتصادية قد أخفقت في الحد من التفاوت بين الجهات بخصوص نسب الفقر حيث بقي مستوى عيش المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية على حاله منذ الثمانينات. وتأتي جهة الوسط الغربي والشمال الغربي في أسفل الترتيب حيث بلغت نسبة الفقر في هاتين المنطقتين تباعا 30.3 % و 29.1 %.



والجدير بالملاحظة أنّ نسب الفقر مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة نظرا لتدهور القدرة الشرائية للشرائح الاجتماعية المتوسطة والضعيفة ولتقلص حجم الطبقة الوسطى. أما الحلول التي انتهجتها الدولة للحد من تفشي هذه الظاهرة، فتتمثل في بعث برامج تشغيل ظرفية (الحضائر الجهوية..) وبرامج للعائلات المعوزة وغيرها من المسكنات التي تهدف إلى طمس عمق الواقع وتأجيل التفجّر.

ومن أبرز تداعيات تفاقم ظاهرة الفقر ارتهاق مستقبل الأجيال القادمة في تمتعهم بظروف حياتية أحسن في ظلّ مخاطر توريث الفقر من جيل إلى جيل وتأبيد عدم تكافؤ الفرص في الشغل والتعليم والصحة بين مختلف الجهات.

II. الفوارق من حيث توزيع الاستثمار والمؤسسات الصناعية :

1) الفوارق الجهوية من حيث تطور الاستثمار الخاص والعمومي:

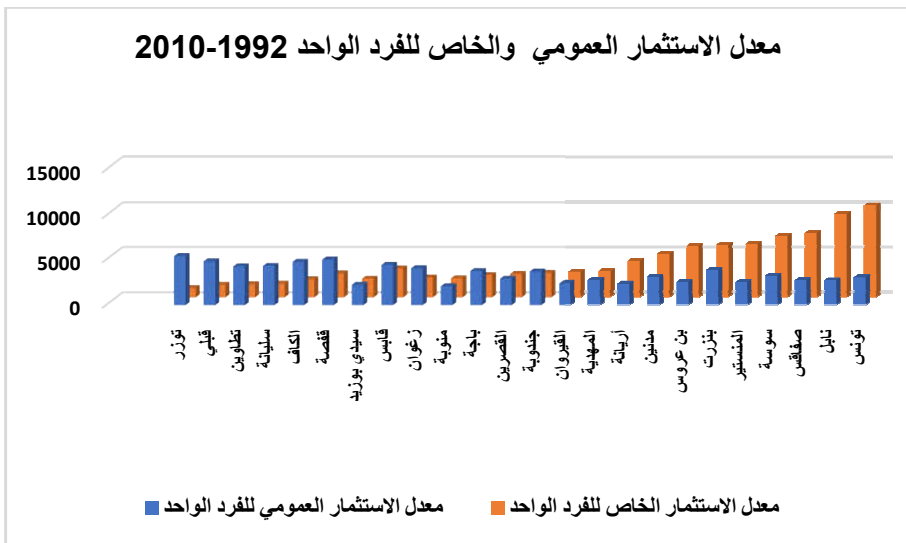
يمثل الإستثمار ركيزة أساسية في عملية التنمية حيث عادة ما يضطلع القطاع العام بدور هام في دفع التنمية في المناطق الداخلية والمحرومة خاصة عند تخلي القطاع الخاص عن دوره في دفع الاستثمار المنتج. إلا أن الاستثمارات العمومية بالبلاد تركزت خلال فترة الستينات بنسبة تقارب 80 % بالشريط الساحلي بالرغم من الخطة العشرية 1962-1971 التي تم وضعها والتي تهدف الى بعث أقطاب تنمية جهوية من شأنها أن تضمن التنمية والتكامل بين الجهات. وذلك من خلال إنشاء مراكز صناعية مؤهلة أن تلعب دور الأقطاب التي تشع على محيطها مثل مصنع السكر بباجة، ومصنع ورق الحلفاء بالقصرين، وصناعة الفولاذ بمنزل بورقيبة، والصناعات الميكانيكية بسوسة، ومواد البناء بجمال والحامة، وتكرير النفط ببزرت، والنسيج بقصر هلال وحاجب العيون.

وقد شهد الإستثمار العمومي انطلاقة ملموسة بالمناطق الداخلية انطلاقا من فترة الثمانينات وذلك على إثر المشاريع التي تم بعثها آنذاك مثل المحطة السياحية بطبرقة ومصنع السيارات بالقيروان ومصنع الإسمنت بأم الكليل قرب مدينة تاجروين ومصنع السكر ببوسالم ومطار طبرقة -عين دراهم ومطار قفصة- قصر بالإضافة إلى إحداث الطريق السيارة تونس- وادي الزرقة وتهيئة وتوسعة الطرقات الوطنية عدد2 وعدد3 وعدد5، وعدد7 وعدد13 وتعدد البرامج الجهوية التي تركزت بالخصوص بالمناطق الريفية.

وبالرغم من هذه السياسة المعتمدة مع بداية الثمانينات إلا أن الاستثمارات العمومية لم تمكّن من توفير الأرضية الاقتصادية الملائمة بالمناطق الداخلية ولم تساهم بصفة ناجعة في فك العزلة عن بعض المناطق وخاصة الريفية منها، وظلت عديد الجهات الداخلية تفتقر إلى بنية

أساسية منتجة متطورة ومستوى من النقل الحديدي وشبكات الاتصال يسمح بربط مواقع الإنتاج بالمراكز الحضرية والمدن الكبرى.

وبقدر ما تكون الاستثمارات العمومية عوامل جذب وتحفيز للاستثمار الخاص بما تسمح به من التأثير على محيط الأعمال، إلا أن ذلك لم يرتق إلى المستوى المأمول واتسم الاستثمار بعدم التوازن حيث بلغ معدل الاستثمارات العمومية بالمناطق الداخلية 3705 دينار للفرد الواحد خلال الفترة 1992-2010 مقابل 2857 دينار بالمناطق الساحلية رافقه تفاوت عكسي في الاستثمارات الخاصة حيث بلغ معدل الاستثمارات الخاصة بالمناطق الداخلية 2100 دينار للفرد الواحد مقابل 5647 دينار بالمناطق الساحلية كما يبينه الرسم الموالي:



المصدر: وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

ومن أسباب عدم تطور الاستثمار الخاص بالمناطق الداخلية نجد:
- إشكالية الهجرة الداخلية: ساهم تدفق الهجرة الداخلية نحو تونس الكبرى والمدن الساحلية في إفقار الولايات الداخلية من ثرواتها البشرية

ومنعها من إعادة استثمار الناتج الفلاحي فيها بل واكب التدفق البشري تدفقاً مائياً موازٍ بما أن المحصول الزراعي يُصَرَّف أغلبه في مدن الشريط الساحلي. وفي غياب سياسة عمرانية واضحة خلال ستينيات وسبعينات القرن الماضي تزايد تمركز السكان في المدن الكبرى الساحلية التي لم تعد تقدر على استيعاب طلبات الشغل الوافدة من المناطق الداخلية حيث نتج عن ذلك توسع الأحزمة العمرانية العشوائية حول هذه المدن وانتعاش القطاع غير المنظم.

- محيط الأعمال يعتبر في تونس الكبرى وفي بعض الولايات الساحلية الأفضل حسب استبيان لرجال الأعمال قام به البنك الدولي سنة 2014.
- يتمتع الشريط الساحلي بميزات طبيعية وجغرافية مشجعة للاستثمار ويحتوي على متطلبات النفاذ إلى الأسواق العالمية.
- السياسات والجوانب التنظيمية: ساهمت السياسات القطاعية وقوانين دفع الاستثمار (مجلة تشجيع الاستثمار لسنة 1994) في تعميق أزمة الاستثمار الخاص بالمناطق الداخلية حيث عرفت التشجيعات المنصوص عليها بالمجلة بعنوان تشجيع التصدير إقبالا يفوق الإقبال على التشجيعات بعنوان التنمية الجهوية. وهو ما دفع المؤسسات للانتصاب قرب البنى التحتية للنقل الجوي والبحري المتواجدة على الشريط الساحلي لتيسير عمليات التصدير.

(2) التفاوت على مستوى التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية:

يبين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية التي تشغل 10 عمال فما فوق تفاوتاً هاماً لصالح الولايات الساحلية حيث يستأثر الوسط الشرقي بعدد من المؤسسات الصناعية يقدر بـ 1973 مؤسسة من جملة 5457 مؤسسة بكامل البلاد سنة 2017 وهو ما يمثل نسبة 36.2%. ويضم إقليم

تونس الكبرى 1379 مؤسسة صناعية (25.3% من جملة المؤسسات الصناعية المتواجدة بالبلاد). وفي المقابل يضم إقليم الشمال الغربي 324 مؤسسة صناعية (5.9% من جملة المؤسسات بالبلاد) وإقليم الوسط الغربي 278 مؤسسة (5.1%) وإقليم الجنوب الغربي 182 مؤسسة (3.3%).

جدول عدد 5: توزيع المؤسسات الصناعية (10 عمال فما فوق) سنة 2017					
الولاية	العدد	%	الولاية	العدد	%
صفاقس	723	13,2	زغوان	260	4,8
المنستير	607	11,1	باجة	145	2,7
نابل	599	11,0	القيروان	163	3,0
بن عروس	542	9,9	جندوبة	72	1,3
سوسة	509	9,3	سليانة	61	1,1
تونس	355	6,5	توزر	54	1,0
أريانة	281	5,1	قفصة	103	1,9
بنزرت	247	4,5	الكاف	46	0,8
منوبة	201	3,7	القصرين	74	1,4
المهدية	134	2,5	سيدي بوزيد	41	0,8
قابس	115	2,1	تطاوين	15	0,3
مدنين	85	1,6	قبلي	25	0,5
الجملة	5457				

المصدر: الصناعة التونسية والقطاعات الواعدة APII 2018

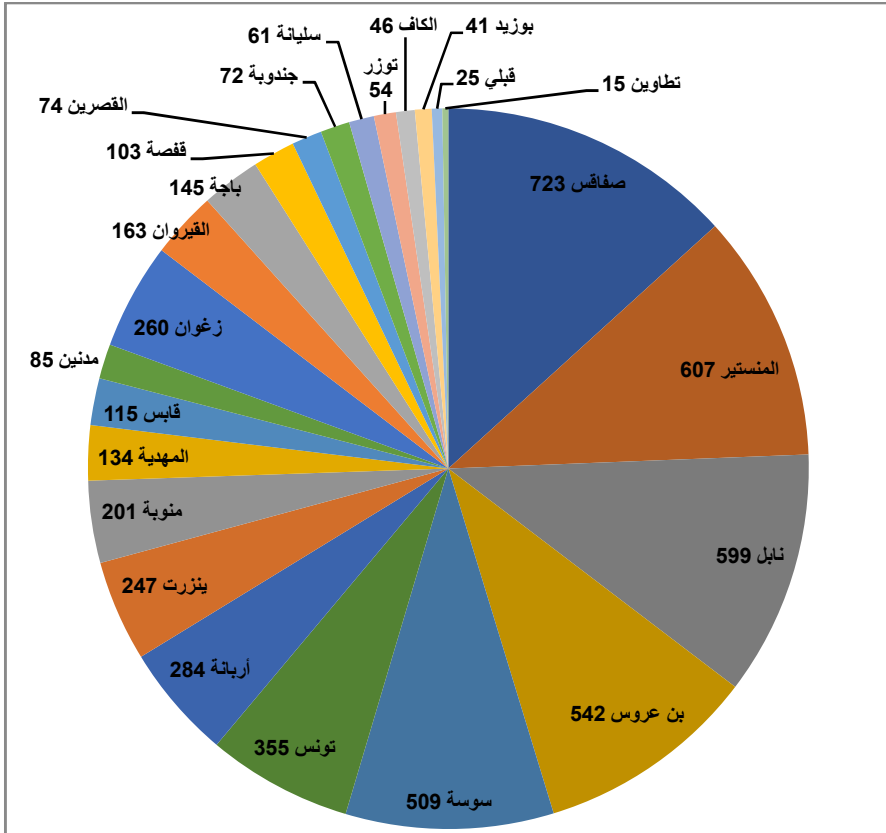
وقد مرت الصناعة في تونس بمراحل متعددة منذ الاستقلال حيث كانت السياسة التصنيعية مع بداية الستينات خاضعة لتصور الدولة ومتابعتها وتمويلها، فكانت الدولة تحدد مناطق تركيز المشاريع الصناعية ونوعية الصناعات وحجم الاستثمار.

ومع بداية السبعينات، تغيرت السياسة الصناعية في البلاد وذلك بانطلاق برامج تشجيع المبادرة الخاصة والنهوض بالصناعات التصديرية واعتماد سياسة ليبرالية معلنة. وقد سنت الدولة منذ ذلك التاريخ عديد القوانين لفائدة الصناعات المعملية (قانون 27 أفريل 1972 لتشجيع الصناعات

التصديرية، قانون 3 أوت 1974 لتشجيع الصناعات الموجهة للسوق الداخلية، قانون 23 جوان 1981 المتعلق باللامركزية الصناعية، مجلة الاستثمارات الموحدة الصادرة في 27 ديسمبر 1993 (...).

وتراجع بذلك دور الدولة في الاستثمار الصناعي بل تجاوز ذلك إلى الانطلاق في عمليات الخصخصة لمؤسساتها حيث أصبح دورها يقتصر اليوم على التنظيم والتشريع ودعم البنية التحتية ومساندة الباعثين من خلال هياكل الدولة المساندة.

توزع المؤسسات الصناعية (10 عمال فما فوق) سنة 2017 حسب الولاية



ومن نتائج هذه السياسات تركز الصناعات على الشريط الساحلي الشرقي للبلاد الذي أصبح يضم 80.6 % من المؤسسات الصناعية التي تشغل 10 عمال فما أكثر (4398 مؤسسة) في مختلف القطاعات كالصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية والصناعات الغذائية وصناعة النسيج والملابس والجلد والصناعات الكيماوية وصناعة مواد البناء وحتى صناعة مكونات الطائرات... بينما لا تحظى المناطق الداخلية إلا بـ 19.4 % من جملة المؤسسات الصناعية بالبلاد (1059 مؤسسة).

وقد أصبحت للمدن الكبرى المتواجدة بالشريط الساحلي قوة استقطاب للاستثمار ولليد العاملة المختصة لما توفره من مناخ أعمال أفضل وبنية أساسية ولوجستية ومن انفتاح على الخارج.

(3) الفوارق الجهوية على مستوى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)

تعتمد عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلد المضيف، على العديد من العوامل التي تحدد قرار الاستثمار من عدمه. هذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري، وكذلك المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والأمنية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، حيث أن هذه العوامل تؤثر سلباً أو إيجاباً في فرص نجاح المشروع، كما بينت ذلك عديد النظريات (Helpman, Dunning, Kaufman...).

إن قرار التوطن في الخارج، يستجيب أساساً لمقاربة جزئية تختلف حسب المؤسسة وحسب المنطقة المستقطبة. وفي هذا الإطار، يمكن أن تكون منطقة

ما جاذبة لبعض النشاطات مقارنة بمنطقة أخرى. وعموما يتحدد موقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتكاز على المسائل الأساسية التالية:

- المناخ الاستثماري، (التسهيلات لتيسير وإدارة أعمال المستثمرين، الكفاءة الإدارية، الحد من الفساد...)
- الاستقرار السياسي والاقتصادي
- النظام المؤسسي والضريبي
- حجم السوق بالبلد المضيف
- مستوى الانتاجية لليد العاملة،
- استقرار سعر الصرف

- كلفة وجودة المدخلات مثل النقل، الاتصالات، السلع الوسيطة وتجدر الملاحظة أن توفر عوامل جلب الاستثمار الأجنبي يختلف من جهة إلى أخرى (إنتاجية اليد العاملة، الاستقرار الأمني، توفر البنية الأساسية،...)

لم تكن تونس منذ سبعينات القرن الماضي بمنأى عن تنامي ظاهرة العولمة وعن ضرورة التسليم بقواعد المرحلة الجديدة وهي فتح السوق الوطنية أمام تدفق رؤوس الأموال العالمية والارتهاق لمقررات هيئات النقد الدوليّة.

إلا أنه ورغم المراهنة الرسميّة للنظام السابق وكذلك لحكومات ما بعد 14 جانفي على الاستثمارات الأجنبية لدفع النمو الاقتصاديّ، إلا أنّ النتائج كانت متواضعة في معالجتها لأبرز مشاكل الاقتصاد الوطني وهي التفاوت الجهوي والبطالة.

وتتوزع مجالات الاستثمارات الأجنبية في تونس على عدة قطاعات، أهمها قطاع الطاقة الذي يستأثر بالحجم الأكبر من جملة الاستثمارات (46.7 % سنة 2016)، ثم قطاع الصناعات المعملية التحويلية (38.6 % سنة 2016)، وهو قطاع لا يعتمد بالأساس على جودة اليد العاملة أو نقل المعرفة بقدر ما هو استثمار ريعي، الغرض منه تخفيض كلفة الإنتاج باستغلال اليد العاملة الرخيصة في تونس ونقل فائض الربح إلى دول المَصْدَر. أمّا القطاع السياحي فيبدو خارج اهتمامات المستثمرين الأجانب نظرا لارتباطه العضوي بالوضع السياسي والأمني في البلاد وهو ما يفسّر تواضع قيمة الاستثمارات في هذا القطاع.

جدول عدد 12: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الولاية سنة 2016 (دون اعتبار الطاقة)					
الولاية	الاستثمار	%	الولاية	الاستثمار	%
تونس	424	38,7	زغوان	80,5	7,3
بن عروس	142,4	13,0	باجة	15,1	1,4
أريانة	138,2	12,6	القبروان	4,1	0,4
نابل	128,4	11,7	جندوبة	4,1	0,4
قابس	40,3	3,7	سليانة	0,4	0,04
سوسة	36,1	3,3	توزر	0,4	0,04
بنزرت	33,1	3,0	قفصة	0,2	0,02
منوبة	32,8	3,0	الكاف	0,1	0,01
المنستير	11,9	1,1	القصرين	0	0,0
المهدية	3,4	0,3	سيدي بوزيد	0	0,0
صفاقس	1,4	0,1	تطاوين	0	0,0
مدنين	0	0	قبلي	0	0,0
الجملة	1097				

المصدر: وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي FIPA

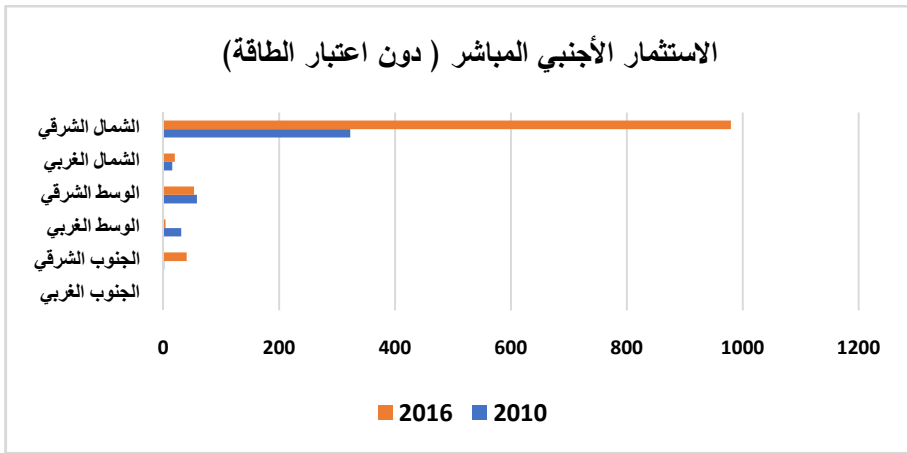
إن النتائج المسجلة تبرز بوضوح استمرار الفارق الجهوي على صعيد الاستثمارات الأجنبية إذ يتركز أكثر من 67 % من الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس الكبرى سنة 2016، وتستقطب جهة الوسط الشرقي قرابة 4.8 % خلال نفس السنة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بجهة الشمال الشرقي. وفي المقابل تستقطب ولاية زغوان والتي تنتمي للمناطق الداخلية 7.3 % من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2016 بحكم قربها الجغرافي من تونس الكبرى. وإذا استثنينا ولايتي زغوان وباجة، فإن كل ولايات المناطق الداخلية تشهد غيابا كليا للاستثمار الأجنبي سنة 2016 وهو ما يطرح أكثر من تساؤل حول جدية الحكومات المتعاقبة في معالجة هذه المسألة. فإلقاء اللوم على رؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب والتونسيين هو تعلقة واهية لتفصي الدولة من مسؤوليتها تجاه هذه المناطق والمتمثلة أساسا في دفع التنمية بها وتحسين مستوى استقطابها للاستثمار عموماً.

جدول عدد 13: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الجهات الكبرى (دون اعتبار الطاقة)				
مليون دينار				
2016		2010		الجهة
%	الاستثمار	%	الاستثمار	
89	979,4	75	322,4	الشمال الشرقي
2	19,8	4	15,5	الشمال الغربي
5	52,8	14	58,1	الوسط الشرقي
0,4	4,1	7	31	الوسط الغربي
4	40,3	0,4	1,7	الجنوب الشرقي
0,1	0,6	0	0	الجنوب الغربي
100	1097	100	428,7	كامل البلاد

وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي FIPA – تقارير 2010 و 2016

والجدير بالملاحظة أن في سنة 2010 أي قبل الثورة، شهدت المناطق الداخلية نفس الوضع أي غياب للاستثمار الأجنبي إذا استثنينا ولايات زغوان وباجة وكذلك القيروان التي استقطبت 7.2 % من جملة الاستثمارات الأجنبية خلال هذه السنة.

والملفت للانتباه كذلك أن ولاية صفاقس لا تعتبر من الولايات الجاذبة للاستثمار الأجنبي إذ أن نسبة الاستثمار بها لا تتجاوز 0.6 % من جملة الاستثمارات الأجنبية سنة 2010 و 0.1 % سنة 2016.



III. الفوارق الجهوية من حيث توفر المرافق الاجتماعية:

1) على مستوى الخصائص التربوية:

- التفاوت في نسب الأمية :

بلغ عدد السكان الأميين حسب التعداد العام للسكان والسكنى بكامل البلاد 1718789 سنة 2014 مقابل 1925771 سنة 2004 حيث انخفض عدد الأميين بـ 206 982 فردا خلال هذا العَقد. وتراجعت نسبة الأمية سنة

2014 إلى 18,8% مقابل 23,3% في تعداد 2004. وتعتبر نسبة الأمية مرتفعة في الوسط الريفي (32,2%) مقابل 12,5% في الوسط البلدي سنة 2014.

وبالرغم من تواصل انخفاض نسب الأمية بكامل الجهات منذ الاستقلال إلا أن بعض الولايات مازالت تشهد ارتفاعا في نسب الأمية خاصة في صفوف الإناث. وتتواجد أعلى نسب الأمية بالشمال الغربي والوسط الغربي حيث تسجل ولاية القيروان أعلى نسبة سنة 2014 (32,9%) تليها ولاية جندوبة (32,1%) وولاية القصيرين (32%). وتتقارب نسب الأمية بولايات بنزرت والمهدية مع النسب المسجلة بالولايات الداخلية (نسب تعادل على التوالي 20,3% و21,9%).

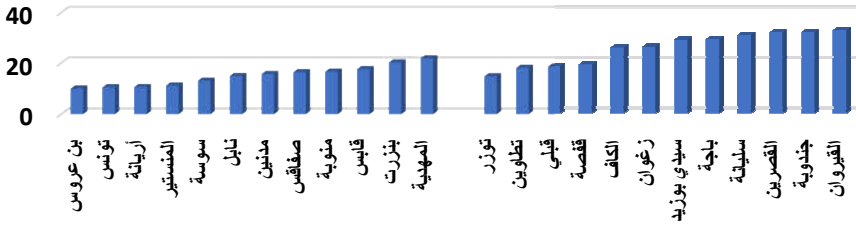
وتتراوح نسب الأمية سنة 2014 بولايات الشريط الساحلي بين 10,1% و17,7% إذا استثنينا ولايات بنزرت والمهدية.

جدول عدد 3: نسبة الأمية حسب الولاية 2014 (%)			
الولاية	نسبة الأمية	الولاية	نسبة الأمية
بن عروس	10,1	توزر	14,9
تونس	10,6	تطاوين	18,2
أريانة	10,7	قبلي	18,7
المنستير	11,3	قفصة	19,3
سوسة	13,2	الكاف	26,1
نابل	15	زغوان	26,4
مدنين	15,8	سيدي بوزيد	29,2
صفاقس	16,5	باجة	29,4
منوبة	16,7	سليانة	31
قابس	17,7	القصيرين	32
بنزرت	20,3	جندوبة	32,1
المهدية	21,9	القيروان	32,9
كامل البلاد	18,8		

المصدر: التعداد العام للسكان لسنة 2014

وتعود أسباب ارتفاع نسب الأمية في تونس إلى عوامل كثيرة لعل أهمها الانقطاع عن التعليم الناتج عن ارتفاع نسب الفقر التي تدفع بعديد العائلات إلى إجبار ابنائها على الانقطاع عن التعليم وكذلك بعد المسافة بين المدرسة وأماكن سكن التلاميذ خاصة في الأرياف. وتفيد إحصائيات وزارة التربية سنة 2012 أن نسبة الانقطاع عن التعليم في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي تتراوح بالشريط الساحلي بين 0,01% (ولايتي أريانة وبن عروس) و 1,3% (ولاية المهدية). وفي المقابل تتراوح هذه النسبة بالمناطق الداخلية بين 0,3% (ولاية زغوان) و 2,6% (ولاية القصيرين).

نسبة الأمية حسب الولاية 2014 (%)



• على مستوى المرافق التربوية:

بالرغم من انتشار المؤسسات التربوية بكامل تراب الجمهورية وخاصة على مستوى المرحلة الأولى من التعليم الأساسي إلا أن المناطق الداخلية مازالت تشكو من ضعف مردودية المؤسسة التربوية وتردي نتائج هذه المناطق في المناظرات الوطنية، وخاصة في البكالوريا مثلما يبينه الجدول الموالي:

جدول عدد 6: تطور نسب النجاح في البكالوريا (%) :الدورة الرئيسية

الولايات الساحلية	2011 *	2016	2017	2018	الولايات الداخلية	2011 *	2016	2017	2018
صفاقس	72,9	55,1	51,6	53,2	سليانة	58,3	33,2	25,5	24,6
أريانة	66,6	47,9	44,2	45	زغوان	56,1	33	30,3	23,1
المنستير	69,2	46,7	45,4	44,6	الفيروان	58,6	32,5	26,7	25
سوسة	66,5	45,1	41	43,6	باجة	57,9	27,9	29,1	29
نابل	62,2	43,8	38,8	40,1	توزر	52,3	27,7	38,4	23,5
تونس	65,7	42,9	40	39,6	الكاف	50,8	29,2	25,6	23,2
بن عروس	62,9	45	38	39,1	تطاوين	46,4	31,8	24,6	21,1
المهدية	69	46,5	39,5	38,7	سيدي بوزيد	50,2	27,8	24,7	23,7
مدنين	63,4	42,1	38,9	38	جندوبة	49,4	28,2	23,1	20,7
بنزرت	60,8	40,7	35,1	37	قبلي	53,3	24,4	24,1	22,3
منوبة	58,4	36,5	32,7	31,8	قفصة	43,3	23,8	23,2	22,8
قابس	61	35,1	32,9	33,3	القصرين	57,9	21,9	19,1	21,7

المصدر: إحصائيات وزارة التربية

* سنة 2011 نتائج الدوريتين

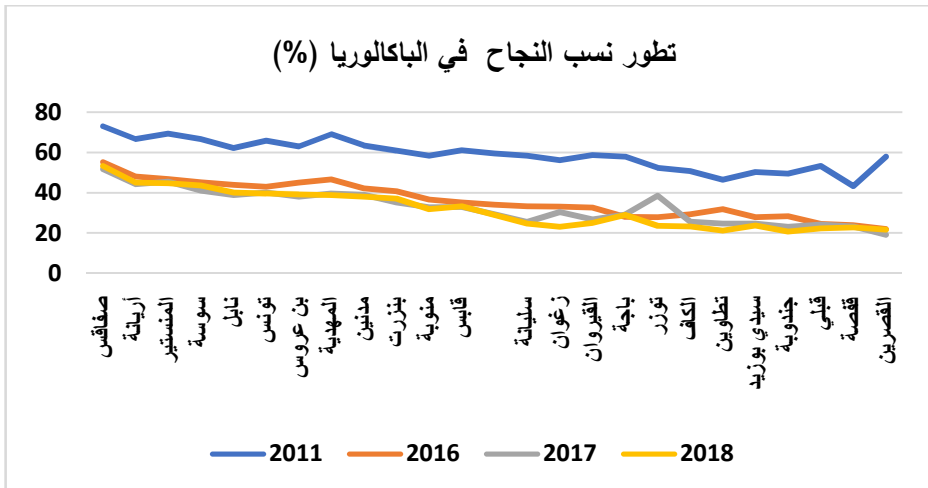
والمتمأل في نتائج البكالوريا يلاحظ تباعد بين نتائج الولايات السّاحلية والولايات الداخلية.

وبالنظر الى ترتيب نسب النجاح حسب الجهات يمكن الملاحظة أن نفس الولايات تقريبا تجدها من سنة إلى أخرى في المراتب الأولى (صفاقس، أريانة، المنستير، سوسة، نابل، تونس..)، وتجداوليات أخرى في المراتب الأخيرة من سنة إلى أخرى (القصرين، قفصة، قبلي، جندوبة، سيدي بوزيد..). إن هذا التفاوت وصل في السنوات الأخيرة إلى أن نسبة النجاح في إحدى الولايات بلغت مرة ونصف نسبة النجاح في ولاية متأخرة في الترتيب. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة النجاح في ولاية صفاقس سنوات 2016

و2017 و2018 مرة ونصف نسبة النجاح المسجلة في ولاية القصيرين خلال نفس الفترة حيث بلغ الفارق 33.2 % خلال سنة 2016 .

وتبرز هذه النتائج أنّ المنظومة التعليمية أفرزت في نهاية المسار الدراسي شريحة مهمّة من المترشّحين لم يتملّكوا القدرات التي تؤهّلهم لمجابهة اختبارات هذا الامتحان. ويرجع ذلك أساسا إلى:

- كفاءات إطار التدريس ليست موزعة توزيعا عادلا بين الجهات
- الأساتذة الذين يدرسون بالجهات الساحلية يوجدون في أعلى سلم الرتب الوظيفية (أساتذة أول، وأساتذة أول فوق الرتبة) وفي المقابل نجد الأساتذة بالجهات التي تسجل نسب نجاح أقل من النسبة الوطنية لهم أقدمية محدودة.
- الفوارق الموجودة بين مختلف المناطق من حيث البنية التحتية التربوية (تجهيزات، نقل مدرسي...)
- المركزية المفرطة في تسيير النظام التربوي وعدم فسح المجال للمبادرات والحلول الصادرة من الجهات.



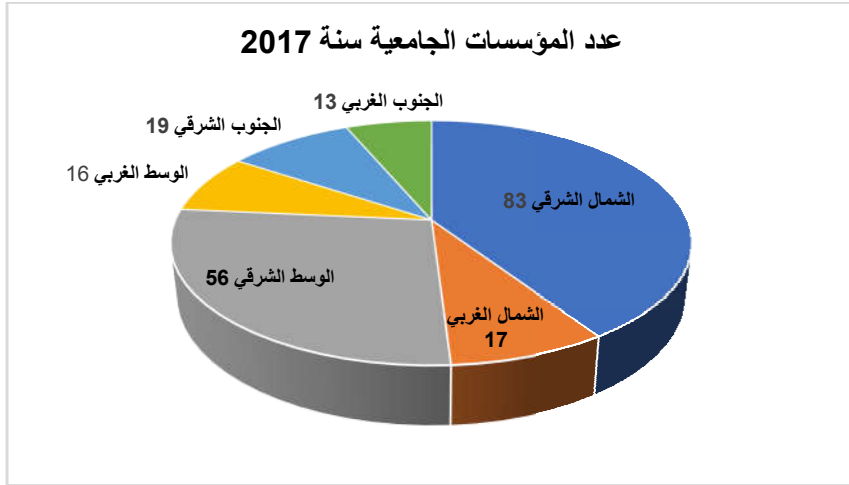
ولتحسين مردودية قطاع التربية بالجهات الداخلية يتعين إرساء تعليم ديمقراطي يضمن تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز وهي من بين مطالب ثورة 14 جانفي 2011. كما يتعين تحقيق الشراكة الحقيقية في إدارة الشأن التربوي عبر إرساء علاقة أفقية بين مختلف الأطراف الفاعلة في هذا الميدان والقطع مع العلاقة العمودية التي كانت تعتمد على القرارات والإجراءات الفوقية التي يصدرها الجهاز البيروقراطي والمركزي.

• على مستوى البنية الأساسية للتكوين المهني والتعليم العالي:

يبلغ عدد مراكز التكوين المهني بالشريط الساحلي 134 مركزا (وهو ما يمثل 67.7 % من جملة مراكز التكوين المهني بالبلاد) مقابل 64 مركزا بالولايات الداخلية (32.3 %). ومن الطبيعي أن تتبع مراكز التكوين المهني مراكز الانتاج والفضاءات الترابية التي تشهد حركية في الأنشطة الاقتصادية.

جدول عدد 7: عدد مراكز التكوين المهني والمؤسسات الجامعية سنة 2017		
الجهة	عدد مراكز التكوين المهني	عدد المؤسسات الجامعية
الشمال الشرقي	75	83
الشمال الغربي	31	17
الوسط الشرقي	43	56
الوسط الغربي	17	16
الجنوب الشرقي	21	19
الجنوب الغربي	11	13
كامل البلاد	198	204
المصدر: تقرير البنية الأساسية: المعهد الوطني للإحصاء		

وبالتوازي، يبلغ عدد المؤسسات الجامعية بالشريط الساحلي 145 مؤسسة (وهو ما يمثل 81.5 % من جملة المؤسسات الجامعية بالبلاد) مقابل 33 مؤسسة بالولايات الداخلية (18.5%).



(2) على مستوى البنية الأساسية لقطاع الصحة:

يبلغ عدد المستشفيات والمراكز الجامعية بالشريط الساحلي 25 مستشفى جامعي مقابل مستشفيين جامعيين فقط بالولايات الداخلية وهو ما يترجم المركزية المفرطة في توزيع المؤسسات الاستشفائية.

جدول عدد 8: البنية الأساسية لقطاع الصحة سنة 2017		
الجهة	عدد المستشفيات والمراكز الجامعية	عدد الأسرة بالمستشفيات لكل 10000 ساكن
الشمال الشرقي	20	20
الشمال الغربي	0	19
الوسط الشرقي	6	19
الوسط الغربي	1	12
الجنوب الشرقي	0	17
الجنوب الغربي	0	22
كامل البلاد	27	19
المصدر: الخارطة الصحية – تقرير البنية الأساسية: المعهد الوطني للإحصاء		

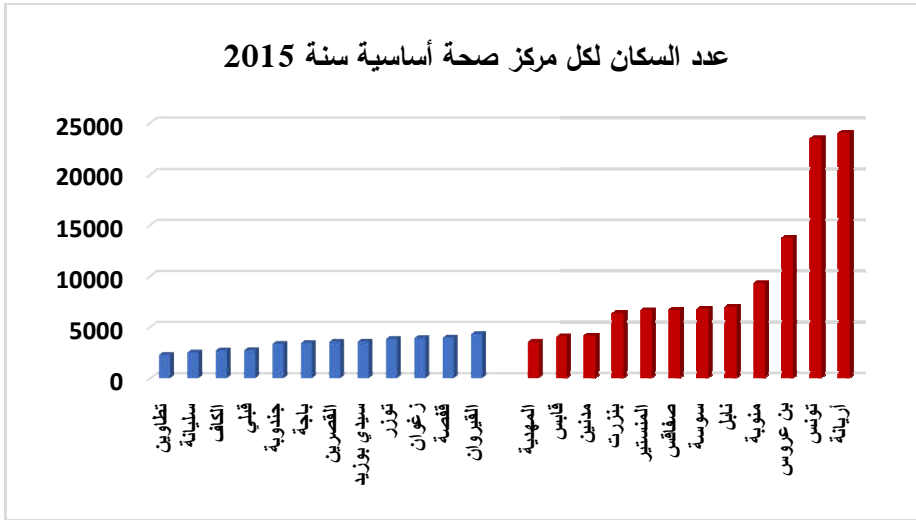
ويبلغ مؤشر عدد الأسرة بالمستشفيات لكل 10000 ساكن بالشريط الساحلي حوالي 20 سرير(مستشفيات جامعية وجهوية ومحلية) وهو مؤشر يتقارب مع المستوى المسجل بالولايات الداخلية. ويرجع ذلك أساسا الى الكثافة السكانية العالية بالشريط الساحلي.

ويعتبر مستوى مؤشر عدد السكان لكل مركز صحة أساسية أفضل بكثير بالولايات الداخلية مقارنة بمستواه بولايات الشريط الساحلي حيث يتراوح بين حوالي 2300 و 4320 ساكنا لكل مركز صحة أساسية بالولايات الداخلية وبين حوالي 3570 و 24000 بولايات الشريط الساحلي.

جدول عدد 9: عدد السكان لكل مركز صحة أساسية سنة 2015			
الولاية	عدد السكان لكل مركز صحة أساسية	الولاية	دد السكان لكل مركز صحة أساسية
أريانة	24004	القبروان	4322
تونس	23472	قفصة	3969
بن عروس	13736	زغوان	3932
منوبة	9257	توزر	3854
نابل	6973	سيدي بوزيد	3583
سوسة	6750	القصرين	3571
صفاقس	6681	باجة	3444
المنستير	6612	جندوبة	3374
بنزرت	6314	قبلي	2754
مدنين	4134	الكاف	2732
قابس	4068	سليانة	2535
المهدية	3572	تطاوين	2299
المعدل الوطني	5365		

المصدر: احصائيات مؤسسات الخطوط الأمامية - وزارة الصحة

ويفسر ذلك بالتشتت السكاني بالمناطق الداخلية وضعف الكثافة السكانية بها وكذلك ضعف عدد المستشفيات الجامعية والجهوية بهذه المناطق علاوة على سعي الدولة لتقريب الخدمات الصحية الأولية كدعم الصحة الإنجابية ومكافحة الأمراض غير السارية والمزمنة ومواجهة مخاطر الأمراض الجديدة والأوبئة والعناية بالفئات الخصوصية كالمسنين .



IV. الفوارق الجهوية من حيث توفر البنية الأساسية:

يكتسي تحقيق الترابط بين المناطق الريفية والحضرية وبين الولايات والأقاليم أهمية بالغة حيث يمكن من فك العزلة عن المناطق الداخلية والنائية وربط المعتمديات ومناطق الانتاج، بالتجمعات الحضرية والعمرانية، بمراكز الولايات وتيسير ادماج الجهة في محيطها الاقليمي والوطني. كما يساهم في تيسير نفاذ الجهات الداخلية إلى البنى الأساسية المهيكلّة الكبرى للنقل الجوي والبحري وكذلك إلى المناطق اللوجستية المتواجدة على الشريط الساحلي إضافة إلى فتح مسارات نحو الدول المجاورة.

وتعتبر البنية الأساسية بالمناطق الداخلية محدودة مقارنة بالشريط الساحلي، من ذلك: ضعف شبكة الطرقات السيارة بالمناطق الداخلية حيث تتواجد حالياً 434 كلم من الطرقات السيارة بكامل البلاد منها 328 كلم تتواجد على الشريط الساحلي (75,6 %) و 106 كلم بالمناطق الداخلية.

– تواجد 9 مطارات بالبلاد منها 6 بالشريط الساحلي (تونس قرطاج، المنستير، النفيضة، جربة جرجيس، صفاقس، قابس) بطاقة استيعاب

جمالية تبلغ حوالي 21 مليون مسافر سنويا و3 مطارات بالمناطق الداخلية (طبرقة، توزر، قفصة) بطاقة استيعاب تبلغ حوالي مليون مسافر سنويا فقط.

- تأكل شبكة النقل الحديدي بصفة عامة بين مختلف الجهات وخاصة الداخلية منها وتوضع أدائها ومردوديتها في الربط بين المجموعات العمرانية داخل الأقاليم وبين الولايات إضافة إلى محدودية نشاط النقل الحديدي للبضائع.

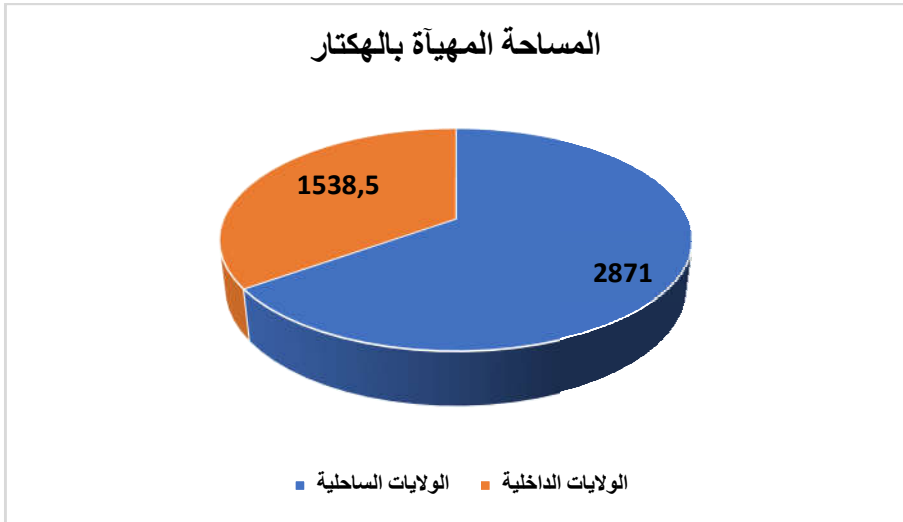
1) توزع المناطق الصناعية جغرافيا:

تتوزع المناطق الصناعية بالبلاد إلى مناطق بالشريط الساحلي والتي تبلغ مساحتها 2871 هك (65.1 %) ومناطق بالشريط الداخلي على مساحة 1538 هك (34.9 %).

جدول عدد 10: مساحة المناطق الصناعية المهيأة سنة 2016 (هك)			
الولايات الساحلية	المساحة المهيأة بالهكتار	الولايات الداخلية	المساحة المهيأة بالهكتار
تونس	530	زغوان	475
بن عروس	478	توزر	20
أريانة	185	تطاوين	30
صفاقس	178	قفصة	284,5
نابل	214	قبلي	21,5
المنستير	261	جندوبة	67
منوبة	193	سيدي بوزيد	30
قابس	251	سليانة	71
سوسة	226	باجة	124
بئررت	202	القصرين	161,5
المهدية	95	الكاف	34,5
مدنين	58	القيروان	219,5
الجملة	4409,5		

المصدر: ولاية في أرقام 2017

وتتمركز المناطق الصناعية بالشريط الداخلي أساسا بولايات زغوان نظرا لقرىها من تونس الكبرى (بئر مشارقة، جبل الوسط والزربية) وقفصة (المظيلة وقفصة قصر) والقيروان (السبيخة والقيروان).



وتجدر الملاحظة إلى وجود مقاسم غير مباحة بالمناطق الصناعية خاصة بولايات القيروان والقصرين وقفصة.

(2) البنية الأساسية الاتصالية:

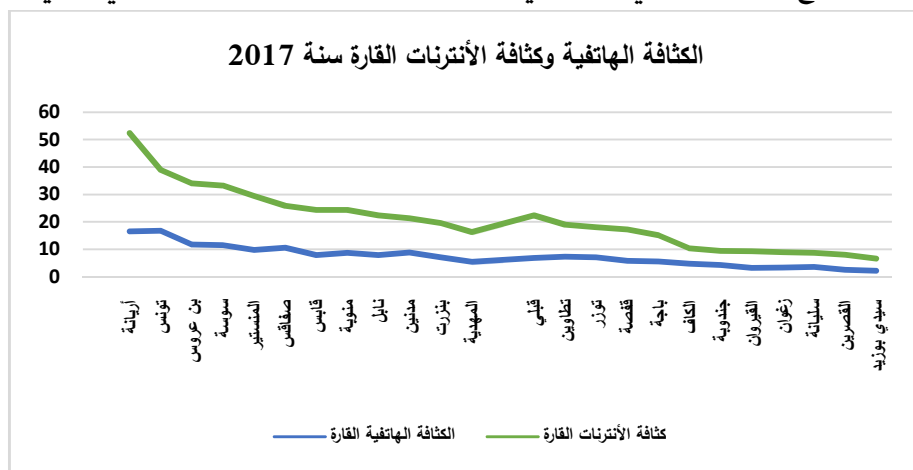
يمثل توفير بنية أساسية اتصالية حديثة ذات التدفق العالي عنصرا هاما من عناصر رفع القدرة التنافسية للجهات والأقاليم ومحددا رئيسيا للاستثمار. ويبرز الجدول التالي تباعدا في الكثافة الهاتفية القارة بين الولايات الساحلية والولايات الداخلية إذ تتراوح هذه الكثافة سنة 2017 بين 5.4 و 16.6 خط هاتفي لكل 100 ساكن بالشريط الساحلي و 2.1 و 7.2 خط هاتفي لكل 100 ساكن بالولايات الداخلية.

جدول عدد 11: الكثافة الهاتفية وكثافة الإنترنت القارة سنة 2017

الولايات الساحلية	الكثافة الهاتفية القارة	كثافة الإنترنت القارة	الولايات الداخلية	الكثافة الهاتفية القارة	كثافة الإنترنت القارة
أريانة	16,6	52,4	قبلي	6,8	22,3
تونس	16,8	38,9	تطاوين	7,2	19,0
بن عروس	11,7	34,1	توزر	7,1	18,0
سوسة	11,5	33,2	قفصة	5,8	17,2
المنستير	9,8	29,4	باجة	5,5	15,1
صفاقس	10,5	25,9	الكاف	4,7	10,4
قابس	7,9	24,4	جندوبة	4,2	9,5
منوبة	8,7	24,3	القيروان	3,2	9,3
نابل	7,9	22,4	زغوان	3,4	8,9
مدنين	8,8	21,3	سليانة	3,6	8,7
بنزرت	7,1	19,6	القصرين	2,5	8,0
المهديّة	5,4	16,4	سيدي بوزيد	2,1	6,6
وطني	8,7	24,3			

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء 2017

وتتعمق الفوارق بين الجهات أكثر عندما يتعلق الأمر بكثافة الإنترنت القارة حيث تتراوح هذه الكثافة بين 16.4 و 52.4 خط لكل 100 ساكن بالشريط الساحلي و 6.6 و 22.3 خط لكل 100 ساكن بالولايات الداخلية حيث يبلغ هذا المؤشر في ولاية أريانة 8 أضعاف مستواه بولاية سيدي بوزيد.



V. مؤشر التنمية الجهوية:

مؤشر التنمية الجهوية هو مؤشر مركب يشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية حيث يعتمد بالأساس على أربعة مقاييس وهي المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية، الرأس مال البشري، ظروف العيش، ومؤشرات مرتبطة بسوق الشغل. ويهدف هذا المؤشر الى الكشف عن مواطن الخلل المرتبطة بالتفاوت الجهوي بين الولايات وحتى داخل الولاية الواحدة، كما يهدف إلى تصنيف الولايات والمناطق حسب درجة التنمية والوقوف على المعوقات المكبلة لها.

وتبين المعطيات المقدمة لسنة 2018 أن الولايات الداخلية وخاصة القصيرين والقيروان وجندوبة وسيدي بوزيد وباجة وسليانة هي الأقل حظا والأكثر تهميشا مقارنة ببقية الولايات إذ يتراوح مؤشر التنمية بها بين 0,388 و 0,449. ويبلغ مستوى الوسيط الحسابي (médiane) حوالي 0.44 حيث يتبين أن أغلب ولايات الشمال الشرقي والوسط الشرقي لها مستوى تنمية مرتفعا نسبيا مقارنة بالولايات الأخرى إذ يفوق مؤشر التنمية بها مستوى الوسطية.

$$0,44 = \frac{0,45+0,43}{2} = Me \text{ الوسيط الحسابي}$$

وفي المقابل تتواجد ولايات الشمال الغربي والوسط الغربي ضمن كوكبة الولايات التي لها مؤشر تنمية دون مستوى الوسطية.

وترجع أسباب التفاوت بين الجهات أساسا الى الفوارق في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في الرأس المال البشري وحركية سوق الشغل بالاضافة إلى البون الشاسع في مستوى البنية الأساسية للنقل.

وتجدر الملاحظة أن أقصى مستوى التفاوت بين الجهات سجل بين ولايتي تونس (IDR=0.593) والقصيرين (IDR=0.388) حيث يتجلى هذا التفاوت

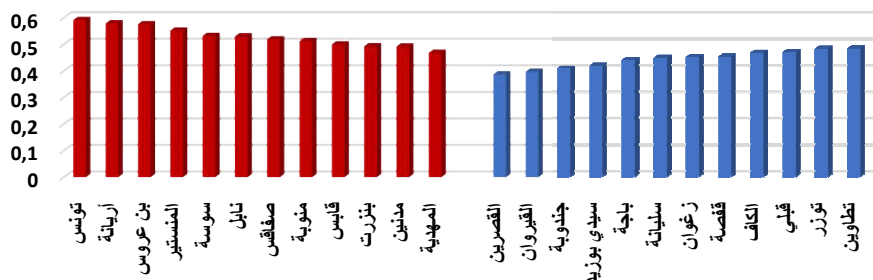
على كل المستويات (التعليم، الصحة، ظروف العيش، البنية الأساسية، التشغيل...).

ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن ولاية المهدية هي الولاية الساحلية الوحيدة التي لها مؤشر تنمية دون مستوى الوسيط الحسابي ويرجع ذلك أساسا إلى أن أغلب معتمدياتها لها خاصية المعتمديات الداخلية ذات المستوى التنموي الضعيف.

جدول عدد 14: مؤشر التنمية الجهوية 2018			
الولايات الساحلية	مؤشر التنمية	الولايات الداخلية	مؤشر التنمية
تونس	0,593	تطاوين	0,484
أريانة	0,580	توزر	0,483
بن عروس	0,577	قبلي	0,470
المنستير	0,553	الكاف	0,468
سوسة	0,533	قفصة	0,453
نابل	0,531	زغوان	0,452
صفاقس	0,520	سليانة	0,449
منوبة	0,513	باجة	0,439
قابس	0,501	سيدي بوزيد	0,419
بنزرت	0,494	جندوبة	0,409
مدنين	0,493	القيروان	0,398
المهدية	0,469	القصرين	0,388

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 2018

مؤشر التنمية الجهوية 2018



وفي المحصلة، تبين كل المعطيات التي تم عرضها سالفاً والمتعلقة أساساً بنسب الفقر والامية والبطالة والهجرة الداخلية وبالتوزيع غير العادل للبنية الأساسية وللاستثمار الخاص والعمومي والخارجي، وغير ذلك إلخ.. أن منوال التنمية النيوليبرالي أخفق في الحد من ظاهرة التفاوت الجهوي وظاهرة تمركز الأنشطة بالشريط الساحلي.

الباب الثالث

نحو بلورة استراتيجيات
تنمية جهوية بديلة

تبرز عملية التشخيص التي قمنا بها في إطار هذه الدراسة وجود فجوة تنموية شاسعة بين الجهات الداخلية والجهات الساحلية للبلاد حيث توجد خطوط واضحة المعالم تفصل بينهما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرجع هذا التفاوت إلى عديد الأسباب منها السياسي ومنها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومن تجليات التفاوت الجهوي نذكر:

- هجرة الموارد البشرية من الجهات الداخلية
- ضعف وتقدم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية وضعف الترابط بين الجهات الداخلية والجهات الساحلية
- غياب شريحة من رجال الأعمال لديها ثقافة بعث المؤسسات ويعتزون بالانتماء لمناطقهم
- ضعف النسيج العمراني بالمناطق الداخلية
- ضعف إشعاع مركز الولاية باعتباره منطقة حضرية مع محيطه الجهوي، وضعف تنافسية الجهة وجاذبيتها.

I. نحو ضرورة اعتماد منوال تنمية جهوية بديل:

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن المنوال التنموي الذي نعينه هو تحقيق علاقة عضوية بين التنمية الاقتصادية و التنمية البشرية و التنمية الاجتماعية بشكل ينهض بالفرد باعتباره الهدف والوسيلة.

وأمام إخفاق مختلف سياسات التنمية الجهوية التي تم انتهاجها الى حد الآن، تقتضي الضرورة العمل على تغيير هذا المنوال التنموي الجهوي الحالي واعتماد منوال تنموي نابع من الجهة يثمن ثرواتها ويستجيب لمشاغل الفاعلين الجهويين وتطلعاتهم، الذين يعرفون أكثر من غيرهم مقومات التنمية بمناطقهم التي يمكن تثمينها وتوظيفها ونقاط الضعف التي يجب تداركها. هذا المنوال يكون نابعا من القاعدة ومنصهرا مع الإستراتيجية الوطنية (Top- down et bottom-up).

هذا المنوال التنموي يركز على الموارد والثروات الجهوية التي يقع تثمينها ويطور الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ويسعى لخلق المنظومات الاقتصادية القادرة على المساهمة في إحداث منظومة إنتاج جهوية نشيطة. وهو منوال تنموي شامل موجه لكل الشرائح والطبقات الاجتماعية وهو أيضا مستدام ويراعي الجوانب البيئية بالإضافة إلى كون هذا المنوال يثمن نتائج البحث العلمي وبراءات الاختراع، ويعمل على التحكم في التكنولوجيا وتوطينها.

هذا المنوال التنموي يهدف كذلك إلى تطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني بأبعاده المختلفة التي تتجاوز منطق مراكمة الثروة والارباح ليكرس قيم التضامن والتوزيع العادل للثروة. وهو يهدف كذلك إلى مجابهة الفقر والمحافظة على مواطن الشغل وإحداث المزيد منها كما يتضمن خطة لإدماج القطاع غير المنظم ويشجع على التكامل بين الفئات الاجتماعية ويثمن العمل والمعرفة....

وفي هذا الاطار يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا مهماً من خلال الجمعيات والجماعات المحلية باعتباره أحد المتدخلين في العملية التنموية إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص.

II. منوال التنمية الجهوية وتدخل الدولة:

انطلاقاً من وجود تفاوت كبير في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات فإنه من الضروري أن تتسم تدخلات الدولة بإعطاء الأولوية للولايات الأقل حظاً. وتتخذ هذه التدخلات طابعاً خصوصياً وملائماً لواقع كل ولاية. وهو ما يؤكدّه الأستاذ محمد عبد الناظر عند تطرقه لإشكالية التنمية الجهوية: «إن منوال التنمية يجب أن يكون تفاضلياً وملائماً حسب درجة التنمية التي بلغتها الجهة».

وبالاعتماد على قراءة فيليب إيدالو عام 1985، توجد ثلاث نظريات تتعلق بمنوال التنمية الجهوية:

- **نظرية التنمية من خلال منظومات الانتاج:** هذه النظرية مرتبطة في الغالب بالتخصص القطاعي حيث يمكن من خلال دعم قطاع ما محرك وقاطرة أن تعمّ التنمية كافة القطاعات وكذلك كامل المجال الترابي من خلال الانعكاس الإيجابي الذي تحدثه الأقطاب التنموية، وهو ذات المنوال الذي استوحى منه نموذج التنمية الجهوية ببلادنا خلال حقبة ستينيات القرن الماضي والذي انتهى بإخفاق التجربة .

- **نظرية التنمية وفقاً لتأثيرات العوامل الخارجية:** هذه النظرية تعني بالأساس السياسات الجهوية الجاذبة والمستندة على دعوة الاستثمارات العالمية أو الأنشطة الموجهة للخارج (الصناعات التصديرية). وهذا المنوال تم اعتماده بالبلاد بداية من سنوات السبعينات وإلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي وقد انتهى كذلك بالإخفاق.

• نظرية التنمية انطلاقاً من تـثـمـين الإمـكـانـات الذاتية: يـضـم مـجـمـوعـة واسعة من السياسات التي تركز على تـثـمـين المـوـاـرـد المتـوـفـرة المادية وغير المادية لخلق أنشطة جديدة وتدعيم تنافسية الأنشطة الموجودة. وهذه النظرية تقتضي تـثـمـين القـدـرات البشرية للمنطقة وثرواتها الخصوصية.

وفي هذا الإطار يمكن تصنيف ولايات الجمهورية إلى منطقتين: الأولى تضم الولايات الداخلية والثانية الولايات الساحلية، حيث أن هذا التصنيف سيساعدنا على بلورة الإستراتيجية التنموية الملائمة لكل ولاية.

• بالنسبة إلى الجهات الساحلية: نقترح عدم الاقتصار على تبني منوال وحيد للتنمية (إماً متخارجاً³ وإماً متدوّناً⁴) بل نقترح مزجاً متوازناً بين المنوالين (Exogène و Endogène)، مع تفضيل أحد المنوالين حسب الحالات وحسب درجة التنمية بكل ولاية.

بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن بعض الولايات الساحلية تجدها غير قادرة على القيام بالتنمية الذاتية دون مساعدة الدولة باعتبار أن هذه الولايات تفتقر للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الملائمة خاصة تلك المتعلقة بالنقل والربط مع محيطها الوطني والدولي، كما أن التجهيزات الصحية والجامعية متواضعة نوعياً وكمياً وتتطلب الدعم. لكل هذه العوامل لا بد أن يكون هناك تدخل للدولة للرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي بهذه الولايات خاصة عند افتقار المعتمديات والبلديات للولاية الواحدة لتنمية متجانسة.

³ . متخارج: Exogène

⁴ . متدوّنت: Endogène

• تنمية إرادية (volontariste) بالنسبة للمناطق الداخلية: حيث أنه على الدولة أن تتدخل عبر برامج خصوصية وذات أولوية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إنجاز أنشطة وبرامج خصوصية كبرى تستهدف تقليص الفوارق الجهوية وتحسين النمو الاقتصادي الاجمالي والرفاه الاجتماعي لمتساكني كل الولايات الداخلية. ويمكننا أن نذكر من بين هذه البرامج:

- بناء البنية التحتية الطرقية والحديدية وتحسينها وتحديثها.
- تحسين البنية اللوجستية وتطويرها
- التكوين العام والمهني
- تمشين الموارد الطبيعية وتعبئتها
- تركيز التجهيزات الجماعية والخدمات المختلفة
- تركيز المشاريع الصناعية وتنمية السياحة البديلة، حسب مقومات كل جهة
- تهيئة فضاءات للأنشطة المختلفة (مناطق صناعية وقرى حرفية، وغيرها الخ..)

وفي كل الحالات يجب أن تسهر الدولة على تحسين الاندماجية المجالية والقطاعية معا وذلك عبر تكثيف البنية الأساسية والنهوض بالمنظومات الاقتصادية القادرة على بناء قطاع منتج ومندمج وحيوي. إن هذا البرنامج الخصوصي ذو الأولوية بالنسبة للجهات التي بقيت على هامش التنمية الاقتصادية والاجتماعية يندرج ضمن البعد التضامني الوطني والعدالة الاجتماعية.

في المحصلة، على الدولة أن تلعب دور المرافق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة إلى المناطق الساحلية و دور المستثمر بالنسبة إلى الجهات الداخلية.

III. التهيئة الترابية في خدمة التنمية الجهوية :

تهيمن تونس العاصمة وبدرجة أقلّ المراكز العمرانية بكل من جهة سوسة - المنستير و صفاقس على الفضاء الترابي للبلاد التونسية ، حيث أن هذه المراكز العمرانية " الأقطاب " تتسم اقتصادياتها بالتنوع ممّا ساهم في خلق نسبة كبيرة من مواطن الشغل المحدثه بالبلاد وكان مجال إشعاعها على بقية المناطق بالبلاد مؤثّر.

علاوة على ذلك فإن أغلب الولايات بالبلاد التونسية تتسم بصغر حجم مساحتها الجغرافية وبغياب التجانس الضروري بين مناطقها ممّا يجعل التفكير في تحسين جاذبيتها وإرساء تنمية حقيقية بها أمر عسير وهو ما يقود بالضرورة إلى التفكير في خلق فضاءات أوسع حتى يتسنى تحقيق التكامل بينها.

و لضمان الجدوى يقترح أن يصبح الفضاء الأساسي للتنمية هي الجهة الاقتصادية والتي تحتوي على إمكانات ومجالات تنموية قابلة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متناسقة. وبذلك فإن تحقيق التنمية الاقتصادية وضبط إستراتيجيات للتنمية يرجع إلى هذا الفضاء أي الجهة الاقتصادية دون غيرها باعتبارها الكيان الوحيد القادر على المساعدة على ضبط هذه الرؤية الشاملة إضافة إلى أنّ ظاهرة التمرکز (Concentration) والتخصّص يتطلبان مجالاً ترابياً أكبر من الولاية.

وعلاوة على ذلك فإنّ أي إستراتيجية تنموية جهوية يجب أن تتخذ موقفا حيال مسألتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالإستراتيجية الترابية والثانية بالإستراتيجية العمرانية:

- الإستراتيجية الترابية: تعني تحديد الفضاءات الترابية التي يجب على السياسة التنموية بالجهة إعطاءها الأولوية للحد من الفوارق التنموية بين الجهات والمناطق.
- الاستراتيجية العمرانية: تبحث في تحديد الدور الموكل للمدن في العملية التنموية بالجهة.

1) إعادة تهيئة الفضاء الترابي: الإشكاليات والرهانات

انطلاقا من كون العملية التنموية تتطلب بالضرورة بعدا مجاليا فإن هذا البعد لا بدّ أن يكون ترابيا ومحلياً والمجهود التنموي يبذل في فضاءات ترابية مختلفة الحجم.

أ- التنمية المحلية هي رؤية فكرية تحدّد المستوى الترابي والوحدة الترابية التي من خلالها تتدخل الدولة بحيث أن الانتساب لمنطقة أو فضاء مشترك يصبح عاملا يكرس الهوية والانتماء. إن مصطلح التنمية المحلية يمثل رؤية جديدة للعلاقات بين الأفراد أو بين الأفراد والمؤسسات التي تحكمهم وهي أيضا تتضمن رؤية سياسية جديدة وشكل جديد للإدارة الاجتماعية والمناطقية (Territoriale). هذه الرؤية تدعو إلى ممارسة التهيئة الترابية انطلاقا من الوحدة الترابية المعنية. كما تتضمن مقاربة عمل تختلف جوهريا ومنهجيا مع المقاربات المسقطة من فوق على الواقع المحلي.

من هذا المنطلق، فإن مفهوم التنمية المحلية يقطع مع الإسقاطات الفوقية إذ التنمية تبنى من القاعدة إلى القمة. كما أن مفهوم التنمية المحلية يشكل

بعدا آخر بالمقارنة مع مفهوم التنمية الجهوية. هذا المفهوم يطرح تساؤلات حول المستوى المجالي المطلوب للتدخلات من أجل عملية تنمية مناسبة: هل هو المجال الجهوي أم المجال المحلي؟ الوقائع تثبت بكون التوجه إلى المستوى المحلي هو أكثر فعالية ونجاعة باعتباره يلامس الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن قرب، غير أن التدخل التنموي على المستوى المحلي يتطلب حدًا أدنى من التنسيق لتلافي إهدار الموارد على ندرتها وتجزئة الأنشطة وتلافي تكرار المشاريع والازدواجية وتشتيت الجهود. ومن ثمة فإن الأخذ بعين الاعتبار لمختلف هذه الاشكاليات والبحث عن النجاعة والفعالية في التصرف في المسائل الترابية هو شرط موضوعي لتحقيق نجاح أنشطة التنمية المحلية والجهوية.

ب- النظرة المغايرة التي تتناول التنمية الجهوية انطلاقا من الجهة أو الفضاء القادر على تحقيق التقدم (Régions progrès) من أجل نظرة جديدة للتنمية الجهوية: الكتاب الابيض 2011، ص 77

لتحديد مناطق التقدم تم اعتماد المصطلح المبني على التكامل المناطقي والذي يهدف إلى دمج المناطق الداخلية والمناطق الساحلية. علما وأن هذا المنوال يركز على التأثيرات المحفزة (les effets d'entraînement) من قبل التجمعات السكانية الكبرى بالولايات التي تشهد حيوية تنموية على الولايات الأقل حظاً .

ولربط الولايات التي تشهد نقصا تنمويا بالولايات ذات الحركية الاقتصادية الحيوية والارتفاع بمفعول التأثيرات المحفزة يقترح إنجاز الأنشطة التالية:

- النهوض بالنقل بين المراكز الحضرية وخاصة النقل الحديدي وذلك بغاية تيسير تنقل الأفراد والبضائع.

• إعادة النظر في التقسيم الترابي الحالي للبلاد بما يتماشى والنظرة الداعية لدمج المناطق الأكثر حركية بالمناطق الأقل حظا وذلك عبر وضع إطار مؤسسي مناسب.

• التحكم في التوسع المجالي للتجمعات العمرانية عبر التخطيط العمراني

• تسهيل عمليات تبادل السلع والخدمات مع دول الجوار.

ج- المقاربة التي تعتبر كلّ التراب التونسي كمنطقة ساحلية مندمجة ومتكاملة (باعتبار أن المساحة الجغرافية صغيرة وأنّ عمق البلاد غير كبير) *(بعض العناصر الإستراتيجية للخروج من الأزمة، مركز الاستشراف والدراسات الاقتصادية، ص 32).*

إن تحقيق هذه المقاربة يتطلب ضرورة إعادة النظر في المثل التوجيهي لتهيئة الفضاء الترابي للبلاد بالإضافة إلى جملة من التدابير والاجراءات التي نذكر منها:

– بناء الطريق السيارة الوسط الغربي- الجنوب الغربي للبلاد، مع تركيز شبكة من الطرقات اتجاه شرق – غرب، وذلك في إطار رؤية واضحة الأهداف ترمي إلى جعل كل جهات البلاد على بعد ساعة من الزمن من الموانئ التجارية والجوية أو من المراكز العمرانية الكبرى.

– الإسراع بالإصلاحات التي تشمل الهياكل الجهوية عبر إحداث أقاليم جهوية بشكل يضمن عقلنة التنمية الجهوية وينمي مبادئ التكامل والاندماج بين الجهات

– إعطاء المزيد من الصلاحيات للجهات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن اختيار وسائل النقل يجب أن يكون متناسقا ومنسجما مع إستراتيجية النهوض بالتنمية المستدامة. وفي هذا المجال يجب إعطاء الأولوية لتنمية النقل الحديدي باعتباره غير مستهلك للطاقة وأقل كلفة وأكثر مردودية.

ومهما يكن التقسيم الترابي المعتمد فيجب أن يبني على قواعد علمية منسجمة مع الأهداف السياسية والاقتصادية التي تتطلبها إعادة الهيكلة الترابية ولدينامية الفضاء الوطني. وتتمثل هذه القواعد في النجاعة والقدرة الوظيفية أو الوظائفية والانعكاس الإيجابي للتنمية والتأثيرات الإيجابية وفكّ العزلة (Accessibilité) والتناسب والتوازن و التجاور (*الكتاب الأبيض* ص84):

- مبدأ الفاعلية ومهم مسألة الحجم من حيث المساحة والسكان وعدد الولايات المطلوب
- مبدأ القدرة الوظيفية: يشير إلى التمييز بين الشمال والوسط والجنوب وهو ما يميز الفضاء الترابي للبلاد.
- التقسيم الترابي: يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الهجرة السكانية و كثافة تبادل السلع والخدمات بين الولايات وبالمناطق المحيطة بالمدن الكبرى.
- فكّ العزلة هو مصطلح ذو طبيعة مادية ويأخذ بعين الاعتبار المسافة بالكيلومترات بين مختلف الولايات
- مبدأ التجاور لا يعني البعد الجغرافي بل يرتبط بالبعد العلائقي بمعنى تنقل اليد العاملة وتبادل السلع والخدمات.

• الانعكاس الإيجابي للتنمية يعني أن في كل جهة اقتصادية تقوم الولايات التي تشهد ديناميكية تنموية بإشعاع التنمية على بقية ولايات الجهة وأن تجذبها لتمكّنها باللاحاق بركب التنمية لضمان تقارب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

• مفهومي التناسب والتوازن: يهدف إلى تمكين الجهات من مقومات الاستدامة والعيش في استقرار حيث يتعيّن الأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي والمساحة الجغرافية ممّا يجنب من هيمنة المناطق الكبيرة على نظيرتها الصغيرة، وكذلك للمساعدة على ضمان حوكمة محلية رشيدة. كما يهدف هذان المبدآن إلى تأمين توازن معين من حيث وزن كل منطقة ونفوذها.

إن مجموع هذه المبادئ والجوانب الاقتصادية والمؤسسية التي تتدخل في التقسيم الجهوي سيخلق قوة دفع تمكن من إبراز كيانات مجالية حقيقية قادرة على التمثيل الصحيح للفضاء الجهوي وحسن تديره، بالإضافة إلى تحليل ومعالجة مشاكل الفضاء الجهوي بشكل متناسق ويمكن المواطنين من التدخل لتنمية مناطقهم (جهة-ولاية او بلدية). والأمثل هو أن يقع دمج مبدأ التجاور ومبدأ الانعكاس الإيجابي للتنمية لخلق فضاء وطني أكثر اندماجية.

د. نحو اعتماد تقسيم ترابي جديد للأقاليم يعتمد مبدأ الوظيفية والفاعلية وفكّ العزلة والتناسب والتوازن والتجاور:

عرفت البلاد أول تقسيم ترابي في شكل أقاليم مع نهاية السبعينات (المخطط الخامس 1976-1981) حيث تم تشكيل 6 أقاليم (الشمال الشرقي، الشمال الغربي، الوسط الشرقي، الوسط الغربي، الجنوب الشرقي، الجنوب الغربي). غير أن هذه الأقاليم لا تتمتع بالشخصية القانونية وليست

لها صلاحيات إدارية أو سياسية حيث أن هذا التقسيم كانت تحكمه اعتبارات تقنية وإحصائية بهدف التخطيط وإنتاج المعطيات الإحصائية الرسمية.

وبعد «ثورة» جانفي 2011، أصبح للإقليم مفهوم سياسي حيث أصبح يعرف بما هو وحدة مجالية تتكون من مجموعة من الولايات، وله من الحجم والتنوع والامكانات ما يضمن الفاعلية والنجاعة والاندماج عند وضع التصورات المستقبلية وتركيز المشاريع الكبرى والمهيكلية. ويمارس الإقليم حد أدنى من السلطة الجهوية بمقوماتها المؤسساتية والمالية حيث يقر دستور 2014 في الفصل 131 والفصل 132 أن الجماعات المحلية تتمتع بالشخصية القانونية، وبالاستقلالية الإدارية والمالية، وتدار المصالح المحلية وفق مبدأ التدبير الحر.

وفي هذا الإطار يمكن اقتراح تقسيم جديد للفضاء الترابي يركز على جملة من الثوابت أهمها:

- بحث أقاليم تضم مجموعة من الولايات الأكثر ديناميكية اقتصادية والولايات الأقل حظاً وجاذبية وذلك لضمان التكامل فيما بينها.

- التوازن والفعالية (الأخذ بعين الاعتبار مساحة الإقليم وعدد السكان وعدد الولايات المدمجة ضمن الإقليم)،

- النفاذ إلى البحر (امكانية ربط المناطق الأقل حظاً بالبنية الأساسية البحرية)

- التقارب الجغرافي (الأخذ بعين الاعتبار التجاور الجغرافي بين مختلف الولايات)

- التوازن الاقتصادي بين مختلف الأقاليم.

- تنوع الأنشطة الاقتصادية داخل الإقليم حيث تتسم بحد أدنى من التنوع يضمن التكامل والاندماج الداخلي لمختلف مناطق الجهة.

واعتمادا على هذه المعايير، يمكن تقسيم الفضاء الترابي إلى الأقاليم التالية:

- إقليم تونس الكبرى- الشمال الشرقي: يضمّ هذا الإقليم ولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس بالإضافة إلى ولايتي بنزرت ونابل بعدد سكّان جمليّ يناهز 4 151 200 ساكنا سنة 2016. ويمثّل هذا الإقليم أكبر مركز صناعي وخدمّي في البلاد.

- إقليم مجردة- الشمال الغربي: يضمّ هذا الإقليم ولايات زغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة ويبلغ عدد سكّانه 1 351 800 نسمة سنة 2016. ويحتوي هذا الإقليم على أكبر منطقة زراعيّة في البلاد.

- إقليم الساحل – السباسب السفلى : يضمّ هذا الإقليم أربعة ولايات هي سوسة والقيروان والمنستير والمهدية، ويبلغ عدد سكانه 2 280 000 نسمة سنة 2016. يتميز هذا الإقليم بتنوع الأنشطة الاقتصادية به (سياحة، الأنشطة الصناعيّة وأهمها النسيج والملابس، زراعات سقوية وبعليّة...)

- إقليم الوسط: يجمع هذا الإقليم أربع ولايات هي صفاقس والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة ويبلغ عدد سكانه 2 213 000 نسمة سنة 2016. يركز هذا الإقليم على ثلاثة أنشطة اقتصادية وهي الغراسات والصناعة والقطاع المنجمي.

- إقليم الجنوب: يتكون هذا الإقليم من ولايات مدنين، تطاوين، قابس، قبلي وتوزر، ويضمّ 1 300 000 نسمة سنة 2016. يركز النشاط الاقتصادي لهذا الإقليم على السياحة الصحراويّة وكذلك الشاطئيّة، وإنتاج التمور والصناعات التقليديّة وبعض الأنشطة الصناعية التحويلية.

ويتبين من خلال هذا التقسيم أن الأقاليم المقترحة لا تقوم على التخصص. فبقدر ما يكون التخصص إيجابيا ومطلوبا بالنسبة للمستوى المحلي نظرا لصغر المساحة الترابية المعنية بقدر ما يكون التنوع هو القاعدة

بالنسبة للجهة والإقليم بحثا عن التكامل المنشود للاقتصاديات المحلية عبر خلق ترابط لمختلف شبكات النقل والاتصال وخلق اقتصاد يعتمد على نظم الإنتاج الترابي المختلفة والمتجاورة. وقد بينت التجارب أن الأقاليم المتخصصة تدخل في بعض الأحيان في أزمات حادة تهدد المكتسبات والاستقرار الاجتماعي (أزمة الحوض المنجمي، السياحة خلال الفترة 2011-2016، تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا على منطقة الجنوب الشرقي ...)

ولا بد من الإشارة إلى أن بعض مكونات المجتمع المدني ترى أنه من الضروري إعادة النظر في التقسيم الحالي للولايات قبل التطرق إلى التقسيم حسب الأقاليم باعتبار أن بعض الولايات الحالية لا تستجيب إلى مقومات الولاية، وما زالت بعض معتمدياتها مرتبطة إقتصاديا وحتى إداريا بالولايات المجاورة.

التقسيم المقترح للفضاء الترابي



وبخصوص اختيار عواصم الأقاليم فيقترح اعتماد مقاييس تعتمد الحركية التنموية بها والثقل الديمغرافي والموقع الجغرافي الذي يتوسط الإقليم. وليس من الإيجابي اختيار عواصم الأقاليم على أساس المدن الأقل جاذبية والأكثر تهميشا فهذا لا يخدم التنمية بهذه الفضاءات الترابية إذ سيجعل من هذه العواصم مجرد مراكز للخدمات الإدارية ولاحتضان أشغال جلسات مجالس الأقاليم.

ولا بد من الإشارة إلى أن تركيز هذه الأقاليم يجب أن يتم في جو من الاستقرار السياسي والاجتماعي بالبلاد حيث أن أجواء التوتر لا تساعد على انجاح هذا المشروع.

(2) ضرورة ضبط استراتيجية مجالية للتنمية الجهوية:

الإستراتيجية المجالية تعني الإستراتيجية الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار العلاقات الخاصة التي تهيمن على أي إشكالية للتنمية الجهوية وهي العلاقة بين الجهة والفضاء المحيط بها والعلاقات بين مختلف مناطق الولاية الواحدة والعلاقة بين المدينة والريف.

أ- العلاقات بين الولاية ومحيطها: بإمكان الولاية أن تدعم الارتباطات مع الإقليم الذي تنتهي إليه وإقليم المجاور الذي يحيط بها من أجل الاستفادة من التأثيرات الإيجابية الاقتصادية المتواجدة بمحيطها وتيسير عملية نشر التنمية. وذلك عبر:

- تنمية البنية الطرقية وتحسينها وربط المدن ببعضها
- إدراج مكملات التنمية الجهوية ضمن الأنشطة الاقتصادية
- تنمية أوجه التكامل بين المناطق الداخلية بالولاية والولايات المجاورة بهدف تجاوز عائق الحدود الإدارية

ويمكن في نفس السياق الرفع في اندماجية الولاية عبر الاستفادة من تكامل سلاسل القيمة بالمنظومات الاقتصادية المميزة للجهة ولولايات الإقليم (منظومة زيت الزيتون، منظومة الغلال، منظومة المواد الإنشائية...) حيث أن البحث عن اندماجية اقتصادية بتكوين سلاسل القيمة (constitution des filières) يمكن أن يكون وسيلة لتحسين الاندماجية الجهوية.

ب- التنمية الحضرية: العلاقة بين المدن والريف

إن مكانة المدن في استراتيجية التنمية الاقتصادية يمكن أن يسهم في الحد من التفاوت التنموي بين الولايات الساحلية والولايات الداخلية. فعدم وجود مدينة حقيقية تتوفر بها كافة مقومات التنمية يشكل في حد ذاته عقبة أمام تنمية أي جهة ويدفع السكان للهجرة إلى السواحل وذلك للأسباب التالية:

– تمارس الفضاءات الحضرية الكبرى قوة جذب للسكان. وفي المقابل فإنّ الفضاء الحضري الذي يوفر فقط بعض الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء الصالح للشرب ليس بإمكانه أن يشد السكان بصفة دائمة وخاصة منهم الشباب.

– إن المؤسسات التي تشغل الإطار والفنيين عادة ما ترغب في الانتصاب بالمناطق التي تتوفر بها جملة من الخدمات الحضرية المتطورة. بذلك يمكن الجزم بأن البيئة الحضرية الملائمة تعد محدد أساسي لانتصاب المؤسسة على الصعيد المحلي. كما أن ضعف هذه البيئة الحضرية الملائمة أو عدم توفرها بالنوعية الجيدة من شأنه أن يكون عاملا منفرا ومقيدا لانتصاب المؤسسات ومن ثمة يحد من عملية انتشار المسار التصنيعي محليا.

– تعد المدن الكبرى الفضاء الدافع للابتكار والتجديد

وتجدد الإشارة إلى وجود رؤيتين تتعلقان بالتهيئة العمرانية:

- رؤية تقول بعدم تشتيت الموارد العمومية إذ يجب تعبئتها وتركيزها أساسا لتدعيم مدن مراكز الولايات لكي تكون جاذبة للسكان ومن ثمة تقلص من هجرة سكان الريف باتجاه الولايات الأخرى.

- رؤية أخرى تفضل إحداث مدن وسيطة (villes relais) بهدف تكثيف النسيج العمراني الجهوي وتقريب الخدمات العمومية للمواطن وتخفف العبء على العواصم الجهوية.

يبدو أن وجهة النظر هذه ملائمة أكثر للولايات ذات المساحة الشاسعة والتي تتمتع بعمق ريفي كبير نسبيا على غرار ولاية المهدية أو ولاية تطاوين.

عموما فإنّ التهيئة الترابية والسياسة الحضرية يجب أن تسهران على إحياء خصائص ومميزات كل مدينة من حيث الهندسة المعمارية والتراث والثقافة (الصناعات التقليدية والفنية). وهذا التمشي يساعد على إبراز مدى ثراء البلاد وتنوعها بما يتوفر فيها من مخزون رغم صغر حجمها.

لابد من الإشارة إلى أنّ سياسة المدن لا يمكن أن نخترلها في تهيئة الفضاء العمراني، ففي تونس مثلما هو الحال في عديد الدول النامية بقيت المدن لفترة طويلة بمثابة الظواهر العمرانية التي يصعب التحكم فيها ومراقبتها نظرا لعدم وجود سياسة خاصة بشؤون المدينة. فالمدينة هي بمثابة الوجه النقيض للريف، ولكن أصبحت لها خاصيات الريف باعتبار أن جل سكان المدن متكون ممن غادر الوسط الريفي وقد حافظوا على ارتباطهم بالأرض وبتقاليدهم الريفية التي تمثل بالنسبة لهم النشاط الاقتصادي الرئيسي وهذا النشاط بقي محل اهتمام السلط العمومية (انظر الأهمية غير المتكافئة بين برامج التنمية الريفية والتنمية الحضرية)

لقد عرفت البلاد نموا حضريا سريعا دون أن يصاحب هذا النمو انشاء حقيقي لمدن بالمفهوم الحضري والعمراني باستثناء بعض المراكز العمرانية التاريخية على غرار مدن تونس و صفاقس وسوسة والقيروان. حيث أن غالبية التجمعات كانت عبارة على بلدات أو قرى شهدت نموا سكانيا سريعا دون أن تتخلى عن طابعها الريفي. هذه البلدات تتسم بالحيوية والديناميكية ويمكن أن تشكل ملتقى نشيط وحيوي للتنمية الاقتصادية لو قدر لها التطور لمدن حقيقية. غير أن السياسة الحضرية تتفاعل مع هذه المدن باعتبار أنها كانت مجرد فضاء ريفي مأهول بالسكان وعليه يجب تزويدها بالبنية التحتية الأساسية بالنظر لتنامي عدد سكانها وذلك دون الانتباه إلى أنّ انشاء وسط حضري خصوصي ومتكامل يشكل العنصر الأساسي لمساهمة فعالة في التنمية.

إنّ إنشاء وسط حضري وليس مجرد تجمعٍ سكنيٍّ يتطلب اتخاذ جملة من الاجراءات الشاملة والمنسقة في إطار نظرة استراتيجية تدرجية لإنشاء هذا الوسط. فيجب أن يكون هناك عمل منسق يشمل عديد المجالات والميادين بالمدينة على غرار البنية التحتية والسكن والتخطيط العمراني والتكوين والخدمات الحضرية والأنشطة الترفيهية والشبابية وجمالية المدن الخ... وفي هذا الاطار لا بد من الإشارة الى أن جل التجمعات السكانية بتونس مهما كان حجمها تعاني من عائق كبير نتيجة ضعف سلطة اتخاذ القرار لديها حيث تخضع لهيمنة المسؤولين القطاعيين.

فبناء استراتيجية حضرية يتطلب دعم سلطات الجماعات المحلية (البلديات) وهو أمر أهمّ من ضخ استثمارات جديدة. ذلك أنه بتدعيم سلطات الجماعات المحلية والتنسيق الأفقي تستطيع التجمعات السكانية أن تمارس دورا تنمويا من خلال اعتماد سياسات ممنهجة ترايبا وزمنيا بين مختلف المتدخلين. بمعنى آخر، تتعلق أهم عوائق وضع سياسة حضرية

ملائمة للعمل التنموي في البعد المؤسسي (الذي يقتضي تأمين تعاون مختلف الإدارات ذات الرؤى المختلفة وإعطاء سلطة أكبر للهيئات التنسيقية الأفقية).

ويدعو ذلك إلى الإسراع بإعداد مخططات تنمية جهوية بعيدة المدى، تهدف بالأساس التغيير الجذري لاقتصاد الجهات الداخلية من خلال اعتماد سياسة حضرية وعمرانية وصناعية تتلائم مع الظروف الخصوصية لكل منطقة ومنصهرة ضمن المخطط الجهوي بعيد المدى وذلك دون إهمال للقطاع الفلاحي والقطاعات التقليدية.

ت - التعاون بين البلديات المتجاورة:

يعتبر التعاون بين مجموعة من البلديات وبناء شراكة فاعلة فيما بينها فرصة هامة للحد من عديد الإخلالات التي تطبع عمل الجماعات العمومية المحلية وإمكانية حقيقية لانجاز مشاريع ذات مصلحة مشتركة والتحكم في كلفتها وتحسين الخدمات المقدمة من طرف هذه الجماعات. وتشمل أنشطة الشراكة مجالات متعددة كالتصرف في النفايات، واستغلال تجهيزات ومعدات وإسداء خدمات مشتركة وإحداث مشاريع بيئية وثقافية ورياضية وعمرانية.

ويمكن أن يأخذ شكل التعاون بين الجماعات المحلية صيغا مختلفة، ومن الأفضل أن تكون مؤسسات تتمتع بالشخصية القانونية، مثال « وكالة للتعاون بين البلديات » تكون مشتركة بين القطاع الخاص والقطاع العام، أو « شركة خفية الاسم » تكون تنتمي للقطاع الخاص ولكن تتسم بالمرونة في التسيير وبالشرعية الديمقراطية. وفي هذا المجال لا بد من توضيح الحدود الفاصلة بين مشمولات البلدية ومشمولات الهيكل الذي يعنى بالشراكة بين البلديات. كما يتعين تحديد الضوابط التي على أساسها يتم إحالة مشمولات

الادارات المركزية أو الجهوية (الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، وزارة الثقافة، وزارة الشباب والرياضة، وزارة التجهيز والاسكان...) إلى الهياكل التي تعنى بالشراكة بين البلديات.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 281 من مجلة الجماعات المحلية المؤرخ في 9 ماي 2018 يسمح للإقليم أو الولاية من أن يشتركا مع البلديات في انجاز المشاريع أو إسداء الخدمات المذكورة.

وعلى سبيل المثال يمكن إحداث هياكل للتعاون بين بلديات تونس الكبرى وعددها 38 والتي تعتبر متجاورة ومتلاصقة وهو عامل إيجابي لانجاح هذا النوع من الشراكة حسبما يبينه الجدول الموالي:

وكالة التعاون المشترك بين الجماعات المحلية لتونس الكبرى			
سكان كامل المنطقة سنة 2017	السكان حسب البلدية سنة 2017	البلديات	وكالة التعاون المشترك بين الجماعات المحلية
1070319	620840	تونس	وكالة التعاون المشترك (المنطقة الوسطى لتونس: 7 بلديات)
	71100	باردو	
	118365	أريانة	
	28829	الदनن	
	92348	بن عروس	
	111547	المروج	
	27290	مقرين	
531120	17930	قرطاج	وكالة التعاون المشترك (تونس الشرقية: 7 بلديات)
	80981	الكرم	
	54580	حلق الوادي	
	7596	سيدي بوسعيد	
	97433	المرسى	
	144383	سكرة	
	128217	رواد	

وكالة التعاون المشترك بين الجماعات المحلية لتونس الكبرى			
وكالة التعاون المشترك بين الجماعات المحلية	البلديات	السكان حسب البلدية سنة 2017	سكان كامل المنطقة سنة 2017
وكالة التعاون المشترك (تونس الغربية: 8 بلديات)	قلعة الأندلس	27613	458304
	سيدي ثابت	25877	
	حي التضامن	106374	
	المنهلة	84509	
	منوبة	34445	
	دوار هيشر	89138	
	واد الليل	75242	
	حي البساتين	15106	
وكالة التعاون المشترك (مجردة السفلى : 6 بلديات)	الجديدة	48051	283990
	طبرية	45388	
	البطان	20030	
	برج العامري	18276	
	المRNAقية	31959	
	سيدي حسين	120286	
وكالة التعاون المشترك (تونس الجنوبية: 10 بلديات)	حمام الأنف	43390	439863
	الزهراء	35624	
	حمام الشط	34151	
	مرناق	43686	
	بومهل- البساتين	44201	
	رادس	65075	
	الخليدية	19755	
	المحمدية	73376	
	فوشانة	50297	
	نعسان	30308	

المصدر: من إعدادنا

IV. اللامركزية وإعادة توزيع الأدوار بين الجهة والمركز:

إنّ إعادة تهيئة الفضاء الترابي للبلاد يجب أن يركز على دعم أكبر للامركزية بما يسمح من الانتقال من مركزية مفرطة نجم عنها تفاوت تنموي بالجهات الى إدارة متضامنة وعادلة بين الجهات. كما أن اللامركزية من شأنها دعم وتجذير الديمقراطية داخل الجهات عبر تقريب السلطة من المواطن وتقاسم اتخاذ القرارات بين المركز والجهات. ومن خلال توزيع الأدوار بين السلطة المركزية والجهات يتاح للجهة هامش من الاستقلالية والمرونة في تحديد المسار التنموي الخاص بها. كما أنّ حسن إدارة الشأن العام من قبل الهياكل المنتخبة على الصعيد المحلي من شأنه أن يضمن استمرارية السياسات الخصوصية حسب حاجيات كلّ مجموعة سكانية مع الحفاظ على تماسك المنطقة. إنّ هذا الشكل من الحكم يجمع بين الوحدة باعتبارها عنصر قوة والتنوع أحد مصادر النجاعة السياسية والادارية والثراء الديمقراطي. كما أنّ دعم اللامركزية من شأنه أن يحمل المسؤولية للجهات ويساعد على إيجاد آليات المساءلة فضلا عن ادماج المشاركة الوطنية والمجتمع المدني في اتخاذ القرار على المستوى الجهوي.

وهذا التمشي يتطلب مراجعة طرق تمويل ميزانية المجالس الجهوية والبلدية وقدراتها في اتجاه دعم سلطة قرارها. وبالتوازي مع ذلك يجب إرساء حسن التصرف المالي في الشأن الجهوي طبقا للمعايير المناسبة مع تقييم أدائها وانعكاساته على الجهة.

ولتحقيق هذه المبادئ يتعين وضع أساليب لاختيار الممثلين الجهويين عبر نظام انتخابي يستند إلى نموذج قانوني مناسب يهدف ضمان وصول صوت المجتمع المدني إلى مختلف مكونات الدولة. كما يركز أيضا على النهوض بالمشاركة المواطنة من خلال تعبئة المجتمع المدني وحثه على المشاركة في بلورة تصورات المخططات الجهوية للتنمية وعبر وضع آلية حوار واستشارة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأجهزة الاستشارية التي تحددها القوانين بهدف الانخراط المنظم للمواطن.

إن تحقيق هذه الأهداف يمثل نقلة نوعية على مستوى العمل التنموي بالجهات لذلك فإن من الضروري الإسراع بوضعها موضع التنفيذ مع تقديم التعديلات المناسبة والتطوير اللازم على الصعيد القانوني والتشريعي وكذلك التنفيذي ووضع الإمكانيات الضرورية. ولا يمكن للسلطات المحلية المنتخبة إلا النجاح في تحقيق الحوكمة الرشيدة والتنمية المحلية الحقيقية بشكل ديمقراطي حيث أن المجالس الجهوية والمحلية المنتخبة تتمتع بالشرعية الديمقراطية وهي قريبة من المواطن وقادرة على التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين. وهو ما يخول لها إعداد استراتيجيات جهوية ومحلية جديدة تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة في الانتفاع بخدمات عمومية ذات نوعية جيدة تحقق التوازن البيئي.

بيد أن ما يمكن ملاحظته منذ 2011 هو التركيز على اللامركزية من طرف الطبقة السياسية والأوساط الإدارية والقانونية باعتبارها عملية تحمل نفس ديمقراطي تشاركي، ومقابل ذلك تم إهمال اللامركزية والتي تعتبر شرطا أساسيا لنجاح مسار اللامركزية إذ أن عديد التجارب في دول العالم بينت أن

إحالة الصلاحيات لا تكون مباشرة من المستوى المركزي إلى الجماعات المحلية ولكن من الإدارة المركزية إلى ممثليها بالإدارات الجهوية والمحلية ثم وفي نهاية المطاف من الإدارات الجهوية إلى الجماعات المحلية.

ويتطلب إنجاز مسار تركيز اللامركزية واللامحورية اعتماد التدرج وضبط مجموعة من المراحل المترابطة والمكملة لبعضها البعض نذكر أهمها:

* القيام بجرد دقيق ومدرّوس للصلاحيات التي سيتم إحالتها إلى الجماعات المحلية

* التفكير بعمق في توزيع الصلاحيات المحالة على الجماعات المحلية حسب الأصناف (بلديات، جهات، أقاليم)

* وضع خارطة طريق زمنية لتنفيذ مسار اللامركزية واللامحورية
* بحث هيكل وطني غير قطاعي يعنى بالتنسيق والمتابعة لمسار تركيز اللامركزية واللامحورية ومن أن يكون تحت إشراف رئاسة الحكومة.
* سن قانون أساسي خاص باللامحورية (loi organique) لتيسير التعامل بين السلطة اللامحورية (وهي التي تمثل السلطة المركزية بالجهة والمعينة من طرفها كالوالي على سبيل المثال) وهيكل الجماعات المحلية المنتخبة.

* تشريك واسع النطاق على المستوى المحلي والجهوي لمختلف شرائح المجتمع في وضع التصورات وعدم الاقتصار على أفكار وآراء الكفاءات رغم أهميتها (قانونية، اقتصادية، سياسية، علم الاجتماع...) واحترام الشفافية في الحسم السياسي لكل القرارات كشرط أساسي لتبني هذا المشروع.

V. نحو اعتماد آلية جديدة للتنمية الجهوية: عقد

التنمية المستدامة الجهوية

يتضح من خلال المخططات الجهوية المنجزة في إطار المخطط الوطني 2016-2020 أنّ هذه المخططات شهدت محاولة لتقديم بديل للمقاربة القطاعية. وقد تجلّى ذلك من خلال المقاربة التشاركية التي تم اعتمادها والتي انطلقت من القاعدة. إلا أن هذا التمشي لم ينجح نتيجة المطالبية الجهوية المشطة التي تمثلت في اقتراح كل جهة لعدد كبير من المشاريع دون أن تكون هناك رؤية جهوية متناسقة حيث لم يتم ضبط الأولويات ولم يتم مراعاة القيود التي تكبل الاقتصاد الوطني وتوازاته. كما أن هذه العملية لم تأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجية الوطنية ولا قلة الموارد المالية للبلاد وهو ما جعل السلط المركزية تقوم بالتحكيم بالرجوع للخيار القطاعي المعد من قبل الوزارات المعنية.

وعلى هذا الأساس، هناك ضرورة في تغيير المنوال القديم المسقط من الفوق بمنوال تعاقدى أبرز خصائصه أنّ :

- كل جهة مطالبة بإعداد الاستراتيجية التنموية الخاصة بها بالتشارك مع الفاعلين العموميين والخواص المحليين والمجتمع المدني والجمعيات التنموية الناشطة بالجهة، ممّا يضفي إلى منوال تنموي متفقّ عليه.

- الاستراتيجية التي تمّ إعدادها في الجهة يجب أن يتمّ التفاوض حولها مع الدولة (على سبيل المثال هل أن الاستراتيجية الوطنية لقطاع معين تتماشى مع الاستراتيجية الجهوية المقترحة)، أي مفتاح يجب اعتماده لتوزيع نسب التمويل بين القطاع العام والخاص والجماعات العمومية المحلية؟ كما يتم التفاوض حول الجدول الزمني وآليات تقييم المتعلقة بتنفيذ عقد التنمية .

• المخطط التنموي الوطني متعدد السنوات هو نتاج مصفوفة " Une matrice" تتألف من مدخلين: مدخل قطاعي ومدخل جغرافي. كما يجب أن يتضمن المخطط اسقاطات للانعكاسات الإيكولوجية من حيث الاقتصاد في الطاقة واستهلاك الغاز الكربوني واستعمالات الفضاء الطبيعي الخ...

وتجدر الإشارة إلى أن إرساء العلاقة التعاقدية بين الدولة والجهات من شأنه أن يكون أحد العناصر الفاعلة والناجعة في تنفيذ المشاريع التنموية، حيث تصبح الجهة في هذا الحال موقعا للتنسيق وتصور واقتراح المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل إحالتها للدولة.

مع الملاحظ أن العقد متعدد السنوات يتضمن من ناحية عقد للمشاريع المبرمجة للإنجاز ومن ناحية أخرى عقد مالي يتضمن مساهمة كل من الدولة والجماعات المحلية في تمويل المشاريع «للمزيد من التفاصيل انظر الكتاب الأبيض للتنمية الجهوية ص 135-139».

VI. ضرورة إرساء منظومة معلوماتية جهوية (SIR) ونظام المحاسبة الجهوية (comptes régionaux)

1) غياب إحصائيات جهوية ناجعة والمحاسبة الجهوية:

إن غياب إحصائيات جهوية ناجعة وموثوق بها، إضافة لعدم وجود محاسبة جهوية تمثل مصدر لخمس نقائص أساسية هامة لسياسة التنمية الجهوية المعتمدة بالبلاد التونسية:

- نقص المعطيات والإحصائيات المتعلقة برصيد الثروات الطبيعية وبالموارد المعدة للإنتاج المميزة لكل جهة

- نقص المعلومات المتعلقة بتحويل الثروة في اتجاه واحد من جهة داخلية إلى جهة ساحلية بالإضافة إلى نقص المعلومات حول التبادل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الجهات.

- نقص في اعتماد التقييم الموضوعي والدقيق للبرامج التنموية المنجزة

- غياب الشفافية عند إعداد المخططات التنموية

لذلك فإن الإسراع بتحسين الإحصائيات وخاصة الاقتصادية منها بات أكثر من ضروري شأنه في ذلك شأن الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات التفاوت والفوارق مثل الفقر والبطالة والدخل والتمدرس والصحة وغيرها.. كل هذه الاحصائيات تتطلب التقييم الدقيق والفعال لتقديم قراءة حقيقية اجتماعية واقتصادية للجهات ومن ثمة تقديم شرح مفصل لطبيعة التخلف التنموي وأسبابه ومظاهره وانعكاساته وتطوره زمنيا بالإضافة إلى تقدير الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذا التخلف التنموي على الجماعة المحلية

كما أن هذه المعطيات هي ضرورية لتحديد نقاط القوة والضعف بكل جهة وتحديد حاجياتها في مختلف المجالات فضلا عن الأنشطة الضرورية المطلوب إنجازها لتلبية هذه الحاجيات ولتأمين متابعة تقييم البرامج التي هي بصدد الانجاز.

في هذا الإطار من الضروري تأهيل والرفع من مستوى أداء المعهد الوطني للإحصاء باعتباره الهيكل الوحيد المخول لإنتاج ومعالجة ونشر الاحصائيات العمومية الرسمية وذلك بهدف المساهمة الناجعة والفعالة في إنتاج احصائيات جهرية على غرار وضع نظام المحاسبة الجهرية والاحصائيات المتعلقة بالنظم الضريبية الجهرية وحسابات المؤسسات العمومية... لذلك فإن استقلالية هذه المؤسسة تعد الضمانة لعدم خضوعها لتأثير وتدخل

المسؤولين السياسيين عند نشر الاحصائيات (الكتاب الابيض ص 147). و لتحقيق هذا الهدف لا بد من اتخاذ جملة من الاجراءات:

- التعرف على المعطيات الاحصائية والمؤشرات غير المتوفرة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي وتحديدھا

- إعداد قائمة في الاحصائيات الضرورية للقيام بالمحاسبة على الصعيد الجهوي

- إعادة هيكلة المعهد الوطني للإحصاء

- سن قانون ينص على استقلالية المعهد الوطني للإحصاء

- إعداد بنك معطيات حول نوعية الخدمات المتوفرة حسب البلدية

- تعديل التشريعات المعمول بها حاليا بشكل يضمن للجماعات العمومية المحلية النفاذ للمعلومة التي تساعدھا على القيام بمهامھا.

(2) ضرورة الإسراع بتركيز منظومة معلوماتية جهوية فعالة بالبلاد :

إن المنظومة المعلوماتية المتوفرة حاليا على المستوى الجهوي تشكو من عدم التجانس ومن عديد الاخلالات ناجمة عن استعمال عدة مصادر تستعمل تعريفات متباينة لذلك من الضروري إحداث منظومة معلوماتية جهوية فعالة ومنسجمة بتشريك كل الفاعلين الذي لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتنمية الجهوية يكون هدفھا إنتاج ونشر المعطيات الوطنية والجهوية والمحلية.

هذه المنظومة المعلوماتية الجهوية يجب النظر اليها كمركز للمعلومة يقع تداولها بين الجهات وهيكل التنمية، وبين هيكل التنمية فيما بينها، وبين الهياكل الجهوية والسكان وبين الهياكل القطاعية والسكان.

بشكل عام هذه المنظومة من شأنها أن تحقق:

- جمع المعطيات والمعلومات المفيدة للتبادل بين الجهات والسلطات المركزية

- تكوين بنك معلوماتي حول الجهات

- تكوين بنك معلوماتي حول أهم القرارات ومختلف التدخلات المبرمجة من طرف القطاعات والجهات - تأمين الحد الاقصى من الشفافية والتواصل مع مستعملي المعلومة.

- توفير آلية تساعد على أخذ القرار.

إن وجود منظومة معلوماتية جيدة هو شرط مسبق وضروري للتنمية الجهوية ويؤدي إلى ثورة على مستوى تعميق التفكير واتخاذ القرار، باعتبار أنه لا يمكن لأي مثال تنموي أن يكون ناجعا وفعالا دون تشخيص جيد وهو ما يتطلب توفر نوعية جيدة من المعطيات حول الجهة. لذلك تقتضي الضرورة إيجاد منظومة معلوماتية جهوية تحتوي على معطيات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية على الصعيدين الجهوي والمحلي. وهو ما ذهب إليه الاستاذ عبد الناظر حيث ورد بالصفحة 18 "يجب أن تكون المنظومة المعلوماتية ناجعة وتمكن من توحيد المعطيات بما يساعد على حسن التصرف وتنظيم تنفيذ برامج الدولة. إن المنظومة المعلوماتية الجهوية بالأساس هي جملة من الوسائط والأعمال والوسائل التي تمكن من إدخال

المعطيات ومعالجتها وتحويلها لمعلومات قابلة للاستغلال من قبل مختلف المستعملين حسب احتياجاتهم، أي هي وسيلة للتواصل وسهولة تنقل المعلومة."

من هذا المنطلق فإن المنظومة المعلوماتية الجهوية تصبح بمثابة:

- أداة للتنمية المشتركة لتحقيق الاستراتيجية التنموية الانسب للجهة والتي تهدف إلى بناء اقتصاد يرتكز على المعرفة والابتكار والحوكمة الرشيدة
- أداة عمل أساسية و ضرورية لإعداد وتنفيذ سياسة التخطيط والتنمية الجهوية

- واجهة ضرورية بين منتج المعلومة وبين مستعملها حيث أن آلية التنفيذ هذه تمكن من تحقيق التبادل وضمان تجانس والنشر للمعلومة الجهوية التي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

والجدير بالذكر أن إعداد المنظومة المعلوماتية الجهوية يمر بالمراحل التالية:

- أ- تركيز هيكل بكل ولاية تكون مهمته إنشاء منظومة معلوماتية جهوية. وفي هذا الإطار يمكن الإستئناس بالتجارب الدولية والاستفادة بالمساعدة الفنية لبعث وإدارة هذا الهيكل. ويكون من أهدافه جمع المعلومات والمعطيات بكل ولاية.

- ب- تعد مرحلة جمع المعطيات أحد المراحل الهامة في إعداد المنظومة المعلوماتية الجهوية، لذلك لابد من وضع آلية ارتباط دائمة مع مختلف الهياكل والمصالح الإدارية بالولاية وخارجها لتوفير المعلومات والمعطيات ذات الصلة. مع الإشارة الى أن جمع المعطيات يجب أن يتمّ حسب نموذج موحد لكلّ الولايات حتى تسهل عملية مقارنة المؤشرات. يجب أن تكون هذه

المعطيات منتقاة ومنظمة حسب القطاعات والأنشطة والمناطق (المعتمدة والبلدية والوسط...) مع مراعاة الدورية المنتظمة في مدّ المعطيات.

ت- يجب مراعاة إمكانية توفير المعطيات للمستخدم بشكل مفصل أو إجمالي.

ويتطلب تجسيم الحوكمة الرشيدة في الواقع وبلورتها في الأذهان وجود ثقافة الشفافية. وفي هذا المجال فإن المنظومة المعلوماتية الجهوية تمثل إحدى الأدوات الفعّالة لتحقيق هذا الهدف.

إن تركيز منظومة معلوماتية جهوية هي عملية معقدة وتشمل عدّة مجالات وعديد المتدخلين وتتطلب انخراط ومشاركة كل منتجي المعلومة، لذلك فإن توفر المنظومة المعلوماتية الجيدة والفعّالة تشكل شرطا أساسيا للتنمية الجهوية وتؤدي إلى إحداث ثورة على مستوى قواعد وأسس التفكير وصنع القرار «عبد الناظر ص 19».

وبعيدا عن الجوانب التقنية والعلمية فإن المنظومة المعلوماتية الجهوية في جوهرها في خدمة العمل الإستراتيجي بمعنى أنّ عملية انجازها هي لبلوغ أهداف معينة تجعل من الجهة طرف أساسي في إعداد الرؤية التنموية بكل استقلالية لذلك فإن المنظومة المعلوماتية الجهوية يجب ان تكون منسجمة مع الإستراتيجية الجهوية التي تم تحديدها.

كما أنه من خلال جمع المعلومة داخل منظومة واحدة تشترك فيها كل مكونات الإدارة العمومية فإن التنسيق عند إعداد أفكار المشاريع والمخططات التنموية بإمكانه المساعدة على بلورة رؤية جهوية منسجمة مع الرؤية الوطنية وضمن الشفافية. لذلك فإن المنظومة المعلوماتية الجهوية يجب

أن تعزز التنسيق والانسجام بين خطط العمل على الصعيد الجهوي الذي يشمل أيضا الجوانب الإستراتيجية للتنمية الجهوية.

VII. ضرورة إصلاح النظم المالية على المستوى الجهوي:

يعد تمويل التنمية مكوناً أساسياً لديمومة ونجاعة كل عمل جهوي. إلا أن سمة تمويل التنمية الجهوية الموروث منذ فترة ما قبل ثورة 14 جانفي 2011 يتميز بالخصائص التالية:

- الموارد المتوفرة أقل بكثير من الحاجيات
- تعدد مصادر التمويل (ميزانية الدولة، موارد خارج الميزانية، وموارد بنكية) وهي اعتمادات تفتقد للتنسيق والشفافية .

لذلك ويهدف دعم تمويل التنمية الجهوية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري للنسيج الصناعي بالبلاد وخاصة بالجهات الداخلية فإن الضرورة تقتضي اتخاذ جملة من التدابير والاجراءات. من ذلك مرافقة الدولة للجهات عبر تخصيص الاعتمادات الضرورية وذلك على أساس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل ولاية حتى يتسنى اعتماد سياسة ناجعة للتقليص من الفوارق بين الجهات. وبهذا التمشى يمكن للدولة أن تؤمن قيم التضامن بين الجهات وذلك عبر إعادة توزيع الموارد من الولايات التي تمتلك موارد هامة في اتجاه الولايات الأكثر فقرا وهو ما يؤكد عليه الكتاب الأبيض في صفحته 140 حيث ورد ما يلي «تواصل الجماعات المحلية الانتفاع بتحويلات الانفاق العمومي الذي تقوم به الدولة ولكن

بطريقة شفافة ومنسقة». ولتنفيذ خططها يتم توزيع الاعتمادات على الجهات بالطريقة التالية:

- اعتمادات خصوصية (dotations spécifiques) توزع حسب حجم المشروع وخصائصاته
- اعتماد اجمالي للتسوية (dotation globale de péréquation) يتكون من جزئين:

● جزء "أساسي" يوزع وفقاً لمعايير كمية موضوعية كوزن الجهة من حيث عدد السكان وطول شبكة الطرقات، إلخ...

● جزء يتعلق بعامل الانصاف يخصص للجهات المتخلفة والمهمشة للحاق بالجهات الأكثر نمواً ويتم احتسابه عبر المقاييس السوسيو ديمغرافية، نسب البطالة، وبطالة الشباب حاملي الشهادات العليا، ونسب الفقر، أهمية سكان الأحياء الشعبية ..

وقد تقدمت الدولة بمقترح يرمي لإحداث بنك جهوي للتنمية (قانون المالية 2019). إلا أنه في نظام بنكي مجزأ يتكون من عدد هام من المؤسسات (البنك المركزي و 21 مؤسسة ائتمانية و 2 بنوك أعمال و 8 بنوك خارجية off-shore و 8 تمثيلات لبنوك خارجية و 3 شركات عوملة factoring و 10 شركات إيجار مالي) تطرح الأسئلة التالية:

- هل أن هذا البنك المحدث سيلبي حاجيات التمويل الجهوي؟
- هل سيكون لهذا البنك منحى تجاري ووظيفي يختلف عن البنوك الحالية؟

وبناء عليه ولتلبية متطلبات تمويل التنمية الجهوية فإنه من الضروري العمل بالتوصيات التالية :

- تنقيح القانون الحالي للبنوك والعودة بالنسبة للمؤسسات البنكية لتطبيق نسب فائدة تفاضلية للأنشطة ذات الأولوية والتي ألغيت سنة 1986، بحيث يصبح هناك تمييز إيجابي للقطاعات والمناطق ذات الأولوية

- إعادة النظر في الصيغ الحالية للتمويل العمومي بغاية تحقيق النجاعة والفعالية المرجوتان في استخدام الاعتمادات المخصصة للتنمية الجهوية .

- إحداث بنك جهوي تعاوني انطلاقا من دمج المؤسسات المتوفرة حاليا مثل البنك التونسي للتضامن وبنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركة التونسية للضمان وشركات المخاطرة وصندوق النهوض والتنمية الصناعية بما يتلائم وتغيير طرق اخذ القرارات (على سبيل المثال يتم اتخاذ القرار بالنسبة للبنوك التقليدية طبقا للأنموذج «سهم» = صوت اما بالنسبة للبنوك التعاونية فإن اتخاذ القرارات يتم من قبل مجموع الحرفاء حسب الانموذج حريف = صوت).

- إحداث فروع جهوية لصندوق الودائع والامانات

- التشجيع على إحداث تعاوضيات التمويل التشاركي والتضامني من قبل المنظمات الاجتماعية والتضامنية

- إعادة النظر في طرق عمل هياكل تمويل المشاريع الصغرى في اتجاه أكثر شفافية ونجاعة.

VIII. نحو تحسين الإطار المؤسسي وإعادة هيكلة

مؤسسات التنمية الجهوية :

مراجعة دور ومهام الهياكل المتدخلة في التنمية الجهوية:

مواكبة لمسار تجسيد اللامركزية الذي جاء به دستور 2014 وذلك بإرساء المجالس البلدية والجهوية والإقليمية، واعتمادا على مبدأ المشاركة لكل الفاعلين في إدارة الشأن المحلي والجهوي فإنه يتعين إعادة النظر في تموقع مؤسسات التنمية الجهوية (دواوين التنمية الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية) والمؤسسات المساندة للاستثمار الخاص، ومراجعة مهامها بما يساعد على القيام بدور فاعل وأكثر نجاعة في الشأن التنموي بمناطق التدخل.

ويشهد الوضع المؤسسي والتنظيمي لمختلف المتدخلين على المستوى الجهوي والمحلي عديد النقائص نذكر منها:

- ضعف دور مؤسسات التنمية الجهوية في توجيه العمل التنموي والاستثمار العمومي والخاص محليا وجهويا.
- هيمنة النظرة القطاعية في عملية التخطيط على حساب النظرة الأفقية.
- مركزية القرار الإداري في مختلف القطاعات بما يحد من صلاحيات الجهات.
- محدودية الموارد البشرية من حيث الجودة والكم وتباينها بين مختلف الجهات.
- تداخل مشمولات مؤسسات التنمية الجهوية مع العديد من هياكل المساندة الأخرى

● غياب آليات التمويل بمؤسسات التنمية الجهوية لدفع الاستثمار الخاص وبعث المؤسسات مما جعلها تلعب أدوارا ثانوية.

واعتبارا لهذه النقائص فقد بات من الضروري إعادة النظر في تموقع مؤسسات التنمية الجهوية ومراجعة مهامها بما يتلاءم مع التحولات التي تشهدها البلاد حيث يقترح تكليفها بـ:

✓ التخطيط الإستراتيجي للجهة من خلال القيام بالدراسات الإستشرافية وبلورة المخططات على المدى المتوسط واقتراح البرامج والمشاريع في الغرض. وذلك بتشريك مختلف الأطراف بالجهة من مجتمع مدني وممثلين مهنيين وممثلين اجتماعيين وخبرات .

✓ التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين في بلورة وإنجاز ومتابعة وتقييم البرامج والمشاريع العمومية المبرمجة بالجهة.

✓ معاضدة عمل الجماعات المحلية عبر إنتاج وتوفير المعلومة الإحصائية المحينة وإعداد التشخيص المعمق للواقع التنموي بالجهات والمساهمة الفعلية على مستوى الاستشراف والتخطيط والمتابعة واقتراح التدابير والإجراءات المناسبة لبلوغ الأهداف المرجوة.

✓ تصور وإنجاز برامج تنموية مندمجة ولكن بتصورات جديدة (كالعمل على بعث وتطوير مؤسسات تنشط ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)

✓ تقوية القدرة التنافسية للجهات عبر دعم الاستثمار والقطاعات المنتجة،

✓ توفر آلية لدى هياكل التنمية الجهوية لدعم التعاون مع الجمعيات العاملة في المجال التنموي ومساعدتها على إنجاز مشاريع وبرامج في ميدان تخصصها

✓ تسويق الجهة ودعم إشعاعها وطنيا ودوليا لاستقطاب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

✓ دعم التعاون بين الجهات والنهوض بالتعاون الدولي اللامركزي.

وللقيام بهذه المهام على أكمل وجه يقترح إحداث وكالة وطنية للتنمية الجهوية و 5 وكالات جهوية تقوم مقام دواوين التنمية الحالية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية وتتمتع بصلاحيات التصرف المالي وباستقلالية القرار عن المستوى المركزي. وتقوم الوكالة الوطنية للتنمية الجهوية بعملية التنسيق مع الوكالات الجهوية وبوضع سياسات التنمية الجهوية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الجهوية.

وفي هذا الإطار يقترح إحداث الوكالات الجهوية التالية حسب التقسيم الترابي المقترح:

- 1) وكالة تنمية إقليم تونس الكبرى- الشمال الشرقي
- 2) وكالة تنمية إقليم مجردة- الشمال الغربي
- 3) وكالة تنمية إقليم الساحل – السباسب السفلى
- 4) وكالة تنمية إقليم الوسط
- 5) وكالة تنمية إقليم الجنوب

IX. ضرورة اثناء وتنمية الموارد البشرية:

إن فهم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وأسبابها بالنظر إلى البعد المجالي يتطلب بحث معمق ودقيق. حيث أن كل جهة لها خصوصياتها من حيث عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. هذه الفوارق تتمثل في التوزيع المجالي غير العادل للموارد (على مستوى التجهيزات الجماعية، البنية

التحتية، المؤسسات الاقتصادية ،الدخل، الاستثمار) مما ينتج عن ذلك اختلال في توزيع السكان على كامل التراب الوطني.

لذلك سيتم تسليط الضوء على الجوانب التي تبرز الفوارق الكبيرة التي تم التعرض إليها فيما سبق من الدراسة (انظر الباب الثاني) وذلك بهدف تحويل الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التشخيص الدقيق الى توصيات عملية:

1) الحد من الفوارق الجغرافية في مجال التعليم والتكوين المهني

شكلت المدرسة منذ فترة طويلة فرصة للأفراد للارتقاء في السلم الاجتماعي، إلا أن المدرسة لم تعد تشكل ضمانا لتكافؤ الفرص بين مختلف الجهات حيث أن الفوارق الموجودة بالمحيط التربوي مثل البعد عن المدرسة وطريقة بيداغوجيا التدريس ومستوى المربين، وغيرها... أصبحت تمثل عائقا هاماّ ينجم عنه وجود تفاوت على مستوى الانقطاع المبكر عن التعليم بالمرحلة الاساسية والثانوية. وهذه الفوارق تشمل المستوى التعليمي للتلاميذ في الأقسام الأولى ثم تتنامى مع التقدم في المستوى التعليمي وتؤدي الى نتائج متفاوتة على مستوى نتائج الباكلوريا والتوجيه الجامعي وخاصة شُعب التميز.

إن تغيير هذا الواقع المتسم بالتفاوت يتطلب تحسين ظروف النفاذ إلى تعليم جيد في كامل ربوع البلاد وبصفة عادلة وهو ما يعكس بصفة جلية جانب من العدالة الاجتماعية.

إنّ التعليم العمومي المتاح للجميع والمجاني يساهم بشكل كبير في تكافؤ الفرص بين الجميع و يضمّن نوعية جيدة من التعلّم، إلا أنّ ذلك لا يمكن أن يتحقّق في ظل تنامي الفوارق بين المتعلّمين للحصول على شهادة عليا. إنّ

الانتماء إلى فئة اجتماعية ميسرة يساعد على النجاح في الدراسة والحصول على شهادة علمية، كما أنّ التلاميذ الذين يعيشون في وسط تنفّس فيه ظاهرة البطالة والفقر والأمية تصبح حظوظهم في النجاح ضعيفة في حين ترتفع لديهم إمكانية الانقطاع المبكر عن التعليم .

وبالرغم من أنّ التفاوت في التحصيل العلمي من منطقة إلى أخرى مرده بالأساس إلى خصائص الأسرة، فإن مستوى النتائج التعليمية مردها في الغالب لوجود فوارق كبيرة جغرافيا على مستوى الخدمات التعليمية العمومية والتي تتجلى من خلال نسب التأطير وحجم الفصل ونوعية التجهيزات التربوية والنفاز إلى التكنولوجيات الحديثة والتوزيع الجغرافي للمربين .

و بغاية معالجة هذه الاشكاليات والتقليص من فوارق التعليم فان
الضرورة تقتضي العمل على عدة واجهات:

- تحسين ظروف عيش الأسر المحرومة ومساعدتهم على تعليم أبنائهم
 - التخفيف من حدة التفاوت الجغرافي في توفير خدمات التعليم العمومي
 - تقليص التفاوت الجغرافي في مجال البنية التحتية للتعليم
 - إيلاء أهمية قصوى ضمن برامج التنمية المحلية والجهوية لتحسين نوعية قدرات الموارد البشرية خاصة بالمناطق المحرومة والمهمشة وذلك بالنسبة لكل المستويات التعليمية والتكوين المهني.
- يشكل التكوين المهني الأساسي والمستمر أحد مفاتيح تنمية وتطوير قابلية التشغيل باعتباره أنه يمكن من تحسين قدرات المشتغلين ومهاراتهم الفنية

ويساهم في ارتقائهم في السلم المهني داخل المؤسسة. كما تجدر الإشارة الى أن تقييم قابلية التشغيل لا تقتصر على الشهادة العلمية والمهارات الفنية، بل تعتمد أيضاً على قدرة العامل على التكيف مع الأوضاع وإلى حمسه للعمل والقدرة على التعامل مع الغير.

ومن ثمة فإن التعليم والتكوين المهني يشكلان قطاعان استراتيجيان مما يتطلب ايلائهما المكانة الضرورية حيث اذا كانت الموارد الطبيعية تعد أحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية فإن الموارد البشرية تمثل الثروة الحقيقية وبإمكانها تعويض النقص في الموارد الطبيعية .

(2) الحد من الفوارق الجغرافية في ميدان التشغيل

يعتبر التشغيل أحد الاشكاليات الهيكلية الكبرى وعائق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس . وقد مثلت البطالة على الدوام أحد المشاكل الكبرى بالبلاد قبل وبعد الثورة حيث أن النسبة الوطنية للبطالة استقرت في حدود 15 % مع الاشارة الى أن هذه النسبة ترتفع حسب المستوى التعليمي وهو ما يؤكد عدم ملائمة التكوين واحتياجات سوق الشغل وكذلك عدم قدرة النمو الاقتصادي في خلق مواطن الشغل بالعدد الكافي لأصحاب الشهادات العليا. وحتى يتسنى كسب رهان التشغيل يؤكد الاستاذ عبد الجليل البدوي أنه " لا يكفي توسيع وتعزيز سياسات سوق الشغل أو تغيير أدوات التدخل أو تحسين القابلية التشغيلية لخريجي الجامعات عبر القيام بإصلاحات متكررة وعقيمة للمنظومة التعليمية أو تحسين مرونة التشغيل... كل هذه الإجراءات التي تميز السياسات الحالية تظل غير كافية وغير قادرة على تحسين وضعية التشغيل بصفة ملموسة في ظل نموذج نمو يعتمد على حركية السوق وعلى الرفع من درجة النمو

باستعمال مكثف لوسائل الإنتاج. ومن ثمة، لا بد من الانتقال إلى نموذج تنمية مغاير يعتمد على تحسين المردودية وعلى الاستدامة والعدالة. هذا الانتقال يتطلب القطع مع بعض المعتقدات الدغمائية للفكر الليبرالي والنيوليبرالي خاصة الجوانب المتعلقة بالميزات التفاضلية وحيادية الدولة والمفاهيم المجردة والاعتقاد بتفوق آليات السوق على الدولة الخ...

هذا القطع أكثر من ضروري لإعادة التفكير في دور الفاعلين والعلاقات فيما بينهم ولتحديد روابط جديدة بين مختلف أبعاد الإنتاج الاجتماعي واغتنام الفرص الهامة للنمو والتشغيل التي يوفرها الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي التضامني. " (تحدى التشغيل وضرورة إعادة التفكير في المنوال التنموي، ..المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مارس 2013، ص 96).

3) الحد من الفوارق الجغرافية في ميدان الصحة

يمثل التفاوت الجهوي في المجال الصحي عائقا هاما لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهات إلى جانب التعليم والتشغيل، لذلك فإن معالجة وتصحيح هذه التباينات الجغرافية في الميدان الصحي يعد من الأولويات وهو ما يتطلب توزيعا منصفا وعادلا للإنفاق على الصحة العمومية وحسب حاجيات كل جهة إلى جانب توفير جودة الخدمات بنفس الدرجة لجميع سكان البلاد.

إلا أن الفوارق التي تم ملاحظتها على الصعيد الجهوي في المحدد الاجتماعي لمشاكل الصحة (الفقر، البطالة، الأمية، عدم الحصول على مياه الشرب، عدم الربط بنظام الصرف الصحي،...) والتي تؤثر بشكل كبير على الحالة الصحية لشريحة هامة من السكان تبرز مدى خطورة التباينات بين

المناطق المختلفة في البلاد والتي يجب مكافحتها من خلال التدخل بصفة مبكرة للتصدي للأمراض والمشاكل الصحية.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية للقطاع الصحي هناك تفاوت هام بين الجهات والذي يتطلب التعديل.

و بالنظر للوضعية الصعبة التي يعاني منها القطاع الصحي على الصعيد الوطني والجهوي فإن تطوير هذا القطاع هو رهين تبني رؤية مشتركة وسياسة صحية وطنية تركز على تعزيز المساواة وتكريس حقّ المواطن في الصحة بقطع النظر عن انتمائه الجغرافي كما هو منصوص عليه بالدستور الجديد المؤرخ في 27 جانفي 2014 (لمزيد من التفاصيل حول التدابير الواجب اتخاذها انظر الدراسة الشاملة حول النظام الصحي في تونس الواقع والأفاق - المنتدى التونسي محمد الاسكندراني ص 16-21).

و إجمالاً فان السياسة الصحية الوطنية يجب ان تركز على المحاور الأساسية التالية:

- تحسين حوكمة المنظومة الصحية وذلك عبر القطع مع المركزية البيروقراطية المفرطة وضمان الشفافية و تحميل المسؤولية للفاعلين وتكريس المساءلة وتعزيز التشاور بين الأطراف المعنية
- نظام تمويل القطاع الصحي يجب أن يخضع لمراجعة شاملة ومعمقة لضمان التغطية الصحية الشاملة وفقاً لأحكام المادة 38 من الدستور من خلال إصلاح النظام الحالي للتأمين على المرض
- تأمين التزود بالأدوية والأجهزة الطبية من خلال تطوير صناعة الادوية محلياً ومواصلة تمكين الصيدلية المركزية للبلاد التونسية حصرياً من عملية استيراد الأدوية واللقاحات .

- النهوض بالبحث العلمي في مجال الصحة بهدف المساهمة في تحسين الصحة السكانية وتقليص الفوارق على مستوى الانتفاع بالرعاية الصحية بالإضافة الى تشجيع البحوث التي تساعد على التوقي من الأمراض التي تتعرض لها المجموعات السكانية الهشة.

(4) الحد من الفوارق الجهوية من حيث البنية التحتية للنقل :

إن معالجة الفوارق والتباينات الجغرافية المسجلة على مستوى البنية التحتية للنقل تعد واحدة من أهم الأولويات باعتبار تواصل الفوارق بين المناطق من حيث وضعية الطرقات وطول شبكة الطرقات غير المعبدة وصعوبة الاستعمال. وباعتبار ان التماسك المجالي يتركز على فك العزلة وتكثيف الترابط بين المدن من خلال إنشاء طرقات جديدة ومد خطوط السكك الحديدية التي تربط المناطق الداخلية بالسواحل فإن وجود شبكة نقل فعالة يساعد على مكافحة الفقر من خلال إتاحة الفرصة أمام سكان المناطق المعزولة للوصول بأيسر السبل للمناطق التي تتواجد بها الخدمات الاجتماعية الأساسية وللأسواق من أجل بيع وترويج منتوجاتهم. وبهدف فك عزلة المناطق الداخلية بالبلاد يتعين:

- تطوير شبكة الطرقات السريعة نظرا لكونها أقلّ كلفة من إنجاز الطرقات السيارة
- التشجيع على انشاء الوصلات بين مدن الجهة الواحدة من أجل الاستفادة من التكتل العمراني (Effet d'agglomération)
- تأهيل شبكة السكك الحديدية بين الجهات حيث يلعب النقل الحديدي دورًا رئيسيًا في سد فجوة التخلف التنموي الذي عانت منه الجهات الداخلية و هو ما يتطلب إعادة هيكلة النقل الحديدي عبر تأمين الربط بين المدن الداخلية والساحلية.

5) الحد من الفوارق الجغرافية على مستوى الثقافة والترفيه :

رغم ارتفاع عدد المهرجانات الصيفية في السنوات الأخيرة إلا أن مختلف الولايات وخاصة الداخلية منها تعاني من نقص كبير في مجال الثقافة والترفيه (مراكز الشباب والثقافة دور السينما والمكتبات العمومية والمسارح والمتنزهات والنوادي والمهرجانات الكبرى ...) ومن أجل تحقيق المساواة في الانتفاع بالثقافة والترفيه لابد من بذل جهد خاص في المناطق المحرومة وذلك بتطوير الفضاءات الثقافية والترفيهية لفائدة الشباب والعائلات (المتنزهات الترفيهية، المهرجانات الخصوصية، النوادي، المسارح، إلخ...) وهو ما من شأنه أن يساعد هذه المناطق على تحسين جاذبيتها وقدرتها على الاحتفاظ بسكانها وتحسين إطار عيشهم.

6) الحد من الفوارق الجغرافية في المجال البيئي:

تتفق عديد النظريات بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون بديلة وتحافظ على البيئة الطبيعية ومنصفة في توزيع الثروة بين الجهات والأجيال والفئات الاجتماعية. إلا أن التدهور البيئي أصبح يمثل خطرا على ديمومة الموارد الطبيعية والمناطق الزراعية والسواحل والمناطق الرطبة والتنوع البيولوجي للمنظومات الإيكولوجية حيث يلاحظ:

- خلل في تهيئة الفضاء الترابي ناجم عن تركيز الوحدات الصناعية خارج المناطق الصناعية المخصصة لذلك بالإضافة الى اشتداد المنافسة بين الأنشطة الاقتصادية وزحفها على حساب الاراضي الفلاحية .

- التأخير الحاصل والمتنامي على صعيد تنفيذ أمثلة التهيئة العمرانية أدى إلى اعتماد أمثلة عمرانية عشوائية فرضها الامر الواقع

- مشكل الصرف الصحي المتزايد ساهم في وجود هشاشة بيئية غير متصالحة مع السكان

- تعدد المقاطع ومصببات الفضلات الصلبة والسائلة بصفة عشوائية
إن مختلف هذه الاخلالات تمثل خطرين على البيئة خاصة على مستوى:
* الانجراف الناتج عن الاستغلال الفلاحي المفرط

* مخاطر تدهور الموارد المائية بالبحيرات الجبلية وبالمائدة السطحية بسبب التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية وتصريف مياه الصرف الصحي.

غير أن النهوض بالتنمية الجهوية بوصفها أساس التنمية المستدامة يتطلب إعطاء مكانة مميزة للتحكم في الموارد الطبيعية ومراقبة النمو العمراني ضمن برامج التنمية المحلية والجهوية وذلك بهدف:

- تأمين التحكم في النمو الحضري بهدف حماية موارد التربة والحد من المشاكل الناجمة عن التوسع العمراني العشوائي
- اعتبار الموارد الطبيعية إرث ذو قيمة اقتصادية واجتماعية
- تخفيف الضغط على الأوساط الهشة (سباح...)
- تأمين إدارة مستدامة للموارد المائية
- تحسين نوعية الحياة
- حماية المدن من الفيضانات....

7) الحد من الفوارق الجغرافية على مستوى السكن :

يسبب الضغط العمراني المتواصل على المدن الكبرى وتفاقم ظاهرة الفقر تزايد عدد المساكن غير اللائقة والبناء العشوائي.

و لم تحقق السياسة المتبعة لتحسين السكن الاجتماعي النتائج المرجوة لعدة عوامل مثل سوء التصرف أو الفساد وتسييس ملفات المنتفعين وكذلك غياب الحوكمة الرشيدة، كل هذه العوامل أدت إلى إخفاق هذه السياسة

ومن ثمة إهدار للموارد. ولمعالجة هذه الاشكالية الاجتماعية التي لها تأثير على التنمية البشرية والاجتماعية فإنه من الضروري العمل على تنفيذ:

* برامج حقيقية للقضاء على السكن غير اللائق ودعم مجهودات السكن الاجتماعي

* اقرار برنامج لفائدة الجهات المتخلفة لتحسين السكن وبناء مساكن اجتماعية.

X. ضرورة تنمية الموارد والقدرات الانتاجية للجهات
بهدف تركيز منظومات انتاجية جهوية ومن ثمة تحقيق
تنمية جهوية متناسقة ومستدامة
(1) هشاشة النسيج الاقتصادي الراهن:

يتسمّ النسيج الاقتصادي الجهوي بالهشاشة والتفكك كما بيناه في الباب الثاني من خلال المعطيات المتوفرة. وتعمق هشاشة هذا النسيج بالخصوص بالمناطق الداخلية .

ويمكن حوصلة خصوصيات النسيج المؤسّساتي والاقتصادي في العناصر التالية:

- النسيج الاقتصادي بالجهات الداخلية يفتقد إلى وجود أقطاب عمرانية متطورة، جذابة وقادرة على احتضان نسيج اقتصادي كثيف و متنوع وقادر على استغلال الامتيازات التفاضلية الجهوية. مثل هذا الوضع يخص بالأساس جهة الشمال الغربي حيث لا يوجد بها مدن يفوق عدد سكانها 100000 ساكن حيث يتراوح عدد سكان باجة و الكاف بين 50000 و 80000 ساكن كما سجلت كامل جهة الشمال الغربي نمو سنوي سلبي للسكان بلغ 0,36- % في الفترة 2004 - 2014. أما الوسط الغربي نجد به

مدينة القيروان التي يبلغ عدد سكانها 140000 ساكن كما نجد في الجنوب الغربي مدينة قفصة التي يبلغ عدد سكانها 130000 ساكن وهي مدن تمثل أقطاب أكثر جاذبية لاحتضان نسيج اقتصادي أكثر تطوراً نسبياً.

- النسيج الاقتصادي فاقد لبنية تحتية تحقق الاندماج الترابي وتيسير بروز أقطاب تنموية بالجهات الداخلية في علاقة اتصال وتواصل مع المدن الكبرى الساحلية.

- النسيج الاقتصادي فاقد كذلك لمحيط مؤسساتي كفاء متطور ودافع للتنمية على المستوى الجهوي.

- كما أن هذا النسيج فاقد لبيئة ثقافية واجتماعية جاذبة للموارد البشرية في كل القطاعات الاجتماعية الإدارية والثقافية والاقتصادية.

(2) متطلبات تنمية الموارد والقدرات الانتاجية للجهات وشروطها:

لقد ابرز التحليل السابق ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة جهوية للتنمية تعتمد على الامكانيات المتاحة بكل جهة لذلك من الضروري:

- تقديم برنامج خاص لفائدة الجهات المتخلفة يهدف الى إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها القطاعات أو المتعلقة بمشكل معين يعتبر إيجاد الحلول الملائمة له أمراً مستعجلاً على غرار بطالة الشباب وحاملي الشهادات العليا وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية

- بعث منظومات إنتاج محلية أو جهوية حول شبكات الانتاج المرتفع والتي يمكن أن تشمل الزراعة والصناعة والخدمات.

- اعطاء الاولوية للأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع وللقطاعات ذات القيمة المضافة العالية خاصة في ميدان التكنولوجيات الجديدة والمالية

والبيئة والموارد البحرية والصحة والتعليم العالي بشكل يمكن من إحداث عدد كبير من مواطن الشغل التي تتناسب وخريجي التعليم العالي.

- المراهنة على إحداث التكتلات الجهوية (Clusters régionaux) من خلال تحفيز المؤسسات ذات الانشطة المتشابهة والقريبة جغرافيا من بعضها البعض لإقامة تحالفات تمكنها من حشد جهودها بما يسمح بمساعدة النمو المحلي وتنمية سوق الشغل محليا و الضغط على تكاليف الانتاج.

- تنمية الصناعات التحويلية وتطويرها بمناطق الانتاج الفلاحي وتنظيم مسالك التوزيع والتسويق مع إعادة هيكلة الدواوين الفلاحية (ديوان الحبوب -ديوان الزيت...)

- ضمان مستوى مَرَضِي من الاندماجية بكلّ جهة عبر تشجيع القطاعات والمجالات الاقتصادية الواعدة والمجددة. حيث أن الابتكار يحتوي على بعد جهوي وترابي وهو ما يدعم التوجه الرامي للنهوض بمراكز إنتاج المعرفة والمشجعة على بروز منتوجات جديدة ذات محتوى تكنولوجي عالي. ويمكن لهذه المراكز أن تأخذ ثلاث أشكال مختلفة:

- فضاءات صناعية تيسر العمل الشبكي وتشجع على تطوير ونقل التكنولوجيا على غرار الاقطاب التكنولوجية والاقطاب التنافسية والمجمعات العلمية.

- تجميع المؤسسات الناشطة او الناشئة في اطار التكتلات (clusters)
- هياكل مدعمة للعلاقة بين النسيج الاقتصادي و مراكز البحث حيث أن تونس قد خطت خطوات في التنظيم المجالي لأنشطة البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في إطار أقطاب الامتياز (pôles d'excellence)

وتبرز التجربة المتعلقة بالأقطاب في تونس في مجال إنتاج الابتكار والمعرفة أنها دون الانتظارات. فعلى سبيل المثال القطب التكنولوجي الغزالية و الذي يعد أحد النجاحات لم يتمكن من الاستمرار في جذب الشركات متعددة الجنسيات ذات الشهرة العالمية.

إن تطوير الاقطاب التكنولوجية يجب أن يكون من ضمن الاهتمامات العليا لصانعي القرار وهو ما يقتضي الاستثمار لتحسين جودة هذه الاقطاب وتقييم نتائج الاقطاب التكنولوجية الناشطة حالياً. و بغاية تكثيف الجهود الرامية لتحسين نتائج هذه الاقطاب ينبغي العمل على:

- إعادة النظر في طريقة إقامة وإنشاء الاقطاب التكنولوجية بحيث كل قطب يجب أن يكون موجودا في منطقة التي تتوفر فيها الإمكانيات الواعدة
- تطوير أقطاب المعرفة والتجديد في مجال القطاعات الصناعية الاستراتيجية ذات الإمكانيات التكنولوجية العالية على غرار تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC)، الطاقات المتجددة والتكنولوجيا الحيوية (صناعة الادوية والصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية).

3) التخصص والميزات التنافسية للجهات: إحدى الركائز الأساسية لإستراتيجية التنمية الجهوية

لا يمكن التفكير في المستقبل الاقتصادي لجهة ما دون مراعاة محيطها الاقتصادي وذلك لتقدير المعوقات التي تهددها من ناحية ولتثمين المقومات والامكانيات المتوفرة بها من ناحية ثانية. وهو ما يقتضي ضرورة تنفيذ خطة عمل لإنعاش الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع واقع كل جهة . كما يجب تحديد الأنشطة التنموية المناسبة للجهة على أن تكون

مدرجة وبشكل واضح ضمن استراتيجية التنمية المندمجة وتأخذ بعين الاعتبار إمكانات كل جهة وتستجيب للاحتياجات الحقيقية لسكانها.

ولتحقيق هذه الغاية، لابد من اعتماد استراتيجية التخصص التي هي بمثابة مسار للحاق الجهات المتخلفة تنمويا بالركب وتقاربها عبر الاستفادة من مزاياها التنافسية. والهدف من ذلك هو التعامل مع الجهات بوصفها كيانات اقتصادية لها القدرات على خلق الثروة وذلك من خلال تحديد المزايا التفاضلية للجهة مقارنة بالجهات الأخرى أولاً والعمل على ترتيب أولويات تطوير هذه الميزات من خلال تعبئة الموارد والوسائل ثانياً.

وفي هذا السياق، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، يمكن تقديم قائمة حسب الجهات الكبرى في المنظومات الاقتصادية القادرة على تنمية الجهات حسب خصوصياتها من خلال تثمين وتحويل المنتج الفلاحي والثقافي والسياحي والطبيعي (الموارد الإنشائية) أساساً، والقابلة لتطوير سلاسل القيم بها:

المنظومات الاقتصادية	الشمال الشرقي وتونس الكبرى	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي
<u>1- الفلاحة والصناعات الغذائية</u>						
تثمين وتعليب زيت الزيتون والزيت البيولوجي	*	*	*	*	*	
تحويل وتكيف البقول الغذائية والبقول العلفية		*				
تحويل مادة الحليب (اجبان ورقوته، حليب مجفف..)	*	*	*	*		
تطوير و تعليب وتسويق الزيوت النباتية (زيت الكولزا)	*	*				
تثمين منتوجات القمح	*	*	*	*		
تثمين المنتج الغابي		*				
تجفيف التين والطماطم والتين- صناعة معجون الهندي - تغليف الزقوقو)	*	*				*
تجفيف الفواكه والبقوليات		*	*	*		*
الزهور ونباتات الزينة	*	*	*	*		
الزراعات البيولوجية(موجه لصناعة الادوية)	*	*	*	*		

المنظومات الاقتصادية	الشمال الشرقي وتونس الكبرى	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي
استخراج الزيوت المعدة لصناعة مواد التجميل	*	*	*	*	*	
إنتاج الباكورات بالمياه الجوفية الحارة					*	
تربية وتثمين الطحالب المجهرية	*		*		*	
2-الصناعة						
النسيج الفني والتكملة و الموضة والابتكار	*		*			
صناعة الأدوات الالكترونية	*		*			
صناعة مكونات الطائرات	*		*			
صناعة المكونات المستعملة لإنتاج الطاقة البديلة	*			*		*
صناعة الادوية الشبيهة	*		*			
صناعة البلاستيك التقني	*	*	*			
تحويل وتثمين الفسفاط						*
صناعة حول المواد الانشائية المتوفرة (الجبس-الرخام...)	*	*		*	*	
تحويل إنتاج البترول والغاز			*		*	
إنتاج وترويج منتجات الصناعات التقليدية	*	*	*	*	*	*

المنظومات الاقتصادية	الشمال الشرقي وتونس الكبرى	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي
<u>الخدمات</u>						
الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات	*		*			
الخدمات الطبية عن بعد	*		*			
تنمية السياحة الطبية	*	*	*		*	
تثمين السياحة الصحراوية					*	*
تنمية التجارة الإلكترونية	*	*	*	*	*	*
تطور الخدمات المقدمة للأشخاص (مسنين مرضى..)	*		*		*	
هندسة الصيانة الصناعية و الصيانة التقنية	*		*			*
تطوير الخدمات المالية والتأمين	*		*		*	

XI. المشاريع الكبرى والمهيكلة لتقوية النسيج الاقتصادي

ودعم الترابط بين الجهات :

بالنسبة للمشاريع الكبرى تركّز المجهود حول ضبط قائمة غير حصرية للمشاريع المهيكلة لما لها من أهمية في بعث حركية تنموية بالجهات وفي المساهمة في ربط بعضها ببعض وفك العزلة على مناطق الانتاج نذكر منها:

إقليم الشمال الشرقي وتونس الكبرى:

- إحداث مناطق لوجستية بحلق الوادي و بوعرقوب و بنزرت و بئر مشاركة
- إحداث سوق جملة ثانية بتونس الكبرى (بالجديدة أو طبرية)
- إحداث مشروع سكني كبير بمنطقة العقبة من ولاية منوبة
- إحداث محطتين منفصلتين للشحن و التفريغ بميناء رادس و إحداث منطقة لوجستية .
- إنجاز المرفأ المالي برّواد
- إنجاز مشروع البحيرة الجنوبية بتونس
- إنجاز مطار تونس سيتي (Aéroport Tunis -city) ببوحنش (المرناقية)
- توسيع و تحديث شبكة المترو الخفيف بالعاصمة
- إنجاز مشروع محطة لمعالجة المياه المستعملة بالحسيان في شمال تونس الكبرى
- إنجاز مشروع توسيع الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد
- إنجاز مشروع مدينة « الشركات الناشئة » start up بمنوبة
- إنجاز مشروع تهيئة و تثمين سبخة السيجومي
- احداث قطب صحيّ مختصّ في السياحة الطبيّة بمرناق (بن عروس)

إقليم الشمال الغربي:

- تطوير انتاج الطاقات المتجددة وذلك باحداث محطة توليد الكهرباء تعمل بطاقة الرياح بطبرقة
- احداث قطب صحيّ مختصّ في السياحة الطبيّة بطبرقة
- إعادة تشغيل الخطّ الحديدي بين تونس و الجزائر
- إحداث منطقة للتبادل الحرّيين تونس و الجزائر بولاية الكاف
- تمديد الطريق السيارة تونس – بوسالم إلى حدود الجزائر

إقليم الوسط الشرقي:

- احداث منطقة لوجيستية بصفاقس
- تهيئة وتطوير مطار صفاقس - طينة
- تهيئة سبخة المكنين وإحداث منتزه عمراني ذواشعاع جهوي
- ربط جمالّ بشبكة المترو الخفيف
- إحداث ميناء تجاري بالمياه العميقة بالنفيضة
- تهيئة و تثمين سبخة بن غياضة بالمهدية
- تهيئة منطقة تبرورة بصفاقس
- تهيئة السواحل الممتدة بين خنيس والبقالطة.
- تحويل خطوط السكة الحديدية المتربة إلى خطوط عادية (عرض 1.33م) - (القسط الأول بين تونس ومساكن في الاتجاهين).

إقليم الوسط الغربي:

- إحداث قطب تكنولوجي بالقيروان مختصّ في المحافظة على التنوع البيولوجي والاعواسط الطبيعية وتحسين الأنواع الزراعية وطرق تحويل المنتج الزراعي.

- إحداث قطب صناعي مختصّ في الصناعات الغذائية بسيدي بوزيد.
- إعادة فتح الخطّ الحديدي رقم 11 الرابط بين القلعة الصغرى و القصرين.

إقليم الجنوب الشرقي:

- إحداث مشروع مندمج بالصحراء (ولايتي مدينين وتطاوين) على غرار مشروع رجم معتوق. يحتوي هذا المشروع على مناطق سقوية ومحطات لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية الكهروضوئية وتهيئة مناطق للسياحة الصحراوية.
- مشروع المنطقة التجارية واللوجستية بين قردان
- إحداث قطب صناعي في قطاع الجبس بتطاوين
- ربط الذهبية ببرج الخضراء وذلك بتمديد الطريق الجهوية رقم 203.
- دراسة إمكانية ربط تطاوين بالميناء التجاري بجرجيس
- تهيئة السواحل الممتدة بين قابس و غنوش
- إحداث قطب صحيّ مختصّ في السياحة الطبيّة بجربة

إقليم الجنوب الغربي:

- تطوير قاعدة انتاج و تكرير الفوسفاط في مستوى الاستخراج و التحويل في ولاية قفصة
- إحداث محطات لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية الكهروضوئية خاصة بولاية قبلي و توزر
- إحداث قطب صحيّ مختصّ في السياحة الطبيّة بتوزر

الخاتمة

بالرجوع الى كل ما سبق يتضح بأن منوال التنمية الحالي والسياسات المعتمدة في ميدان التنمية الجهوية كانت غير قادرة على تقليص ظاهرة التهميش والإقصاء. كما أن اعتماد تمثيٍّ قائم على ثنائية بين الجهات الداخلية والجهات الساحلية وعلى الاكتفاء بتطبيق سياسات «تعويض في إطار نوع من التمييز الايجابي» يغلب عليه الطابع الاجتماعي قصد التخفيف من سلبية الاختيارات التنموية الوطنية ويفتقد لبعد تنموي جهوي قد قاد إلى استمرار ظاهرة التهميش والإقصاء وتنامي الغضب الشعبي وانتشار العوائق والعراقيل وتقلص آفاق التنمية في كل الجهات الداخلية والساحلية على السواء. ذلك أن كل تدهور لأوضاع الجهات الداخلية يقابله تنامي المعوقات التنموية بالجهات الساحلية:

- التصحر البشري وتدهور الظروف الحياتية بالجهات الداخلية أدى عبر النزوح الى اكتظاظ بشري وعمراني في الجهات الساحلية مع بروز الطابع الريفي بها.

- غياب بنية تحتية كافية في المناطق الداخلية أدى الى تدهور ملحوظ للبنية التحتية في المناطق الساحلية نتيجة الضغط السكاني وكثافة الاستعمال (حركة المرور والنقل، الخدمات الاجتماعية خاصة منها الصحية والادارية والبلدية، وغيرها...).

- غياب نهضة اقتصادية وعمرانية في الجهات الداخلية قابله تكاثر الأحياء الشعبية والبناء الفوضوي والتجارة الموازية والانتصاب الفوضوي بالجهات الساحلية.

- ارتفاع مظاهر التصحر والانجراف وإهمال المراعي والغابات وتبذير الموارد الطبيعية في الجهات الداخلية قابله تفاقم كل مظاهر التلوث وتدهور المحيط وتقلص الموارد في الجهات الساحلية (تقلص الماء الصالح للشرب وللزراعة، تراجع المساحات الفلاحية، قلة الأراضي الصالحة للسكن وارتفاع أسعارها، قلة الأراضي الصالحة لإقامة مناطق صناعية وحرفية، وغيرها...).

- تردي أوضاع المؤسسات التربوية وصعوبة الظروف الحياتية وارتفاع نسب الانقطاع المدرسي وتدني نسب النجاح في البكالوريا في الجهات الداخلية قابله اكتظاظ الأقسام وتسبب وعنف وصعوبات بيداغوجية وتدني الجودة واللجوء المتصاعد إلى الدروس الخصوصية واللجوء إلى القطاع الخاص وارتفاع في التكاليف وإرهاق العائلات بالجهات الساحلية.

كل هذه العناصر تؤكد ضرورة التخلي عن التمشي القائم على نظرة ثنائية لمعالجة الفوارق الجهوية والتمهيش واعتماد تمثيٍّ شامل ومتكامل وتضامني في إطار بديل تنموي مستدام وعادل قادر على مواجهة التحديات وإشكاليات التنمية ببعديها الوطني والجهوي وعلى توفير تعويض جماعي حقيقي للجهات الضحية وضمان عدم تكرار التهميش والإقصاء والتقليص منه بصفة جديدة ومستمرة على أساس اختيارات تنموية تشاركية وديمقراطية.

علماً أنه لا يمكن الحديث عن بديل تنموي وطني بدون تنمية جهوية حقيقية، من ذلك:

- واعتبارا للارتباط الوثيق بين التنمية في الجهات الساحلية والجهات الداخلية، فإن تصحر الجهات الداخلية سيمثل حتمياً عائقاً لمواصلة التنمية في الجهات الساحلية وسيزيد من الضغوطات على جميع الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية في المناطق الساحلية عبر تصاعد ظاهرة التزوح.

- تمثل التنمية الجهوية الحقيقية فرصة هامة لتوفير منابع جديدة للنمو وللتنمية ذلك لأن الجهات الداخلية تمثل 30 % من السكان و70 % من مساحة التراب التونسي ومصدر هام للثروات الطبيعية و في غياب اندماج ترابي واندماج قطاعي ينتج عن ذلك الحد من حرية تنقل الأفراد والسلم وتقليص آفاق الإنتاج بالجهات الداخلية، ومن ثمة آفاق نمو الإنتاج الوطني كما ينتج عنه عدم توسع السوق الوطنية وتقلص فرص الاستثمار وآفاق التنمية بصفة عامة.

- التنمية الجهوية تمثل كذلك عنصراً حتمياً لإنجاز بديل تنموي شامل، عادل ومستدام موجهاً لخدمة الإنسان وحماية الطبيعة والمحيط والحفاظ على كل مصالح الأجيال القادمة.

كما أن البديل التنموي المنشود لتنمية الجهات لا بدّ من أن يمرّ عبر تنويع الأنشطة الاقتصادية وتركيز الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي وذات القدرة التشغيلية العالية بالإضافة إلى تدعيم النسيج الاقتصادي على أساس بناء سلاسل القيمة، وإقامة روابط قوية ومناسبة بين النظام الإنتاجي ونظام التكوين والبحث، علاوة على تعزيز اندماج الفضاء الترابي وتثمين ثرواته. ولكي تكون التنمية مستدامة يجب أن تراعي البيئة الطبيعية من ناحية والعدالة في توزيع الثروة بين الجهات والأجيال والفئات الاجتماعية من ناحية أخرى.

الجدول

- جدول عدد 1 : صافي الهجرة 2009-2014
- جدول عدد 2 : نسبة البطالة حسب الولاية
- جدول عدد 3 : نسبة الأمية حسب الولاية 2014 (%)
- جدول عدد 4 : نسبة الفقر ونسبة الفقر المدقع 2015
- جدول عدد 5 : توزيع المؤسسات الصناعية (10 عمال فما فوق) سنة 2017
- جدول عدد 6 : تطور نسب النجاح في البكالوريا (%): الدورة الرئيسية
- جدول عدد 7 : عدد مراكز التكوين المهني والمؤسسات الجامعية سنة 2017
- جدول عدد 8 : البنية الأساسية لقطاع الصحة سنة 2017
- جدول عدد 9 : عدد السكان لكل مركز صحة أساسية سنة 2015
- جدول عدد 10 : مساحة المناطق الصناعية المهيأة سنة 2016 (هـك)
- جدول عدد 11 : الكثافة الهاتفية وكثافة الأنترنات القارة سنة 2017
- جدول عدد 12 : الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الولاية سنة 2016 (دون اعتبار الطاقة)
- جدول عدد 13 : الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الجهات الكبرى (دون اعتبار الطاقة)
- جدول عدد 14 : مؤشر التنمية الجهوية 2018

المراجع

- الدكتور عبد الجليل البدوي: *الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس: من أجل بديل تنموي*.
- عمر بالهادي: *من إشكاليات التنمية الجهوية والمحلية*.
- عبد الجليل البدوي: *الجهات الضحية نتاج للاختيارات التنموية - أكتوبر 2018*.
- *المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020*، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
- الدكتور عبد الجليل البدوي: *الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي 2016-2020: في فن الكلام عن التجديد بدون جديد*.
- عمر بالهادي: *المسألة المجالية في تونس ما بعد الثورة*.
- *التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 وسنة 2004*.
- *المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015*.
- *الصناعة التونسية والقطاعات الواعدة*، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، 2018.
- *تقرير المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية حول تطور مؤشر التنمية الجهوية*.
- *التربية في أرقام* (منشورات وزارة التربية).
- *التعليم العالي والبحث العلمي في أرقام 2015-2016*.

- **الخارطة الصحية للخطوط الأمامية 2015**
- إحصائيات البنية الأساسية 2018 – المعهد الوطني للإحصاء
- إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
- **LA POPULATION DE LA TUNISIE - Mahmoud SEKLANI** (Ouvrage réalisé avec le concours de l'Union Internationale des banques)
- Abdeljelil Bedoui, *De l'échec du modèle économique et social en Tunisie et de la nécessité d'un modèle Alternatif*, FTDES, Mars 2013.
- *Centre de prospectives et d'études sur le développement –Éléments de sortie de crise* Mars 2017
- AYARI C, *Perspectives du développement Régional dans la Tunisie post-révolutionnaire .centre de réflexions stratégiques pour le développement du Nord –Ouest Tunis –juillet 2011*
- M.Abdennather, « La problématique du développement régional » (article)
- ILYES JOUINI, *Tunisie espoir*. 2014
- Makrem Montacer, *Vers une nouvelle carte des zones de développement: éléments de synthèse d'un rapport pour le compte du Ministère du Développement économique et de la planification*
- FTDES, *Demande relative a l'établissement du statut de "Région-Victimes " de Kasserine*. 2018
- Ministère du développement régional, *Une nouvelle vision du développement régional livre blanc du développement régional*
- Amira Magouri, *Déséquilibres régionaux et inégalités sociales en Tunisie .Axes et actions prioritaires .Friedrich*.2018
- Bedoui .A, *Le défi de l'emploi et la nécessité de refuser le modèle de développement /FTDES*. Mars 2013

- Alain RALLET, *Libération de l'économie, problématique de développement régional et routines institutionnelles, le cas de la Tunisie. Revue Région et Développement 1995*
- H CHEBAANE, : Problématique de développement Régional Projet PNUD/ TUN 91/005. Août 1995. CGDR
- Mohamed Eskandrani, *Le système de santé en Tunisie : état des lieux et perspectives, étude transversale (FTDES) juin 2019*
- Friedrich Ebert- STIFUNG, *Déséquilibres régionaux et inégalités sociales en Tunisie , Axes et actions prioritaires, 2018.*

نحو بلورة استراتيجيات تنمية جهوية بديلة

يندرج هذا العمل في سياق سعي المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لبلورة منوال تنموي بديل للبلاد التونسية يستجيب لمشاغل مختلف جهات البلاد.

ولابد من الإشارة إلى أن انجاز هذه الدراسة قد سبقه عمل ميداني شمل كافة ولايات الجمهورية، في تفاعل تام مع كافة مكونات المجتمع المدني، ومختلف المتدخلين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، على الصعيد الجهوي، بالإضافة الى ممثلين عن الادارة. وهو يوفر أرضية ملائمة نحو تبني هذا المشروع من مختلف الأطراف المتدخلة.

يُعَدُّ تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي أحد العناصر الأساسية والضرورية. فأى رؤية استراتيجية للعمل التنموي، لابد أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف الديناميات والعوائق التنموية الموجودة عند ضبط أي خطة تهدف إلى تحسين الوضع التنموي القائم للجهات أو تغييره.



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا) الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000

الهاتف: 71 325 129 (+216) الفاكس: 71 325 128 (+216)

www.ftdes.net / E-mail:contact@ftdes.net